الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

Université Abou Bekr Belkaid- Tlemcen

كلّيّة:العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

واقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح-دراسة حالة تطبيق نظام ل.م.د في الملحقة الجامعية مغنية-

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ادارة أعمال الموارد البشرية

إعداد الطّالبة: حلجاوي مريم

إشـــراف: أ.د.أوبختي نصيرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ محمد بن لباد	أستاذ مساعد	الملحقة الجامعية مغنية	عضوا مناقشا
أ.د/ عبد الرحيم شيبي	أستاذ محاضر	الملحقة الجامعية مغنية	رئيسا
أ.د/ أوبختي نصيرة	أستاذة محاضرة	الملحقة الجامعية مغنية	مشرفا

السّنة الجامعيّة: 1435 هـ/1436 هـ – 2015 م/2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كم يرفع العلم أشخاصاً إلى رتب

ويخفض الجهل أشرافاً بلا أدب

الامام الشافعي

رحمه الله

الإهداء

وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب
إلى منى عمري ونور بصري.إلى من رضاها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي.
إلى الثريا التي تضيء حياتي أمي الغالية
إلى من رسم ملامح قصتي، ووضع بنود مسيرتي.
إلى من كان ولا يزال درعي الواقي، وسلاحي الباقي.
إلى مثلي الأعلى الذي لايفارقني، أبي الغالي
أطال الله في عمرهما وحفظهما لي
إلى من وجدوهم يؤنسني ورفقتهم تريحني.
إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل أهلي وأحبابي..
إلى اللواتي يصعب فراقهن، وينشرح القلب للقائهن، نجاة،حفيظة ، أسماء وسامية.
الى كل من علمني حرفا وسعا الى دفعي نحو الأمام أساتذتي الكرام
إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية، دفعة 2016 .

مريم

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني بعد الإنتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذتي الفاضلة

الدكتورة أوبختي نصيرة

التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث، حيث قدمت لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد، فلها مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم الإقتصادية، و كل من مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذا الموضوع.

الشكر الجزيل إلى من صبر معنا في هذه المذكرة.

مقـــدّمـــة

يعتبر التعليم أشرف المهن وأنبلها، ويعدُّ مظهرا من مظاهر الحياة الفكرية، فهو دعامة كلّ أمّة تصبو إلى الازدهار، وتسعى إلى التقدم والاستقرار، كونه سبيلها الوحيد لبناء ذاتها وترقية جهودها، إضافة إلى وعي أفرادها الذي يعتبر مفتاح الرّقي الفكري والمادي والاجتماعي، هذا ما جعل الأمم الواعية تسعى إلى تطوير التعليم وجعله محور اهتماماتها، وقد عرفت سياسة التعليم في الجزائر عدّة منعطفات ومنعرجات تتأرجح بين الإصلاح والتطوير، تبعا للتطوّر والتغيّر والتحوّل السريع الذي شهده العصر فلا نكاد نعثر على منهاج قار "ثابث" لفترة طويلة، كون هذه المناهج تتخبط بين الإفادة وعدمها، والغاية وراء هذه الإصلاحات هو الوصول إلى أرقى مستويات التعليم، كون هذا الأخير مفتاح وأساس كلّ رقيّ وازدهار، وبه تتجسد مكانة الأمة بين سائر الأمم ، وفي أفق هذا السياق الإصلاحي عرف نظام التعليم في الجزائر تغييرا جذريّا ، حيث بدأ تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة كبديل عن النظام الكلاسيكي، وقد اعتمد المشرّع الجزائري في طرحه التطبيق التدريجي للنظام، فطرحه في بعض الجامعات كمحطة تجريبيّة أولى لمعرفة النقائص، وبعد استقرار الأمر واتضاح الرؤية بادر المشرّع إلى تعميم النظام على كلّ الجامعات والتخصصات، ولا بد من الوقوف ها هنا على هذا الاختيار الاستراتيجي للجزائر و المتمثل في تطبيق نظام ل.م.د كاستراتيجية اصلاحية جديدة نابعة من بيئة غربية انجلوسكسونية وذلك بداية من الموسم الجامعي 2004م فالاصلاحات قد فرضت نفسها فرضا بعدما تعرضت المقاربة القديمة"التقليدية" لانتقادات كثيرة، إضافة إلى استنفاذها لكلّ طرق النجاح، فأنتجت ما أنتجت وفشلت فيما فشلت، وجاء دور الإصلاح كسُنّة من سنن الحياة، لأنّ الأزليّة إلا لله وحده، أما الأنظمة الوضعيّة فهي آلية كلّها للإصلاح لا محالة.

- **الإشكالية:**

من خلال ما سبق فإنّ الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل فيما يلي : ماهي الأسباب التي جعلت الجامعة الجزائرية تغيّر نظام التعليم من الكلاسيك إلى ل.م.د؟ وما هي العقبات التي واجهتها في تطبيقه؟

- **الأسئلة الفرعية:**

في ظل هذا التساؤل الرئيسي و ضمن سياق الإجابة عنه يمكننا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهو الدافع الذي أجبر الجزائر على تطبيق نظام ل.م.د كاستراتيجية إصلاحية؟
- ✓ ما القصد بإصلاح التعليم العالي؟
- ✓ ماهي التحديات التي تواجه تطبيق نظام ل.م.د في الجامعات؟
- ✓ ماهي أهم العوائق التي تهدد مهمة إنجاح نظام ل.م.د وترفع احتمالات تعثره و تزيد من مخاوف فشله خاصة؟

- **فرضيات الدراسة:**

إن النظام الجديد جَعل التعليم العالي قادرا على الإستجابة وبنجاعة إلى التحديات التي فرضها التطور غير أن نجاح أي نظام تعليمي مرهون بمدى تقبّله من طرف المعلّم والمتعلّم، ولهذا فإنّ اعتماد نظام ل.م.د مباشرة دون دراسة للوضع السائد الذي خلفه النظام الكلاسيكي نجم عنه عقبات وقفت في طريق تطبيق ناجح لهذا النظام.

وقد قسمنا هذه الفرضية إلى الفرضيات الجزئية التالية :

- ✓ إن نظام .ل.م.د. مفروض على الجامعة الجزائرية بسبب عولمة التعليم العالي.
- ✓ نظام ل.م.د جاء لتحقيق الكفاءة و النوعية في الجامعة الجزائرية.

- ✓ من التحديات التي قد تواجه الإصلاح الجامعي عدم رسم معالم واضحة لما بين التكوين بالدراسات العليا وسوق العمل.
- ✓ إنّ تبني المناهج الأجنبية دون مراعاة ولا تكييف لها مع البيئة المحليّة يعد فعلا أحد أهم الأسباب الحقيقية لضعف التعليم وفشل محاولات الإصلاح في بلداننا.

- **أهمية الدراسة:**

يعتبر التعليم العالي من اهم الجوانب التي تساهم في توسيع قدرات الأفراد من حيث المعارف والمهارات التي تؤهلهم لقيادة عملية التنمية بمفهومها الشامل، وباعتباره مصدر من مصادر استثمار رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع، باشرت الجزائر بإصلاح التعليم العالي لما يكتسي من أهمية بالغة تندرج من دوره في تكوين المورد البشري في مختلف المجالات العلمية والنظرية. و يمكن تحديد أهمية البحث في:

- ✓ تزايد الاهتمام بقطاع التعليم العالي في الفترة الراهنة خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي.
- ✓ تطبيق نظام **ل.م.د** في الجزائر كاستراتيجية اصلاحية للتعليم العالي وبالتالي تسليط الضوء على هذا النظام الجديد.

- **أهداف الدراسة:**

- ✓ دراسة مدى استطاعت المنظومة البيداغوجية التكيّف مع نظام ل.م.د.
- ✓ معرفة أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق نظام ل.م.د.
- ✓ معرفة إن كان هناك ضرر بمستقبل الطلبة الجزائريين بعد تغيير واقع التعليم العالي من المقاربة التقليدية الى نظام ل.م.د.
- ✓ معرفة أوضاع هذا الإصلاح وما يمكن أن يضاف إلى هذه التجربة في سبيل الرفع من فعاليتها و تنقية شوائبها.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

✓ الميول الشخصي لهذا الموضوع.

✓ كوني طالبة في جامعة من الجامعات الجزائرية كان هذا عاملا محفزا لدراسة هذا الموضوع.

✓ الرغبة في الالمام أكثر بهذا الموضوع الشيق والجدير بالبحث.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ التغيرات السريعة التي شهدها العالم في كل من المجال العلمي والتقني وتأثيرها على الجامعات الجزائرية.

✓ نظام **ل.م.د** وسيلة جديدة في الجامعة الجزائرية وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنتها العولمة وجدت نفسها خاضعة لهذا النظام وبالتالي محاولة معرفة وتشخيص المشاكل التي تواجهها سياسة إصلاح التعليم العالي واقتراح حلول لها.

- **منهج البحث والدراسة:**

-استعملنا المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لشرح وتحليل بعض النقاط ، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة الحالة من أجل تقريب وإسقاط الجانب النظري على واقع المنظمة.

- في الجانب النظري: سنعتمد على المسح المكتبي لكل الكتب والمجلات والرسائل والأطروحات التي لها صلة بالبحث، و كذلك الانترنت.
- الجانب التطبيقي: سنعتمد على الملاحظات الشخصية، المقابلات، الاستبيانات، الوثائق الخاصة بالمؤسسة.

- **حدودالدراسة:**

-لقدحددت هذه الدراسة في المجالات التالية:

1-الحدودالبشرية :اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من الموظفين بجامعة أبي بكربلقايد –ملحقة مغنية-حيث شملت هذه العينة أساتذة.

2-الحدودالمكانية:تمس الدراسة الميدانية جامعة أبي بكر بلقايد-ملحقة مغنية-.

3-الحدودالزمانية : أجريت الدراسة الميدانية في السداسي الثاني من السنةالجامعية2015-2016.

- **الدراسات السابقة:**

1- دراسة أكاديمية للطالبة" **حامدي صورية**" تحت عنوان واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014، وهي مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر- بسكرة- حيث ركزت على واقع الاصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي في الجزائر من 2004 الى 2014 إلا أنها لم تهتم بآلية من الآليات و التي تساهم بشكل كبير في تحسين وتنمية القدرات الانتاجية للجامعة والمتمثلة في الاشراف (المرافقة).

سعت الطالبة في بحثها للتعرف على واقع الاصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي في الجزائر وكذا حدّدت العوامل الداخلية والخارجية التي أدّت إلى إصلاحه، أيضا تطرقت لأهم معوقات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر والاقتراحات التي تساهم في تحسينه.

توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى أن التعليم العالي بمفهومه العام هو استثمار بكل المقاييس في العنصر البشري، وأن اصلاح التعليم العالي هو تغيير في الأساليب والطرق والاستراتيجيات بغرض تحسين هذا القطاع وتطويره بما يواكب التغييرات التكنولوجية والعلمية، توصلت أيضا إلى ان عَجْز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطوير غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيا أحد أهم الأسباب الداخلية التي أدّت بالجزائر لتبني نظام" **ل.م.د.**"وأن التعليم العالي من أجل مواكبته للمستجدات الخارجية باشرت الجزائر بإصلاحه نتيجة عوامل خارجية، أحد أهم هاته العوامل التي توصلت اليها الطالبة تمثلت في التطورات المتواصلة لاحتياجات سوق العمل أرغم مؤسسات التعليم العالي على استخدام أساليب تكوين جديدة تساير المحيط الجديد.

وأن السياسة الاصلاحية التي اعتمدتها الجزائر في التعليم العالي منذ 2004 كأسلوب اصلاح جديد واجهتها مجموعة من التحديات أهمها تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم نتيجة وعي المجتمع وزيادة الكثافة السكانية، عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطور المعرفي، هي مشاكل من شأنها عرقلة سياسة

اصلاح التعليم العالي، وأهم الاقتراحات التي توصلت اليها الباحثة لتحسين قطاع التعليم العالي :ضرورة تدعيم العلاقة بين منظومة التعليم العالي والمحيط الخارجي وأن اصلاح التعليم العالي لا يعني بالضرورة التقليد الحرفي لتجارب المجتمعات الغربية لان نظام ل..م.د.هو وليد بيئة غربية انجلوسكسونية لا يصلح لمجتمعاتنا، ولا يتلائم مع بيئتنا، فلابد من وجود اصلاح للتعليم العالي يعكس خصوصية المجتمع الجزائري.

2- دراسة أكاديمية للطالب"**أيمن يوسف**" تحت عنوان تطور التعليم العالي :الإصلاح والآفاق سنة 2008، وهي مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر- حيث ركز على إصلاح التعليم العالي وتطوره في الجامعة الجزائرية، إلا أن دراسته اقتصرت على مدى تطور التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال ولم يهتم بمشاكل التعليم العالي وسبل مواجهتها.

كان هدف الطالب من خلال بحثه هو سعيه لمعرفة مدى تطور التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال ومدى نجاحه في تحقيق الاهداف العامة، كذلك درس آراء أعضاء هيئة التدريس حول طبيعة المشاكل و التحديات التي تواجه التعليم العالي، ومدى استجابة الاصلاحيات للتحديات التي تواجه التعليم العالي من خلال دراسته لإتجاهات هيئة التدريس.

وتوصل الباحث من خلال دراسته أن الجامعة ليست محطة تزود بالعلم والمعرفة فقط بل دورها هي أن تجعل التعليم الجامعي يرقى إلى مصاف التعليم العالي في جميع الدول، وكانت معظم التقييمات التي استنتجها الباحث من آراء أعضاء هيئة التدريس بأن الوسائل البيداغوجية المستعملة لا تضمن الجودة في العملية التدريسية و ترسي قواعد الجامعة التقليدية و كذا التضخم الكبير لأعداد الطلبة واكتظاظ الأقسام يُشكل عائقا في تطوير التعليم العالي.

استنتج الباحث بعد دراسته لاتجاهات هيئة التدريس حول مدى استجابة الاصلاحيات للتحديات التي تواجه التعليم العالي أنّ نظام" ل.م.د" يزيد من تعزيز ديمقراطية التعليم العالي مع الحرص على تمكين الجامعة الجزائرية من ضمان تكوين نوعي يستجيب للمعايير الدولية ويوفر اندماج أفضل للمؤسسات الجامعية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، ويعكس تقييم الأساتذة لتطوير التعليم العالي وطموحهم

في جعله بمستوى التعليم العالي العالمي، والنسبة المعتبرة من الأطراف المتحفظة على هذا النظام تُرجع ذلك إلى الغموض ونقص التمويل المادي والتهيؤ البشري مما يصعب من نجاح اهداف الاصلاحات.

وآخر ماتوصل إليه ان التعليم العالي في الجزائر يشهد نموا وتطورا كبيرا أوجب على الباحثين متابعة هذا النمو المتسارع بالدراسة، والبحث وتقديم التوصيات للجهات المهتمة بالقطاع.

3- دراسة أكاديمية للطالب **موسي نور الدين** تحت عنوان إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009، وهي مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- حيث ركز في دراسته على التمويل الحكومي للتعليم العالي والعبء الذي يشكله على ميزانية الدولة الجزائريةقبل الاصلاحات وفي إطار الاصلاحات (نظام ل.م.د) الرامية لرفع كفاءة التعليم العالي، إلا ان الطالب لم يتعمق في توضيح الاصلاح الجديد التي تبنته الجامعات الجزائرية "ل.م.د" إذ كانت أهداف دراسته تنحصر في تحديد أفضل البدائل المتاحة للتمويل الحكومي للتعليم العالي باعتبار أن هناك أشكال وبدائل تمويلية تجعل من تمويل التعليم العالي متنوع المصادر. فتوصل إلى ان تمويل التعليم العالي أخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة في مختلف الدول وفي الجامعة ذاتها، وكان الاختلاف على مستوى مقدار تدخل الدولة أو تباين حصتها في تمويل التعليم العالي وان الجزائر من بين الدول التي رمت بكل ثقلها في تمويل التعليم العالي منذ الاستقلال وبنسب مرتفعة تصل إلى98% رغم الضغوطات الاقتصادية وغير اقتصادية على التعليم العالي.

وأن قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات على مستوى التعليم العالي كان غير كافي، بدليل أنه لم يمس الجانب الهام في التعليم العالي المتمثل في التمويل وتنويع مصادره، مما نتج عنه ضغوطات كبيرة على الخزينة العمومية.

4- مداخلة **"الأستاذ علي صالحي"** تحت عنوان نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية (بين الواقع والقوانين-ميدان العلوم الإنسانية) بجامعة بومرداس، حيث قام في مداخلته التعريف بنظام الالمدي وحاول الاجابة عن التساؤلات التي طرحها في بداية مداخلته عن سبب عدم اتضاح فكرة نظام" ل.م.د" عند الكثيرين رغم السياسة الاجبارية التي عرفتها الجامعة لأجل تطبيق هذا النظام.

قدم **الأستاذ علي صالحي** في مداخلته بأن نظام ل.م.د في شكله العام، هو وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة الجزائرية مستورد من أروبا خضع لنظام اقتصاد السوق، ولنظام العولمة. وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنت أو تبنتها العولمة وجدت نفسها بشكل أو بآخر خاضعة لهذا النظام، فكان ل.م.د في الجزائر حتمية خاضعة لعاملين، أولهما عامل عالمي، والثاني عامل داخلي، وبالتالي هذان العاملان جعلا الجامعة الجزائرية، وأصحاب القرار أمام أمرين أحدهما مر.

أولهما إتباع النظام بما فيه من محاسن و مساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية، والقيام بإسقاط إشعاعي لهذا النظام مثلما استورد.

ثانيهما الامتناع عن تطبيقه، وهذا سيجعل الجزائر لا الجامعة أمام مطبّات لا يُحمد عقباها منها ما هو تابع لنظام العالم، ومنها ما هو خاضع للإصلاحات التربوية، فكانت الحتمية الأولى هي المتقبلة.

ذكر أيضافي مداخلته بأن الأساتذة استبشرو خيرا واستحسنو النظام في أول مراحله لما وجدوه من محاسن، ودوافع تبعث السيرورة الحسنة للعمل البيداغوجي، بحكم أن ما كان يعرض في الأول كله إيجابي، فحُبب النظام ب 24 طالبا في القاعة، و ثلاث سنوات تكوين في الليسانس، والنظام خاضع لمعادلة طرفيها الأستاذ والطالب، فالأستاذ يمثل 30 من المائة في الحصّة البيداغوجية، أما 70 من المائة المتبقية يشتغل عليها الطالب، وغيرها من المحفزات التي أول ما بُدأ العمل بها، حُررت المراسيم، والتعديلات التي أعادت الأستاذ إلى عقلية النظام الكلاسيكي بلقب ل.م.د وصار يُنعت ب ل.م.د جزائري، أكثر من ثلاثين طالبا في الفوج، مع استجوابات مفروضة على الأستاذ بنصوص قانونية..

كما تطرق في مداخلته لنظام الارصدة و الذي قال فيه بأنه مصطلح حيّر و ما زال يحيّر الكثير من الأساتذة لصعوبة فهمه حيث ذكر بأنّ المادة السابعة كانت محل إشكال والتي تنص على كيفية حساب الارصدة لكل من الوحدات وتوزيعها على الوحدات الأساسية، والعرضية والوحدتين الاستكشافية، والأفقية .

5- مداخلة" **الأستاذ عبد القادر تواتي**" تحت عنوان تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر بجامعة البويرة، حيث " وقف على أمرين اثنين وهما التحديات والعقبات التي تواجه اصلاح التعليم العالي وتطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية، وأهم العوائق التي تهدّد مهمة إنجاحه وتزيد من مخاوف فشله.

قدم **الأستاذ عبد القادر تواتي** في مداخلته أنّ نظام "ل.م.د" ليس نظاما تعليميّا عربيّا ولا جزائرياّ، بل هو نظام غربي فُصّل على مقاس أصحابه، وأُريد له أن يكون علاجا للمشاكل والتحديات التي يواجهها التعليم العالي عندهم في منتصف العشرية التاسعة من القرن العشرين، ثم تبنته بعد ذلك عدة بلدان، ومنها الجزائر بداية من السنة الجامعية 2005/2004م، فتَبني نُظم الغير المختلفة عنا دينا ولغة وتاريخا وثقافة، قد حوّل فعلا مجتمعاتنا وطلاّبنا وجامعاتنا إلى حقل للتجارب، ولا شك أن اعتمادنا الكلي في الإصلاح على نظام تعليمي وُضع لبيئة تختلف عن بيئتنا، وقُصد به مواجهة تحديات غير تحدياتنا، وطلب أهداف وأولويات ليست بالضرورة هي نفس الأهداف والأولويات التي نطمح إليها إن لم تكن مناقضة لما نطمح إليه أحيانا كما هو الشأن بخصوص استقطاب الكفاءات مثلا" و بالفعل تحولت البلاد خلال العشرين عاما الأخيرة إلى ساحة للتجارب فيما له علاقة بإدارة الاستثمار وتسيير التعليم...وأخيرا قطاع التعليم العالي وتطبيقات نظام "الالمدي. إذ إن تبني المناهج الاجنبية دون مراعاة ولا تكييف لها مع البيئة المحلية يعد احد الاسباب لضعف وفشل محاولات الاصلاح في بلداننا، والحل الحقيقي الذي ينبغي أن يلجأ إليه هنا يتمثل في "تصور نموذج يستجيب لمقتضيات البيئة العالمية، و في الوقت ذاته لمتطلبات البيئة المحلية، بدون بلورة شكل جديد للتعاون المتبادل وفق ما يقتضيه العلم والتقافة ومشكلات البيئة وتطلعات البشر ..

إن هذا الأمر وإن كان صعبا أو بدا كأنه بعيد المنال يبقى الحل الأمثل والبديل الحقيقي الذي تنتظره جامعاتنا وأجيالنا لتفادي سلبيات تكرير تجارب الغير بحذافيرها دون مراعاة للخصوصية، فإن كان ولابد من الاستفادة من تجارب الغير فلا بديل عن اختيار الناجحة منها، مع تكييفها وإخضاعها لشروط البيئة المحلية بخصوصياتها لاسيما الثقافية منها.

الصعوبات:

الصعوبات التي واجهتها في بحثي هي :

✓ وجدتُ صعوبة في حصر موضوعي، كذلك جمع المعلومات وترتيبها بالشكل الذي يليق به موضوع بحثي، وهذا لأني درستُ بالنظام القديم "الكلاسيكي" مما جعلني أجد صعوبة في استيعاب بعض الامور المتعلقة بالاستراتيجية الجديدة "نظام **ل.م.د**".

✓صعوبةالحصول على المعلومات في الدراسة الميدانية.

- **خطة الدارسة :**

وفقا للإشكالية المطروحة لهذه الدراسة والهدف المرجو منها بالإعتماد على الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول يسبقها تمهيد وخلاصة لكل فصل.

الفصل الأول سنتطرق من خلاله للتعريف بالتعليم الجامعي والتعليم العالي وكذا التعريف بإصلاح التعليم العالي والذي لم يكن وليد صدفة بل حتمية فرضتها مجموع من الإختلالات شهدها النظام الكلاسيكي، لننتهي في هذا الفصل إلى تبيان المعنى الحقيقي لكل من مفهومي التعليم الجامعي و التعليم العالي بالإضافة إلى الهدف من إصلاح التعليم العالي.

الفصل الثاني سنتطرق من خلاله للتعريف بنظام ل.م.د وللأسباب االداخلية والخارجية لإعتماده في الجزائر ،لننتهي في هذا الفصل إلى أهم المتطلبات التي يستلزم تطبيقها في الجامعة الجزائرية بالإضافة إلى إيجابيات وسلبيات تطبيق نظام ل.م.د.

الفصل الثالث سنتطرق من خلاله إلى أهم التحديات التي وقفت بوجه هذا النظام، و المواقف من هذا الإصلاح الذي انتهجته الجامعة الجزائرية،لننتهي في آخر هذا الفصل إلى الآليات التي اتخذتها الجزائر لتطوير منظومة التعليم العالي من خلال الانفتاح الخارجي و كذا تنمية الهيئة التدريسية.

الفصل الرابع :خصصناه للدراسة الميدانية من أجل إختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة، من خلال دراسة ميدانية في جامعة أبي بكر بلقايد–ملحقة مغنية–

الفصـل الأوّل

الوحدة الدلالية لواقع التعليم العالي والجامعي

في الجزائر

مقدمـة الفصل:

يعد **التعليم العالي** في نطاق السياسات التربوية الشاملة من الأدوات الأساسية لتنمية المجتمع وتحديثه، كونه قمة الهرم التعليمي، والرصيد الاستراتيجي الذي يغذيه بمختلف الكوادر البشرية، ويوفر الرؤية العلمية لمختلف القضايا، ويسهم في نشر المعرفة وتطبيقها في حل المشكلات من خلال البحوث والدراسات، إلا أنّه وفي ظل تطور العلوم والمعارف والمهن، والتوجه نحو الإقتصاد الحر، عرف عدة مشكلات دعت لإعادة **إصلاحه** للخروج به من أزمته، فالتعليم العالي واجه ويواجه مشكلات وتحديات توجب مراجعة فلسفته وعلاقته بالمجتمع، ومعالجة مشكلاته حتى يتماشى مع التغيّرات الحاصلة على مستوى البُنى الإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية، والتحديات الجديدة في ضوء الظروف المحلية والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع، وهو ما عرفته كثير من جامعات دول العالم.

وبهذا خصصنا الفصل الأوّل للتعريف بالتعليم الجامعي وكذا التعليم العالي وأهم المراحل التي مرّ بها، بالإضافة إلى وظائف التعليم العالي، ومكونات التعليم العالي المتمثلان في مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والمستفيدون منها، والتي تعتمد عليهما الخدمة التعليمية تلبية لاحتياجات المجتمع، ونظرا للتغيّرات العالمية الجديدة تطرقنا إلى تعريف إصلاح التعليم العالي والدوافع التي أدت إلى إصلاحه وكذا أهدف إصلاح التعليم العالي.

المبحث الأول:ماهية التعليم العالي.

إنّ التعليم ضرورة حياتية للإنسان، ولابد منه للتنمية والتطوير والتقدم، حيث التعليم العالي، الذي كان في البداية لإعداد موظفي الدولة، مع تطور الدول أصبح التعليم بوابة النجاح والإزدهار، وأخذ الاهتمام يتزايد يوما بعد آخر، وأخذت مخرجاته ضرورية لأسواق العمل ومتطلبات التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي.

لقد تعددت كثيرا المفاهيم والتصورات العامة التي تتداخل مع بعضها عند تناول موضوعات التعليم العالي أو التعليم الجامعي، كل حسب مجاله وتخصصه والزاوية التي ينظر منها، لذا نجد هناك العديد من الآ ا رء الشائعة التي تمزج وتخلط بين كل من مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي أوالجامعة ،من خلال هذا سنحاول تقديم أهم التعريفات الخاصة بالتعليم الجامعي و التعليم العالي.

الفرع الأول :تعريف الجامعة.

لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي معيّن، أو تحديد عالمي في كل الجامعات العالمية،وبذلك فإن كل مجتمع ينشأ جامعته و يحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالجامعة مؤسسة للتكوين، ولا يمكنها أن تحدد بمفردها أهدافها وتوجهاتها، وبالرغم من ذلك تظل الجامعة مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الإستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها.

التعريف الأول:الجامعة هي المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإنّ المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى ..[1]

التعريف الثاني:تعرّف الجامعة بأنّها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتثمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلميّة التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات

[1]- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية،الديوان الوطني للمطبوعات،الجزائر،1989،ص177.

مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب .[1]

التعريف الثالث:هي المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك بين الطلبة المنتمين إلى هذه التخصصات .[2]

التعريف الرابع: الجامعة مؤسسة علمية تتخذ البحث العلمي الموضوعي مثلا أعلى في حمايتها للقيم الإجتماعية، وترسيخ دعائم النظام الإجتماعي القائم .[3]

- إذن تعتبر الجامعة مكان للتأثير بين الأساتذة والطلبة وبين الطلبة والإدارة بغض النظر بمعنى الكل يتفاعل مع بعضه البعض في إطار البحث العلمي للارتقاء بالعلم بصفة عامة.

الفرع الثاني :تعريف التعليم العالي

التعريف الأول:التعليم العالي هو عبارة عن مرحلة تعليميّة مكمّلة للمراحل التعليميّة السابقة ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من الجوانب، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.[4]

- محور هذا التعريف هو أن الطالب جوهر لمفهوم وعملية التنمية باعتبار ما يمثله كرأس المال المعرفي والبشري للعملية التنموية.

---

[1]- مليجان معيض الثبيتي،الجامعات،نشأتها،مفهومها،وظائفها،دراسة وصفية تحليلية،المجلة التربوية،الكويت،جامعة الكويت،مجلس النشر العلمي،العدد 45،2000،ص 214 ، عن: شبكة المعلومات الدولية:
http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac_css/index.php?lvl=author_see&id=47886

[2]-أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية "تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د"، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع،2009-2010،ص:11.

[3]-بن زاف جميلة،قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي، قسمي علم الإجتماع وعلم النفس بجامعة بسكرة أنموذجا، مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع،2006-2007،ص:7.

[4] -عبد الباسط الهويدي، عبد اللطيف قنوعة، تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الإجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة.العدد30-31.ماي2013، ص:29.

التعريف الثاني:التعليم العالي هو قمّة الهرم التعليمي، الذي يتم من خلاله إعداد الثروة البشريّة، اللّازمة لخدمة المجتمع، وتحقيق تقدمه بما يتيح الوفاء بمطلب الرفاه والرخاء للوطن، والمواطن، والوصول به إلى مستوى الأمن والأمان.[1]

- يحدد هذا التعريف أعلى المستويات التعليمية، التي محورها إعداد خريجين ذوي خبرات عالية ومواطنين مسؤولين قادرين على مواجهة تحديات المجتمع وضمان استقراره وأمنه ورفاهيته في كل المجالات.

التعريف الثالث:يُعرف التعليم العالي بأنّه مصطلح يشير لمصدر التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لأنه تجسيد النمو الاقتصادي، كما يمكن من تحسين نظم الحماية الاجتماعية، كما قد أثبتث الدراسات أن التعليم العالي يسهم في تنمية المهارات المعرفية التي تستخدم في تطوير الاقتصاد العالمي.[2]

- يحدد هذا التعريف ربط قطاع التعليم العالي بالقطاع الاقتصادي، وأن التعليم العالي هو أساس التقدم الاقتصادي لأنه يساهم في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية ومنها الاقتصاد العالمي على أساس أن التعليم العالي يربط التخصصات العلمية بالواقع الاقتصادي لأنه أساس التنمية.

التعريف الرابع:التعليم العالي هو كل ما يشبع حاجات الطلاب الجامعيين ويحقق متطلباتهم في مستوى الحياة اليومية وسوق العمل والانفتاح والتفاعل مع الآخرين، ويساعدهم على مواكبة التغيرات المعلوماتية والتكنولوجية السريعة في ظل عصر العولمة.[3]

- محور هذا التعريف هو أن التعليم العالي يمثل حلقة وصل محورية بين بنية تعليمية أساسية ومخرجات سوق العمل، إذ يساعد على تخريج مواطن قادرة على فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى وعلى حل مشكلات التنمية وإقامة المجتمع العصري وقيادته نحو التقدم والإزدهار.

---

[1]-لمياء محمد أحمد السيد، حامدعمار، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، بيروت، الدار المصرية واللبنانية للنشر، 2002، ص:25.

[2]-حامدي صورية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الساسية والعلاقات الدولية، واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:14.

[3]-سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، الجودة في التعليم(المفاهيم-المعايير-المواصفات-المسؤوليات)، عمان، دار الشروق للنشر، 2008، ص:110.

- نلاحظ من خلال هذه التعريفات أن هناك خلط بين التعليم العالي والتعليم الجامعي لكن في الحقيقة أن مفهوم التعليم العالي أوسع وأشمل من التعليم الجامعي.

المطلب الثاني:تطور التعليم العالي.

ارتبطت نشأة التعليم العالي بنشأة التعليم النظامي، الذي ارتبط بدوره باكتشاف الكتابة، وتذكر "الموسوعة العربية العالمية" أن السومريين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات قد أوجدوا نظاما للكتابةحوالي سنة 3500ق.م، وكذلك طوّر المصريون نظاما للكتابة حوالي سنة 3000ق.م، وقد تضمن النظامان على أساليب لكتابة الحروف والأرقام، وكان المعلّمون قبل اكتشاف الكتابة يكررون الدروس شفهيا فيقوم الطلبة بحفظ ما سمعوه، وكان معظم المعلمين عند السومريين والمصريين من كهنة المعابد، أمّا الطلبة فكانوا قلة من أبناء الطبقات العليا، وكانت قبائل معينة في شرق البحر المتوسط تتحدث اللغات السّامية وقد ابتكرت ما بين سنة1000-1500ق.م الحروف الهجائية الأولى في العالم فأضفوا للتربية والتعليم أداة جديدة، وقد يسّر استخدام الحروف الهجائية للكتابة بدلا من استخدام الصور، حيث استخدمت في القديم الصور والرسومات في الكتابة.وبحلول القرن الخامس والرابع قبل الميلاد، في حضارة اليونان القديمة، اشتهر معلمون أمثال سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، لكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي، ففي تلك الأيام، لم يكن الطلبة يحتاجون النجاح في امتحان القبول أو الانتظام في مقررات محددة، ولا يُمنحون شهادات أكاديمية. ومثل ذلك حدث في الهند القديمة، حيث قام علماء الدين بتعليم الهنود التراث الهندي والمعارف الدينية، حيث كان التعليم حكرا على الكهنة.[1]

[1] – نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعةمنتوريقسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011-2012، ص:21.

الفرع الأول:نشأة وتطور التعليم العالي.

الجامعة في العصور الوسطى:[1]

بالرغم من أن النماذج الأولى للتعليم العالي كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن أول ظهور للجامعة كان في أروبا في القرن الثاني عشر، كانت مكلفة بتدريب نخبة:لحمايةالمدن، خدمة الكنيسة والدولة، ثم تعددت إلى تدريس رجال الدين، القانون والطب.

هذه المدارس خلفت فيما بعد المدارس الرهبانية"الدّير" والتي كانت تهتم بالجانب الديني فقط.

فالجامعة في الأصل مجموعة من الstadium، الذي هو عبارة عن كلية او مجموعة من الكليات العليا والتي استقطبت الطلبة من مختلف أنحاء أوربا، كما شهد القرن الثاني عشر، ميلاد أولى الجامعات في أوربا وهي:جامعة باريس وبولونيا والتي كانت نتيجة انبعاث الفلسفة اليونانية من جديد، ومع حلول القرن الثالث عشر نمت وتطورت مدارس باريس إلى ان أصبحتsingle stadium geniral سنة1194 بقرار من الPope، ثم من الملك الفرنسي سنة1200.

وإن كلمة Univesités لم تعد تعني تجمعا فقط، لكن في باريس وشمال أوربا كانت تعني"تجمع الأساتذة"، اما في بولونيا وإيطاليا فتعني"تجمع الطلبة"، حيث عرفت باريس"بجامعة الأساتذة"، والإيطالية" بجامعة الطلبة"، وبذلك أصبح مصطلح الجامعة يعني:تجمع الأساتذة والطلبة.

أما في باقي الدول الأروبية كإسبانيا مثلا، تأسست جامعةSalamanca سنة 1218، وفي سنة 1298 اعتبرت واحدة من أكبر الجامعات في العالم المسيحي.

الجامعة والمجتمع الصناعي:

إزدادت الجامعات التي ظهرت في القرن الثاني عشر، إلى16جامعة بحلول سنة1300 ، 38 جامعة في 1400م، و72 جامعة سنة 1500، وتعد الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي أدلت إلى زيادة وتوسيع التعليم العالي.

[1]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص:16.

حيث بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، وانتشرت في أوربا، أمريكا، وباقي أنحاء العالم، ما أدّى إلى ظهور نموذج جديد للجامعة والتي تختص بالبحث، حيث ظهرت:[1]

- علوم طبيعية جديدة:الكمياء، البيولوجيا، الجيولوجيا.
- علوم تطبيقية جديدة: الهندسة، المعادن، الكهرباء، الطب التطبيقي.
- العلوم الإنسانية، التاريخ، اللغة المعاصرة...

وفي أواخر القرن التاسع عشر، ازداد عدد الطلاب وانتشر الطلبة عبر أنحاء أوربا، من بريطانيا وفرنسا إلى ألمانيا وروسيا، وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد هذا القرن لأول مرة ظهور المرأة وبنسبة معتبرة. رغم توسع التعليم العالي فلم يعد مقتصرا على النخبة، لكن في القرن العشرين أتيحت الفرصة لطلبة طبقات المجتمع الدنيا بالتعليم العالي.

أما فيما يخص إلتحاق المرأة بالتعليم العالي فقد كانت النسبة مهملة في أوربا قبل سنة 1900، وأصبحت 14% سنة1920، و22% سنة1940 مقارنة ب30% في الولايات المتحدة، فهذه الأرقام تعكس تغيير الوظيفة الإجتماعية للتعليم العالي في المجتمع الصناعي، من تعليم النخبة الحاكمة وأتباعها من رجال الدّين، إلى تعريب عدد كبير من القادة في مختلف المجالات.

أما الجامعة الحديثة فتجمع بين التدريس والبحث، ولادتها كانت في إسكتلندا في القرن الثامن عشر، ومن ألمانيا في القرن التاسع عشر.

أما في ألمانيا فقد تأسست جامعة برلين سنة1810، حيث كان ينظر إلى الجامعة كروح المجتمع ومصدر لثقافة الأمم واستمراريتها.

الجامعة ومجتمع ما بعد التصنيع:

عرف التعليم العالي أكبر توسع له بعد الحرب العالمية الثانية منذ القرن الثاني عشر، وهذا التوسع غير المسبوق راجع إلى ما يُعرف ب:

الثورة الثالثة في تاريخ الإنسانية، غالبا ما يسمى"بمجتمع المعلومات" تأكيدا على أهمية الاتصال الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، أو"مجتمع المعرفة" والذي يضم التطبيقات المختلفة للمعرفة في مجالات

[1]- حامدي صورية، نفس المرجع، ص:17.

عدّة: البيولوجيا، الطب، الفنون، العلوم...والذي يعتمد على متخصّصين وبذلك من المفروض ان يطلق عليه"المجتمع المتخصص"

كل هذه التخصصات تدرس وتقدم في الجامعات والمدارس الخاصة بالأعمال التابعة لها، هذا ما جعل الجامعة المؤسسة المحورية لمجتمع ما بعد التصنيع.[1]

الجامعة في الوطن العربي:

كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب، وكانت تدرس علوم الدّين وما إرتبط بها من علوم أخرى، حيث كانت في شكل حلقات حول الشيخ، وكان المسجد هو الحلقة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه الجامعات الحديثة تبدأ من إنشاء جامعة القرويين وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الازهر في مصر وثلاثتها من أقدم جامعات العالم. وكان طبيعيا أن تبدأ بتدريس العلوم الإسلامية ولكن الأمر تغيّر فيما بعد، إذ أصبحت كل العلوم تدرس فيها.[2]

كذلك نذكر المدرسة المستنصرية في بغداد في العهد الأموي، حيث تكونت من مجموعة الاختصاصات العلمية والانسانية والدينية، وكانت هذه المدرسة هي بمثابة جامعة لكل العلوم وحتى بنائها يوحي بأنها جامعة متكاملة، إذ كانت النواة الحقيقية للجامعات العربية خاصة وقد ارتادها الكثير من طلاب العلم من مختلف البلدان، وهي أوّل مدرسة ضمت بين طياتها أضخم مكتبة عرفت في ذلك العصر، وتناولت العديد من العلوم على أثرها تم تأسيس جامعة بغداد في عام 1956 ثم تأسيس جامعة الموصل...أما الجامعة الجزائرية فقد انشئت عام1909.[3]

الفرع الثاني:سياسات التعليم العالي في الجزائر ومراحل تطوره.

يقول " **Lériestaures**"، أن كل شيء عبارة عن تاريخ، حتى ما قبل البارحة تاريخ، ما قيل في الدقيقة الماضية هو تاريخ، بما أن التاريخ هو ظل الإنسانية يمس أحوال العامّة، الأحوال الفيزيولوجية،

[1]- حامدي صورية، نفس المرجع، ص:18.

[2]- هاشم فوزي دباس العبادي، يوسفحجيم الطائي، وآخرون، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص:62.

[3]- حامدي صورية، نفس المرجع، ص:19.

الإقتصادية، الإحساسية، الفنية، العمرانية، القانونية، السياسية، من أجل الاحتفاظ بها في هذه الحالة لا نستطيع الاستغناء عن التاريخ ، وفي موضوعنا هذا عن تاريخ الجامعةفي الجزائر.[1]

أولا:منابع نظام التعليم العالي الجزائري:

لقد عرف نظام التعليم في الجزائر عدّة تغيّرات(التواجد العثماني، الاستعمار الفرنسي، الاستقلال) أدّت إلى تطور أنظمته وهياكله كمّا ونوعا. ويمكن تلخيصها فيما يلي :[2]

1. التعليم التقليدي:

قبل الاستعمار عرفت الجزائر نظام تعليم تقليدي، وكان دوره الحفاظ على المبادئ الثقافية والاجتماعية التي تساعد الفرد على الانسجام في الجماعة ثمّ المجتمع ككل، التي كانت تتم عن طريق التلقين والحفظ، أي كانت ترتكز على الذاكرة، وكانت تقوم بها: الأسرة، المجتمع، مجموعات صغيرة رسمية...كان هذا التعليم التقليدي يتم في:

- المدارس القرآنية كقاعدة للتعليم.
- الزوايا والمدارس والتي تضم حلقات حول الشيوخ، خاصة بالمستويات الأخرى.
- الجامعات الدينية(الأزهر، الزيتونة، القيروان) حيث كانت قِبلة لطلبة العلم وتمثل أعلى مستويات التعليم.

إن افتقار الجزائر لجامعات دينية، دفع بالكثير إلى التوجه لهذه الجامعات لإكمال دراستهم في الدول الشقيقة. وهذا ما يفسر نقص في الكم والنوع في العلوم الدينية. بالرغم من هذا فإنّ هذا النظام ساعد على ظهور وتكوين: الإمام، المفتي...

2. التعليم في عهد الاستعمار:

[1] –Les amis de L'association de L'université,Université d'Alger1945,j1959.

[2] – نوال نمور، المرجع السابق، ص:112.

كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي منتشرا في الجزائر، إذ كانت تمتد على طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الكتاتيب والمدارس، لكن السلطات الاستعمارية الوحشية استغلت الدور الخطير الذي تقوم به المدرسة في استخلاف الأجيال، فأقامت في البلاد منظومة تربوية بديلة مارست من خلالها ضغطا شديدا على عقيدة الشعب وحضارته وأصالته، وذلك بفتح مدارس للأهالي تتلخص مهمتها في تكوين المساعدين الذين يحتاج إليهم الإستعمار لخدمة أغراضه، بينما كانت مدارس الأوروبيين نسخة مطابقة للنموذج الأصلي بجميع مكوناتها العصرية خاصة جامعة الجزائر، وكانت خاصّة بأبناء المعمرين والقليل من أبناء الجزائريين، إذ لم يتعدّ عددهم 77طالبا من مجموع1890 طالب خلال السنة الجامعية الأولى من تأسيسها عام1909، أي بنسبة4,07% ووصل عدد الطلبة الجزائريين 557طالبا سنة1954، وعدد الطلبة الأوروبيين 4548طالب، أي أن نسبة الجزائريين لم تتعد12,24% .[1]

3. التعليم بعد الاستقلال:

قبل حصول الجزائر على استقلالها عام1962، كانت تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر والتي تعدّ أوّل جامعة في الوطن العربي، أنشأت سنة 1877 وأعيد تنظيمها سنة1909 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية، وكانت تضم أربع كليات: الآداب، الحقوق، العلوم والطب.

بعد الاستقلال مباشرة بقيت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الإستعمار، فرنسية البرامج التعليمية وهيئة التدريس وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات. نظرا للأولويات التي وضعت كمهام للدولة الجزائرية عبر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإعادة الاعتبار لها وبعث ديناميكيتها، وهكذا بقيت الجامعة الجزائرية ترضخ تحت تأثيرات المنظومة الفرنسية، ولم يتم إدراج ملف إصلاحها إلاّ عندما تقرّر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة1965، وقامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم استقلاله. فقد شهدت الجامعة الجزائرية في عشرية الاستقلال الأولى-الستينات-مجموعة من الإصلاحات، كإنشاء فرع الآداب باللغة العربية، وارتفاع عدد الطلبة من حوالي 3000طالب سنة1962 إلى20.000طالب سنة1972.

[1]- هاشم فوزي دباس العبادي ، ص ص:112-113.

ثانيا: تطور التعليم العالي في الجزائر:

تعود بداية التعليم العالي في الجزائر فعليّا إلى ما بعد الإستقلال، وقد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية. إلاّ أنّها لم تخرج عن نطاق المبادئ التالية:[1]

1) ديمقراطية التعليم العالي:

استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي عقبت إصلاح عام 1971، مضاعفة عدد طلابها فبعد أن كان العدد في مستهل السنة الدراسية 71-72(36.005 طالب) أصبح في سنة 77-78(63915طالب) أي أن ما بين 85% إلى90% من خريجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي. وقد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن. فبالإضافة إلى الجامعات الثلاثة: في العاصمة، وهران وقسنطينة، أنشئ عدد من المراكز في عنابة وتلمسان ومستغانم وتيزي وزو وباتنة وسطيف...وحسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، فإنّ الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة.

2) جزأرة الهياكل والمناهج والإطارات:

يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع المؤسسة الجامعية في مسارها الطبيعي وهو خدمة التنمية الوطنية والتكيّف مع متطلبات التغير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من غربتها وعزلتها وتحديد هياكلها التي صمّمها الاستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلبي أغراضه وتخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى ب"ممتلكات ما وراء البحر".

وتمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع(Filières) تجمعها أقسام(Départements) وتأسيس معاهد(Instituts)من مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق كليات والعمل على تحقيق نوع من التكامل والتعاون العلمي والإداري بين مختلف المعاهد.

---

[1]-نوال نمور، المرجع السابق ، ص ص: 113-114.

أما بالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطريق التقليدية الموروثة وعرضها بأساليب تربوية جديدة والمراقبة المستمرة للمعارف، وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية، والموجهة داخل كل وحدة، والتخلي عن الأسلوب التلقيني والإلقائي واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات.

وبالنسبة للتأطير فإنّ جزأرة الإدارة ومراكز الإشراف ابتدأ من الجامعة ومراكز البحث، حتى الوزارة قد تحققت بسرعة وقضت على الوصاية المباشرة التي كان يمارسها الاجانب على تعليمنا العالي وأنشطة البحث المختلفة، إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد والاختصاصات بجزأرة هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا، خاصة من الدول العربية.

3) التعريب:[1]

إنّ الجامعة التي كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة، وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات باستثناء الآداب العربية وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، قد شهدت بعد الإصلاح تحولا كبيرا في الاتجاه نحو التعريب وتمثل ذلك في الإجرائين التاليين:

- تدريس العربية كلغة في الاختصاصات التي تدرس باللّغة الفرنسية،
- إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس.

لقد حدّد الهدف من تعليم اللغة الوطنية لمن يتلقون تعليمهم أساسا بلغة أجنبية في اتجاهين:

- إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب،
- تمكينهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل وخاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.

4) مردود التعليم العالي وتدعيم التعليم العلمي والتقني:

تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الكفُؤة في أقصر مدّة ممكنة بواسطة عدد من الإجراءات التنظيمية والبيداغوجية، التي تؤدي إلى الحد من الإخفاق والتسرب والعمل على تدعيم وتوسيع التعليم العلمي والتقني.

---

[1]-نوال نمور، المرجع السابق ، ص:115.

وقد تنبهت الوزارة المعنية إلى هذه الوضعية، فأشارت إلى الخطورة التي يشكلها الإختلال في التوازن بين الاختصاصات، وعدم تطابقها مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية وانعدام التوجيه والاعتماد على الإجراءات الإدارية لمواجهة المشاكل بعد أن تستفحل، وعدم الإسراع بوضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة ومؤسساتها التعليمية.

5) البحث العلمي:

ولا يستوفى هذا الإصلاح أبعاده إذا لم يفحص التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، لأن المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة هو ما يدور فيها من نشاط علمي في مجالات البحث الأساسي والتطبيقي، للمساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد أو للعمل على تفاديها، فبهذه الطريقة تستطيع الجامعة ان تفرض وجودها على المستوى العالمي، وتبرهن على فعاليتها في المعركة التي تخوضها بلادنا ضد التخلف.

ويمكن تقسيم المراحل التي مرّ بها التعليم العالي في الجزائر إلى: [1]

المرحلة الأولى 1962-1969:

تمتد هذه المرحلة من الإستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي، والبحث العلمي، وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمّد بوضياف بوهران، وجامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة. كما كانت الكليّات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تدرس تخصصات مختلفة وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحله كما يلي:

- **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المدروس،

[1]-نوال نمور، المرجع السابق ، ص ص: 113-114.

- **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية،
- **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث(أطروحة علمية)،
- **شهادة دكتوراه دولة:** قد تصل مدّة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزأرة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة[1].

المرحلة الثانية 1970–1997:[2]

تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وتمثل هذا الإصلاح في تعويض الكليات بمعاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية.

كما أجريت التعديلات التالية على السنوات الدراسية:

- **مرحلة الليسانس:** ويطلق عليه أيضا مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية،
- **مرحلة الماجستير:** وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل. وتنقسم إلى فترتين الفترة الاولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة،
- **مرحلة دكتوراه علوم:** ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. كما عرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدّة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

---

[1] هاشم فوزي دباس العبادي، المرجع السابق ص 45

[2] –نوال نمور، المرجع السابق ، ص: 116.

وعرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. حيث أنّها عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل. كالتخصصات التقنية والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

المرحلة الثالثة1998-2003:[1]

وتميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي. وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر1998،
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليّات،
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد،
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة،
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات.

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي، و12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

المرحلة الرابعة وتبدأ سنة 2004:[2]

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين. حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل

[1]-نوال نمور، المرجع السابق ، ص: 117.

[2]-نوال نمور، نفس المرجع ، ص:118.

هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: **الليسانس، الماستر** و**الدكتوراه،** الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار و للشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات:

- **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات و ثاني مرحلة تكوين متخصص،
- **الماستر:** ويشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهمتين مهنية و بحثية،
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ست سداسيات، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة.

المطلب الثالث:وظائف ومكونات التعليم العالي

الفرع الأول: وظائف التعليم العالي

تتعدد وظائف التعليم العالي وبالتالي يمكن حصرها فيما يلي :

- إعداد القوى البشرية المتخصصة :

و ذلك عن طريق تعليم المهن الرفيعة للطلاب حتى يكونوا قادة وإطارات عليا للبلاد، ما يسمح له بقيادة المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل.

- نشر العلم والمعرفة :

ترقية العلم إذ لا يقتصر التعليم العالي على نشر العلم بل يهدف إلى ترقيته وتطويره عن طريق البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها كل من الطلبة والأساتذة في شتى الميادين، بغية تعزيز الثرات الثقافي للأمة. [1]

- التعاون الدولي :

[1]. براهيمي سمية،إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف(ل.م.د) قراءة تحليلية نقدية،مذكرة ماجيستير،جامعة بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية،قسم علم الإجتماع،2005-2006، ص ص : 32-33

تحتل مؤسسات التعليم العالي وضعا ممتاز يتيح لها الاستفادة من عولمة المعارف لسد" العجز المعرفي "وإثراء الحوار بين الشعوب والثقافات وأيضا هو أداة فعالة لتداول البحث والتكنولوجيا .[1]

- وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعني هذا أن الموارد الطبيعية المتوفرة والتكنولوجيا المستعملة، لا تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة، إذا لم تتماشى مع تنمية المورد البشري وتنميته، وعلى هذا الأساس لا بد على الجامعة أن تنفتح على المحيط الخارجي وعلى سوق الشغل، وأن توفر مخرجات طلابية نوعية، وفي المقابل على المحيط أن يدرك ويستوعب ضرورة خلق المناصب لامتصاص بطالة خريجي الجامعات.

- خدمة المجتمع :

توجيه برامج التعليم العالي وأنشطة البحث العلمي من أجل تعزيز دور التعليم العالي لخدمة المجتمع وذلك بالقيام بمشاريع وبرامج تخدم المجتمع.

- نشر القيم المتفق عليها عالميا :

وهي وظيفة أخرى من وظائف التعليم العالي، وأهم هذه القيم السلام، العدالة، والمساواة والتضامن وحقوق الإنسان. [2]

- التنشيط الثقافي والفكري العام:

يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة، للنهوض بالمجتمع من خلال التعرف على مشكلاته ومعالجتها، ولا يقتصر هذا الدور في التنشيط الثقافي والفكري على المجتمع الخارجي، بل لا بد أن يشمل ذلك المجتمع الطلابي أيضا .من أجل التوجيه الاجتماعي الفكري وتوجيه الشباب خلقيا ومعنويا. فلا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصصه. وإنما تربيته تربية كاملة دينيا و خلقيا. كما يتيح التعليم العالي الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي والرياضي وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية. [3]

---

[1]. براهيمي سمية،المرجع السابق،ص :34.

[2]. بن عمارة منصوري،ملتقى دولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة، دراسة و تحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة باجي مختار عنابة،18-19،ص :7.

[3]. محمد منير مرسي،الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريبية،القاهرة، عالم الكتب،2002،ص :29.

الفرع الثاني :مكونات التعليم العالي.

إن الخدمة التعليميّة التي توفرها الجامعات تعتمد على عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات المجتمع.

أولا:مدخلات ومخرجات العملية التعليمية.

تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يُتفق عليها، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية، إنما وجدت لصالح الطلبة، فإذن هم المدخلات وهم المخرجات في الوقت نفسه، وهناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة.

1) **المدخلات:** وتتمثل في:

- **الطلبة:** هناك طلبة دراسات التدرج ومابعد التدرج، الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري، حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي.[1]

- **هيئة التدريس:** يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي لبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم.[2]

[1]-فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص:246-247.
[2]-نوال نمور، مرجع سابق، ص ص:17-18.

- **الوسائل المادية**:تثمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها ولابد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرضا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل...التي تحتاجها المؤسسة التعليمية، وتحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وإعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتثمثل في: المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض...الخ.[1]

2) **العملية التعليميّة**:

ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطوّرات والمستجدات العلميّة والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في دنيا العمل، وليس تخريجتخصصات زائدة عن الحاجة ولا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة.

ثمّ إنّ من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق، وكذلك القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة باقتدار وكفاءة عالية، وهو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

والعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والاختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الركون إلى نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية.[2]

3) **المخرجات**:

---

[1]-عجال مسعود، القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي، مذكرةماجستير، جامعة محمد خيضر بسكر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونية، 2009-2010، ص:18.

[2]-مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، الطبعةالأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكميّة والنوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة.[1]

ثانيا : المستفيدون من العملية التعليميّة[2]

1- **الطلبة:** وهم أوّل الأطراف المستفيدة من العملية التعليميّة التي تقدمها الجامعات. ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسع النشاطات اهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل، لذا تم إدخال مواضيع دراسية جديدة، مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والمناهج العمليّة، بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيرا للعمل في المؤسسات الإنتاجية.

2- **أولياء الأمور**: أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين:

أولهما:من أجل إعداد أبنائهم لحياة مستقبلية أفضل.

ثانيهما: أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات، فمن حقهم أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم.

3- **أرباب العمل:**[3] يعتبر أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، ويتمثل أرباب العمل من المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام، والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة.

4- **المجتمع**:وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة في إعداد الأفراد، وإنجاز البحوث والدراسات، وتقديم المنشورات، والمساهمة في حل المشكلات الإجتماعية، وإرساء البنية الإجتماعية على ركائز حضارية ثابتة، وأن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإنّ تغيير المجتمع لا يكون إلاّ بهم.

---

[1]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص:23.

[2]-نوال نمور، المرجع السابق، ص ص:19-20.

[3]- نوال نمور، المرجع السابق، ص ص:19-20

المبحث الثاني:ماهية إصلاح التعليم العالي.

إن السياسات الإصلاحية التي عرفتها الفترة ما بعد2004 على مستوى قطاع التعليم العالي مست النظام الدراسي إذ تحول من نظام كلاسيكي إلى نظام ل.م.د، باعتباره تغيير واسع ومهم ومرغوب فيه من حالة أولية إلى حالة معلن عنها مخططة، وهو التجديد وتغيير ما كانت نتائجه غير مؤكدة.

المطلب الأول: مفهوم إصلاح التعليم العالي.

قبل التطرق إلى مفهوم إصلاح التعليم العالي نتناول أوّلا تعريف الإصلاح

الفرع الأول: تعريف الإصلاح

الإصلاح لغة: هونقيض الفساد كما ورد في مختار الصحيح، يقال رجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح في أعماله وأموره.

ويشير الإصلاح في اللغة الإنجليزية إلى (Réforme)ومعناه التعديل والوصول لوضع أفضل. تعديل الأخطاء أو إعادة البناء ومنه عملية لإعادة التشكيل.

وبناء على ذلك فإن هناك عملية تربط بين الإصلاح من جهة والتعديل من جهة أخرى إلى حد التلازم فالتعديل هوالتقويم ويقال عدّلته أي قومته فاستقام ولايحتاج إلى التقويم إلاما اعوج[1].

إصطلاحا[2]:

يقصدبه التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معيّن من حقول النشاط الإنساني.

وأشير أيضا إلى الإصلاح أنّه جميعا لتجارب التي طبقت في سياستها مجموعة من الإجراءات التي تهدف لعلاج اختلال عميق في جانب معين أو أكثر من جوانب النظام الإجتماعي.

وبالتالي الإصلاح يعني تعديل أوتحويل أوإلغاء ماهو قائم من تصورات وإجراءات أي أنه وسيلة انتقال مما هو موجود اليوم إلى مايود المصلحون في المستقبل القيام به.

الإصلاح في المفهوم الإسلامي:[1]

[1]- حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص:31-35

[2]- حازم صباح حميد، المرجع السابق، ص ص:36-37.

وردت كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من السور والآيات القرآنية وفي ألفاظ متنوعة لتؤكّد على إقامة العدل في الأرض وإصلاح النفس البشرية وصلاح أمر الرّعية، وكذلك كنقيض للفساد القائم، ومن الآيات القرآنية التي نصت على ذلك في **قوله تعالى**: " **لا خَيْرَ في كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجراً عَظيماً(114)**".

وجاء مفهوم الإصلاح في **قوله تعالى**:"**إلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا باللهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ للهِ فَأُوْلَئِكَ مَعَ المُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ المُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً(146)**"

الإصلاح هنا نقيض الفساد في الأموال من خلال التوبة من النّفاق والتّمسك بشرع الله.

يتضح من خلال كل التعاريف السابقة للإصلاح أنه رغم اختلافها في الألفاظ إلاَّ أنّها تتفق في المضمون.

بصفة عامة يشير الإصلاح إلى التحسين والتغيير نحو الأفضل بهدف معالجة خلل في مجال من المجالات، كما أنه محاولة فكريّة وعمليّة لإدخال تحسينات على الوضع الرّاهن.

الفرع الثاني:تعريف إصلاح التعليم العالي.

إصلاح التعليم العالي هو عمليّة تتمثل في إجراء مجموعة من العمليات المترابطة تهدف إلى تغيير مخطط التعليم الجامعي، ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفعالية لهذا النوع من التعليم.[2]

وإصلاح التعليم العالي يشمل:[3]

[1]- حامدي صورية، المرجع السابق، ص:26.

[2] -أحمد زورزو، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2005-2007، ص:14.

[3]- حامدي صورية، المرجع السابق، ص:27.

الهياكل والمرافق: وهذا من خلال استحداث الجامعات وما تتضمنه من مرافق بيداغوجية كالمكتبات وقاعات الأنترنت والمدرجات المكيفة...الخ. أيضا تحسين الخدمات الجامعية فيما يتعلق بالإقامات والمنح الجامعية وتوفير النقل والأمن الجامعي ووسائل الترفيه والنوادي.

الإمكانيات والموارد البشرية:وهذا يشمل هيئة التدريس من أساتذة مؤطرين ذو كفاءات عالية وإرسالهم في بعثات علميّة من أجل تطوير قدراتهم وتدريبهم بما يتوافق مع المناهج الدراسية بصفة خاصّة، وأيضا لمواكبة تغيّرات البيئة الخارجية بصفة عامّة

مناهج التكوين وعروض التكوين:يهدف إلى توحيد المناهج الدراسية في مختلف الجامعات، ولابد أن تواكب هذه الأخيرة متطلبات السوق الإقتصادية والواقع الإجتماعي. حتى يكون لهذه المناهج تأثير على الأفراد في المستقبل.

من خلال هذا يمكن القول أنّ إصلاح التعليم العالي هو مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات التي تستهدف مدخلات التعليم العالي، ترمي إلى تحسين المورد البشري من خلال التغيير التدريجي، ضمن إطار مجموعة من الأهداف والمبادئ.

المطلب الثاني:دوافع إصلاح التعليم العالي.

إنّ إصلاح التعليم العالي هو حتميّة فرضتها التغيّرات العالمية الجديدة، وعليه فإنّ من أهم دوافع الإصلاح نجد ما يلي:[1]

- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عامة جديدة الأعداد، وهذا لا يأتي إلاّ من خلال برامج تعليمية وتدريبية جيّدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي.
- ازدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على استقطاب الطلاب وعلى الحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى أو الوكالات الدولية المكافحة.

[1]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص:28.

- ارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي الدولية، ومنظمات التعاون والتمويل، مما زاد الدعوة إلى الحرص على النوعية العالية في الصناعات والأبحاث والمواد التعليمية، وزاد من العراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين.
- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة(هيئة التدريس، والإدارة الجامعية، أولياء الأمور، والطلاب).
- ضعف التعاون بيم المجتمع المحلي ومؤسسات التعليم العالي.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيّدة للتطوير والتحديث.
- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف آدائهم في المراحل التعليمية التالية كأثر من آثار ضعف المحتوى العلمي المقدم لهم.
- حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في اتخاذ القرار وتدعيم تمويل مشروعات الجامعات.
- عدم توجه البرامج الدراسية بشكل كاف لتلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية لهم.
- محدودية دور البحوث الأكاديمية للجامعة في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية.

كما أنّ التفكير في الإصلاح الجامعي في الجزائر لم يكن وليد الصُّدفة، وإنما هو حتمية فرضتها جملة من الإختلالات التي شهدها النظام الكلاسيكي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- **في مجال نظام استقبال وتوجيه وانتقال الطلبة:**

إن اعتماد الجامعة على نظام توجيه مركزي، سبب في خيبة أمل الكثير، وأدى إلى إنسدادات تجسدت من خلال نسبة الرسوب العالية بالإضافة إلى نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة، هذا ما أفرز تسربات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه.

ثقل نظام التقييم والتطبيق الفعلي للبرامج المقررة، وعدم تنسيق الكثير من التخصصات المفتوحة في الجامعة مع شعب البكالوريا الموجودة.

[1]-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2004، ص ص:4-5.

- **في مجال هيكلة التعليم وتسييره:**

➢ هيكلة أحادية مع وجود مسارات تكوين مغلقة بالإضافة إلى ضعف نظام التقييم.

➢ حجم ساعي مثقل ودورات امتحان مضاعفة مما يعيق السير البيداغوجي الحسن.

- **ضعف التكوين وقلة التأطير والتأهيل المهني:**

➢ نسبة تأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصّة فيما بعد التدرج، وذلك بسبب هجرة الأساتذة الباحثين.

➢ تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه لم يحقق الأهداف التي أُنشأ من أجلها.

➢ عدم وضوح القانون الخاص والإمكانيات وفرص التشغيل والتي لم يعبر عنها بوضوح من طرف المتعاملين الإقتصاديين.

➢ هذه الإختلالات جعلت النظام الكلاسيكي في الجامعة الجزائرية بالي غير قادر على مسايرة ما يحدث من مستجدات عالمية وأبحاث بيداغوجية، وطرق منهجية وتعليمية مواكبة للتكنولوجيا لذلك فكرت بإعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، يتضمن هيكلة التكوين، طرائق التوجيه والتقييم، انتقال الطلبة، تنظيم وتسيير مختلف الهيئات البيداغوجية والبحث، ويمكن إجمال دوافع هذا الإصلاح في ثلاث نقاط:[1]

1. السلبيات التي يعاني منها النظام القديم.
2. ظهور أبحاث بيداغوجية حديثة.
3. تطور وتغير حاجات الجامعة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

المطلب الثالث:أهداف إصلاح التعليم العالي.

تتمثل أهداف إصلاح التعليم العالي في النقاط التالية:[2]

- تكييف نظام التعليم العالي مع المعايير العالمية.
- إعادة النظر في وظائف الجامعات بهدف الوصول إلى مخرجات تنسجم مع متطلبات سوق العمل والتطور الإقتصادي، وضمان التوافق الإجتماعي المنشود.

---

[1]-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، المرجعالسابق، ص ص:4-5.

[2]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص ص :28-29.

- القدرة على تكوين إنسان مستقل يمتلك المعارف والمهارات، ويتسم بروح المبادرة والفاعلية والتنظيم والقدرة على استيعاب الظروف المحيطة به والتفاعل معها.
- تطوير وتنويع التعاون مع مختلف البلدان الأجنبية.
- مواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في إمتلاك المعرفة، ويهدف إلى ضمان الجودة المحليّة.
- إرساء أسس الحكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال الترقية العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- إنشاء الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية(فضاء مغاربي، أورو متوسطي).
- تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.
- إعادة النظر في أنماط التكوين والتعليم بهدف إعادة بناء القدرات والمهارات.
- إعادة بحث ديناميكية جديدة فيما يخص: الفروع، التخصّصات، تحسين البرامج، الإدارة الرشيدة، الانفتاح على العالم.
- تثمين العمل الذاتي للطلبة.
- فتح الجامعة ومسارات التكوين على العالم الخارجي.
- اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.
- جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحا.
- تعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز.
- تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي.

والغاية من إصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر هي تدارك الوضع وإصلاح الإختلالات والدفع بالجامعةالجزائرية لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي، وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:[1]

* معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي.

[1]- أسماء هارون، المرجع السابق، ص:109.

* ضمان تكوين نوعي يراعي متطلبات المجتمع الإجتماعية، الإقتصادية، وتقوية المهمّة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي.

* تنمية التعامل الجامعي عن طريق الربط بين البحث، التكوين، التنمية، مع الإحتفاظ باستقلالية الجامعة.

* التفتح أكثر على التطور العالمي وخاصّة في مجال العلوم والتكنولوجيا وذلك بتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال، وفق السبل والأشكال الممكنة مع ضمان تكوين وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية.

* ترسيخ أسس تسيير تقوم على التشاور والمشاركة مع تشجيع الباحثين وتحفيز البحث بالتعاون، بالإضافة إلى خلق شروط ملائمة للتوظيف والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة.

هذه التحديات تعبر عن 4 أهداف أساسية تسعى الجامعة لتحقيقها:[1]

- تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
- التكوين للجميع ومدى الحياة.
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على العالم.

[1]-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2004، ص ص:4-5.

خلاصة الفصل الأول

نتيجة لما تطرقنا إليه في الفصل الأول نستخلص أنّ التعليم العالي هو أوسع من مفهوم التعليم الجامعي(الجامعة)، فالجامعة هي مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم العالي، تقوم بأدوار مهمة ووظائف مختلفة، تخدم المجتمع بالدرجة الأولى، وتساهم في حل المشكلات وتحقيق التنمية الشاملة.

بينما التعليم العالي هو مصدر من مصادر نتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع، وهو استثمار حقيقي في القدرات الفكرية وتنميتها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة. أما فيما يتعلق بإصلاح التعليم العالي فهو إدخال مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي تمكن من إستخدام نظام جديد يهدف إلى إعادة هيكلة التعليم العالي من أجل زيادة كفاءته وفعاليته بما يواكب التغيّرات العالمية الجديدة.

الفصـــل الثّـــاني

واقع إصلاح قطاع التعليم العالي والجامعي

في الجزائر

مقدمة الفصل

لقد تبيّن أنّ النظام الكلاسيكي المعتمد في الجامعة الجزائرية، أصبح غير متوافق للتغيّرات الحالية والمستقبليّة، خاصة في ظل عولمة المعلومات، نظرا لاحتوائه على مجموعة كبيرة من الاختلالات المتراكمة عبر السنوات الماضية، ممّا شكل عدّة أزمات وهذا راجع لعدم استجابته للتطوّر السريع في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإعلام والإتصال، ممّا أدّى لاحقا إلى عجز في تلبية احتياجات المحيطين الإقتصادي والإجتماعي.

سعيا لتطوير الجامعة ومواكبتها لمستجدات العولمة، تحاول الجزائر الإستفادة من التجارب الناجحة، التي أُثبت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التعليم والتكوين الهادفة إلى ضمان الجودة الشاملة، وتطوير الإهتمام بالبحث العلمي، ومن هذا المنظور جاء إصلاح النظام الجامعي الجديد المدْرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المبني أساسا على نظام **ل.م.د.**

وبهذا خصصنا الفصل الثاني ل لواقع إصلاح قطاع التعليم العالي والجامعي في الجزائر من خلال تعرضنا لمفهوم نظام الألمدي و التي وجدت الجزائر نفسها خاضعة لهذا النظام بحكم أنها دولة من دول العالم، بالإضافة إلى أسباب إعتماد نظام ل.م.د والتي تمثلت في أسباب داخلية وأسباب خارجية، . تطرقنا أيضا لآليات تطبيق نظام ل.م.د تضمن بدوره متطلبات تطبيق هذا النظام إذ تعتبر نقطة أساسية تصب في صالح الطلبة والأساتذة لتقديم المعطيات المتنوعة الخاصة بهذا النظام، واخيرا تقييم سياسة نظام ل.م.د في الجزائر من خلال تحديد نقاط قوة هذا النظام و تعزيزها وكذا نقاط ضعفها لمعالجتها واستدراكها بغية الوصول إلى مستوى تعليمي ذو نوعية عالية.

المبحث الأول:نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيقي.

إن الجامعة الجزائرية لم يكن من الممكن لها أن تنعزل عن مؤثرات وضغوطات التوجه الإقتصادي الذي فرضته جملة من الظروف والحقائق ذات الأبعاد الداخلية والخارجية وبغرض إدماجها ضمن مجتمع المعرفة، تم إحداث إصلاحات على مستوى منظومة التعليم العالي.

المطلب الأول:مفهوم نظام ل.م.د.

هوعبارة عن هيكل تعليمي مستوحى من الدول الأنجلوساكسونية(و.م.أ، كندا، انجلترا، فرنسا، بلجيكا)، وهو مطبق حاليا في روسيا وألمانيا...يحتوي على ثلاث شهادات وهي:**ليسانس، ماستر، دكتوراه.**

الفرع الأول: سيرورة نظام ل.م.د

لمعرفة سيرورة نظام ل.م.د وضعت وزارة التعليم والبحث العلمي دليل علمي يمكن من الوصول للهدف المسطر والمتمثل في مساعدة مختلف الشرائح الجامعية في هذا النظام :

1. ل.م.د في متناول الجميع:

1.1 تعريف ل.م.د: [1]

هو نظام للتكوين العالي يرمي إلى:

- ✓ بناء الدراسة على 3 رتب(**ليسانس، ماستر، دكتوراه**)

[1]-الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د-جوان2011، ص:13

الشكل رقم (01): هيكل تنظيمي يوضح رتب ل م د

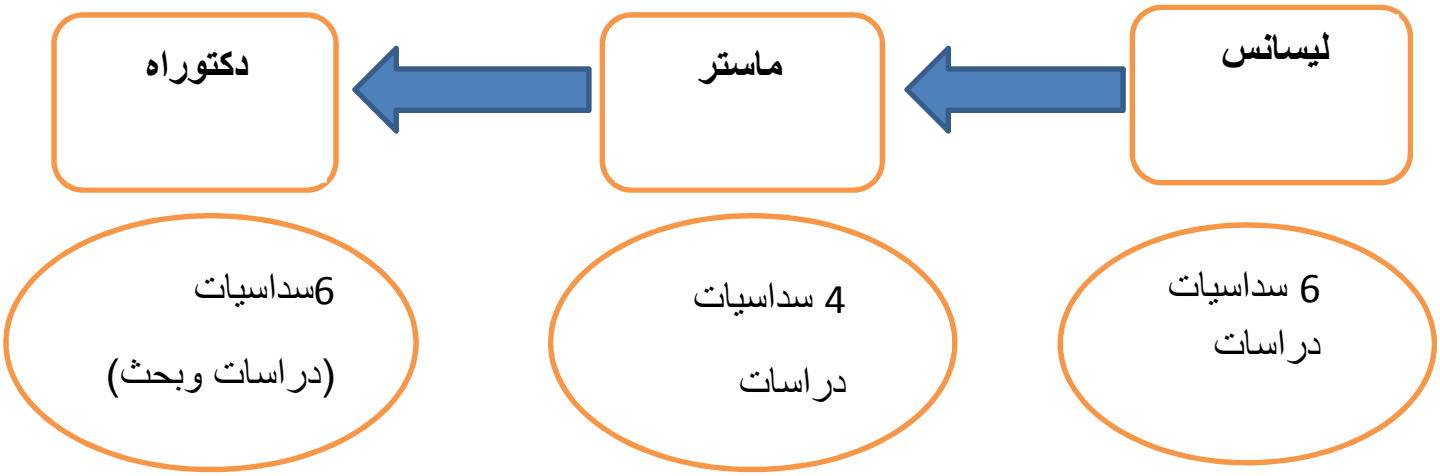

المصدر: الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011

يرمي أيضا إلى:

- ✓ محتويات منظمة في ميادين تظم مسالك محددة ومسالك مفردة.
- ✓ تنظيم التكوين على أساس سداسيات و و.ت(وحدات تعليم قابلة للترصيد)

2.1 أنواع وحدات التعليم:

كل عرض تكوين يتضمن عموما أربعة أصناف من وحدات التعليم، منسقة بصفة بيداغوجية منسجمة:

- ✓ **وحدات التعليم الأساسية(و.ت.أ)**:مطابقة للدراسة الواجب على كل الطلبة متابعتها وإكتساب التصديق عليها.
- ✓ **وحدات التعليم المنهجية(و.ت.م)**: التي تُمكن الطالب من إكتساب الذاتية في العمل.
- ✓ **وحدات التعليم الإستكشافية(و.ت.إ)**: التي تُمكن من التعمق، التوجيه، المعابر والتمهين...
- ✓ **وحدات التعليم العرضية(و.ت.ع)**:تعليم مخصص لإعطاء للطلبة أدوات مثل: اللغة، الإعلام الآلي، ...

3.1 التنظيم في سداسيات:

السداسي هو المدّة الدورية للتعليم.

✓ يحتوي كل سداسي عددا محددا من الأسابيع مخصصة للتعليم وللتقييم.المعدل المعقول يتراوح بين 14 و 16 أسبوع في السداسي الواحد.

4.1 الأرصدة:[1]

✓ وحدة التعليم والمادة أو المواد المكوّنة لها تقدر على شكل أرصدة. الرصيد يمثل عبئ من العمل(دروس، تربصات، مذكرة التخرج وعمل فردي) المطلوبة من الطالب حتى يبلغ أهداف وحدة التعليم أو المادة(المادة 47 من القرار رقم137 المؤرخ في 20 جوان2009).

✓ الرصيد يساوي حجم ساعي يتراوح بين 20 و25 ساعة في السداسي، ويشمل ساعات التعليم المقدم للطالب في كل أنماط التعليم وساعات عمل الطالب الذاتية حسب المادة 7 من القرار رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009.

يتضمن كل سداسي 30رصيدا. كل شهادة تطابق ترصيد:

✓ 180 رصيدا لشهادة الليسانس.

✓ 120 رصيدا إضافيا للماستر.

✓ الدكتوراه يحصل عليها الطالب بعد 6 سداسيات من الدراسة والبحث.

وبالتالي الرصيد مرتبط بحجم ساعي محدد في الأسبوع ضرب الحجم الساعي للسداسي. إذ جاءت المادة السابعة من القرار تُبين مفهوم الرصيد، والتي تنص على كيفية حساب الأرصدة لكل من الوحدات وتوزيعها على الوحدات **الأساسيةوالعرضية**، والوحدتين **الاستكشافيةوالأفقية**، وتتم العمليّة بالحساب الآتي:[2]

---

[1]–الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011، ص:14

[2]–منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام "الراهن و الآفاق"، المنظم يوم 22 أفريل2013بجامعة البويرة/الجزائر، ص ص:15-16

✓كل 01رصيد يقابله حجم ساعي ب عشرين20سا إلى خمس وعشرين25 سا في السداسي، ويشمل ساعات التدريس المقدمة للطالب عن طريق مختلف الأشكال وفق النص القانوني.

✓تحدد القيمة الإجمالية للأرصدة المسندة للوحدات التعليمية المكونة للسداسي ب 30 رصيدا.

✓ورد في دليل إعداد عروض التكوين لليسانس والماستر للجنة الوطنية للتأهيل2010 جاء فيه نصيب كل وحدة من هذه الأرصدة إذ:

- تمثل وحدات التعليم الأساسية على الأقل 60 من المائة من الأرصدة أي بمعدل 18 رصيدا في الوحدات الأساسية.
- يمكن أن تمثل وحدات التعليم المنهجي تقريبا30 من المائة من الأرصدة ، أي بمعدل 9 أرصدة في الوحدة المنهجية.
- تمثل وحدات التعليم الاستكشافي، ووحدات التعليم الأفقي 10 من المائة من الأرصدة الباقية أي معدل 03 أرصدة للوحدتين.

❖ هذا العمل الإجرائي ينجز في المشاريع المقدمة للندوات الجهوية التي تصادق عليه، أو ترفضه، أو يستدرك بمجموع ملاحظات للتعديل، والتصحيح، ثمّ اللجنة الوطنية التي تعيد النظر فيما قدمته اللجان الجهوية. ليطبق المشروع على أرض الواقع مدة خمس سنوات.[1]

وللرصيد خصائص تتمثل فيما يلي: .[2]

✓الأرصدة قابلة للترصيد يعني أنّ كل تصديق على وحدة تعليم أو مادة يترتب عليه اكتساب نهائي للأرصدة المطابقة.

✓الأرصدة قابلة للتحويل يعني أنّه بإمكان الطالب الحاصل عليها أن يستعملها في مسار تكويني آخر (شريطة قبول ذلك من طرف فرقة التكوين المستقبلة).

6.1 السنةالأكاديمية:[3]

[1]–منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، نفس المرجع، ص: 16

[2]–الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011، ص:15

[3]– حامدي صورية ، المرجع السابق، ص ص:39–40.

السنة الأكاديمية تطابق 60 رصيدا وتتوزع بالتساوي على سداسيين كالتالي:

- ✓36 إلى 40 رصيدا تنهي التعليم الحضوري والعمل الفردي المطلوب.
- ✓20 إلى 24 رصيدا الباقية تنهي المشاريع والوسائل والتربصات...هذه الأرصدة تخصص للتعليم الحضوري والعمل الفردي إذا كانت السنة المعنية لا تحتوي مشاريع، تربصات، رسائل(مذكرات).
- ✓السنة الأكاديمية تحتوي على حجم زمني تقريبي موزع كما مبين في الفقرة 1.3.10.

ملحوظة:تأخذ الاستشارة حوالي 3 ساعات أسبوعيا.(المصدر :العنوان 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3 ماي2008المتضمن القانون الخاص بالأستاذ الباحث).

7.1 مسالك التكوين:[1]

يوجد نوعان من المسالك:

✓ المسلك النموذجي: وهو تأليف منسجم لوحدات تعليم تشكل برنامجا دراسيا محددا من قبل فرق التكوين ومقدما في شكل عرض تكوين وهو منظم بكيفية تسمح للطالب ببناء مشروعه التكويني بصفة تدريجية(المادة8من القرار رقم137 المؤرخ في20جوان2009).

✓ المسلك الفردي:بإمكان كل طالب أن يقيم مسلكا"فرديا" بمساعدة فريق أو فرق تكوين داخل مؤسسة أو مؤسسات للتعليم العالي(المادة8 من القرار رقم137 المؤرخ في 20جوان2009).

1.7.1 المسلك الأكاديمي والمهني:

✓ المسلكان الأكاديمي و المهني لابد وأن يستند إلى قاعدة مشتركة خلال السنة الأولى ويختلف المسلكان إبتداء من السداسي3. وهذا يبينه بوضوح مخطط التنظيم العام للتعليم-ليسانس-

✓ الاختلاف بين الليسانس الأكاديمي والليسانس المهني يبدو في الشكل النهائي لكل من الرتبتين. كلاهما يمكن التعبير عنه بمخروط بحيث:

- مخروط الليسانس المهني منجز. وهو بذلك يُمكن من التوجه إلى الحياة المهنية.
- مخروط الليسانس الأكاديمي غير منجز، الذي يفتح الطريق نحو دراسات الماستر.

[1]-حامدي صورية ، نفس المرجع، ص ص:39-40.

الشكل رقم (02): مخطط يوضح المسلك المهني والأكاديمي.

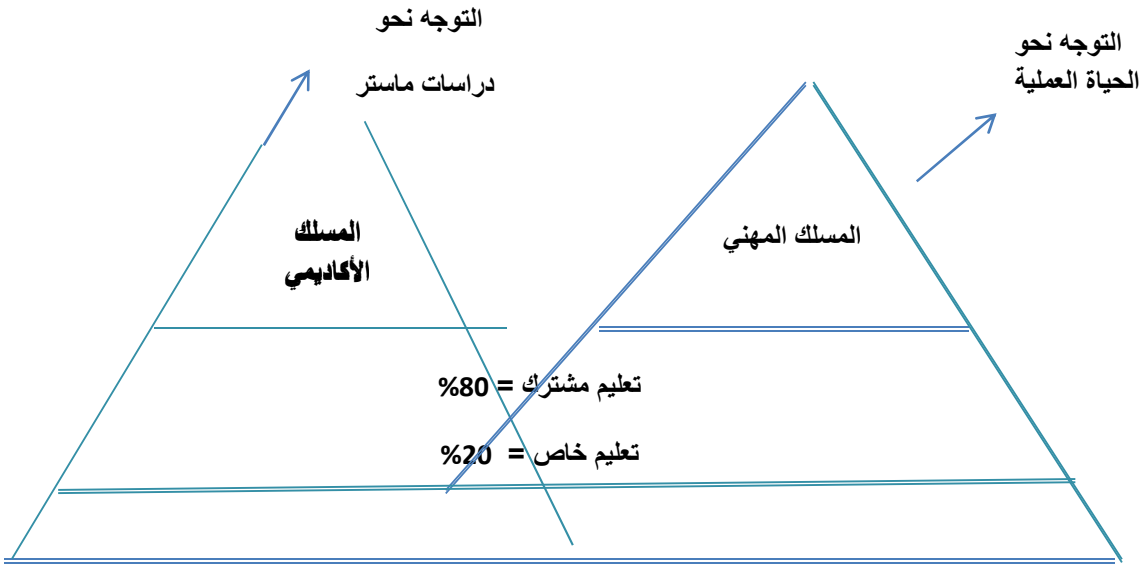

المصدر: الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011

ملحوظة:الانتقال إلى الماستر مرهون بوجود أماكن في الشعبة المستقبلة.

2.7.1 تنظيم مسالك التكوين:[1]

تصاميم تنظيم الليسانس

بصفة عامة، يتضمن التكوين لأجل الحصول على شهادة الليسانس 3مراحل(المصدر: CNH)

[1]–حامدي صورية ، المرجع السابق، ص ص:40-41.

الشكل رقم 03:تصميم التنظيم العام للتكوين في الليسانس.

تصميم التنظيم العام للتكوين في الليسانس

السداسي5	**السداسي6**	مرحلة التخصص في المسلك والفرع المختار.
السداسي3	**السداسي4**	مرحلة تعميق المعارف الأساسية المتعلقة بالتخصيص المختار.
السداسي1	**السداسي2**	مرحلة التكيف والاندماج في الحياة الجامعية واكتشاف مختلف عروض التكوين.

السداسي5	**السداسي6**	تعليم خاص(80 % ومشترك 20%حسب التخصص).
السداسي3	**السداسي4**	تعليم مشترك (80% وخاص20% حسب التخصص).
السداسي1	**السداسي2**	تعليم مشترك بين كل التخصصات.

بصفة عامة، يتضمن التكوين لأجل الحصول على شهادة الماستر مرحلتين(المصدرCNH)

الشكل رقم 04: التصميم التنظيمي العام للتكوين في الماستر.

التصميم التنظيمي العام للتكوين في الماستر

السداسي3	**السداسي4**	تخصص التكوين-تلقين أسس البحث وتحرير مذكرة.
السداسي1	**السداسي2**	تعليم مشترك بين عدة فروع و/أو تخصصات من نفس ميدان التكوين وتعميق المعارف والتوجيه التدريجي.

شهادات الليسانس والماستر يسلمها الوزير المكلف بالتعليم العالي، الطلبة الذين استوفوا جميع شروط التدريس والتدرج البيداغوجي في المسلك التكويني المتبع والذين يثبتون إكتساب180 رصيدا بالنسبة لشهادة ليسانس و120 رصيدا للماستر.[1]

8.1 وزن وحدات التعليم(و.ت):[2]

حسب أهداف التكوين، وبصفة عامة يتبع وزن وحدات التعليم المتعلقة بمسلك ما، البيانات الآتية (المصدر:CNH) :

[1]-حامدي صورية ، المرجع السابق، ص ص:42.

[2]-الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د-جوان2011، ص:17

الشكل رقم05:مخطط يوضح وزن وحدات التعليم.

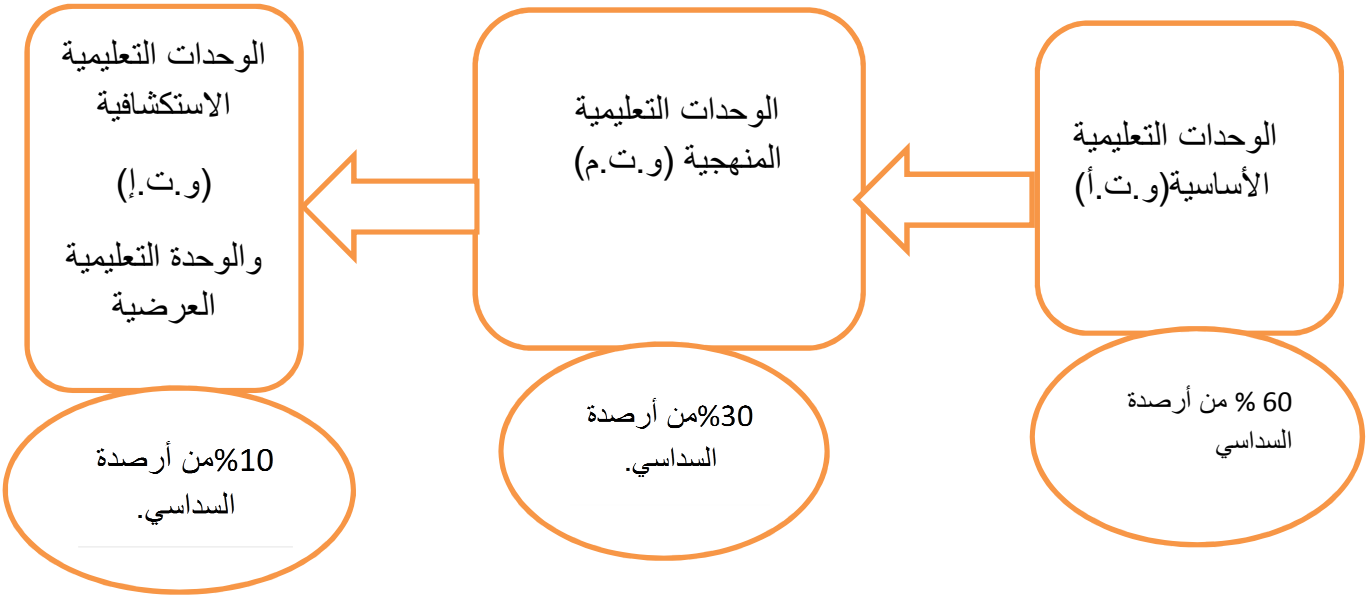

المصدر: الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011

9.1 ال ل.م.د الإختيار العقلاني:[1]

وجدت الجزائر، كبقية البلدان، نفسها في مواجهة تحدي فرضته لحركة عولمة نظام التكوين الجامعي، الذي فضل **ل.م.د** كيف كانت الاستجابة لهذا التحدي؟ هل تأخذ بهذا النظام أم تبقى بعيدة عن هاته الحركية المعلومة؟ كان التجديد لتعليمنا وإدخال سلوكات جديدة وتوسيع نطاق الفرص والتفتح على العالمية هي الأسباب الرئيسية في إختيار **ل.م.د.**

تمحورت السلوكات الجديدة التي تسهم في نجاح الطلبة، ويمكن أن ينظر إليها من خلال الدورة التالية:

[1]–الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011، ص:17

الشكل رقم06:مخطط يوضح ل م د الإختيار العقلاني.

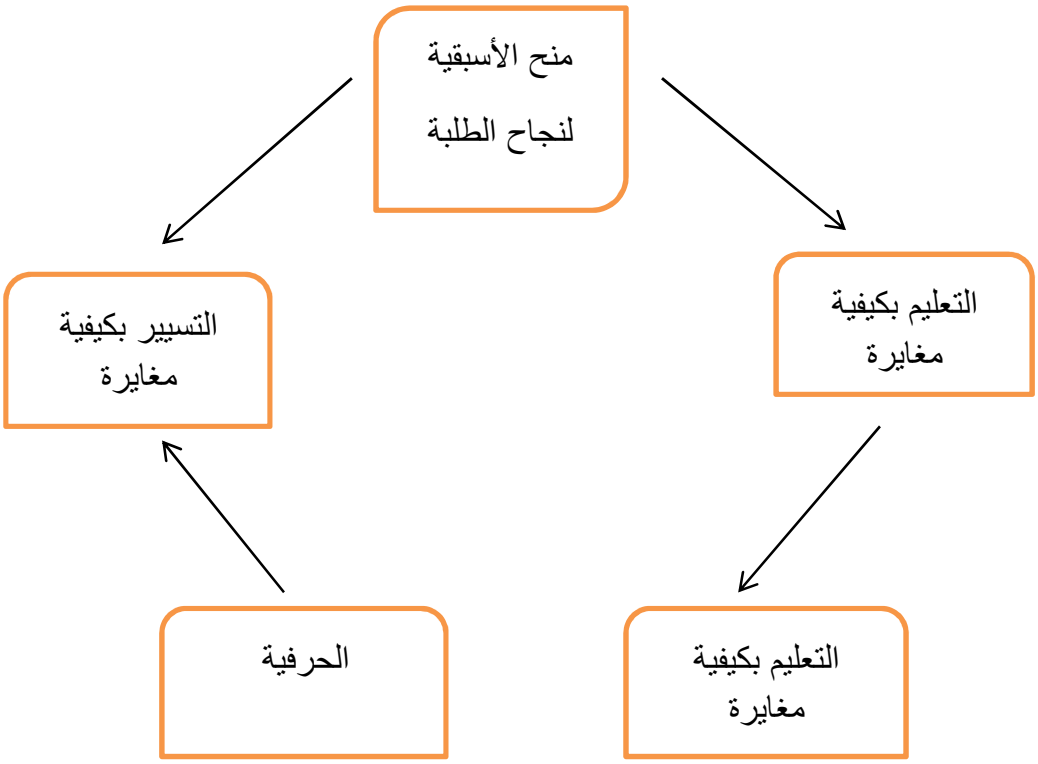

المصدر: الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011

2. نشاطات بداية السداسي:

إليكم مسار مختلف النشاطات التي تنجز في بداية السداسي. النشاط الأول المتمثل في" تنظيم استقبال الحاصلين على البكالوريا الجدد" يخص السداسي[1]

[1]–الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011، ص:18

الشكل رقم 07:مخطط يوضح نشاطات بداية السداسي.

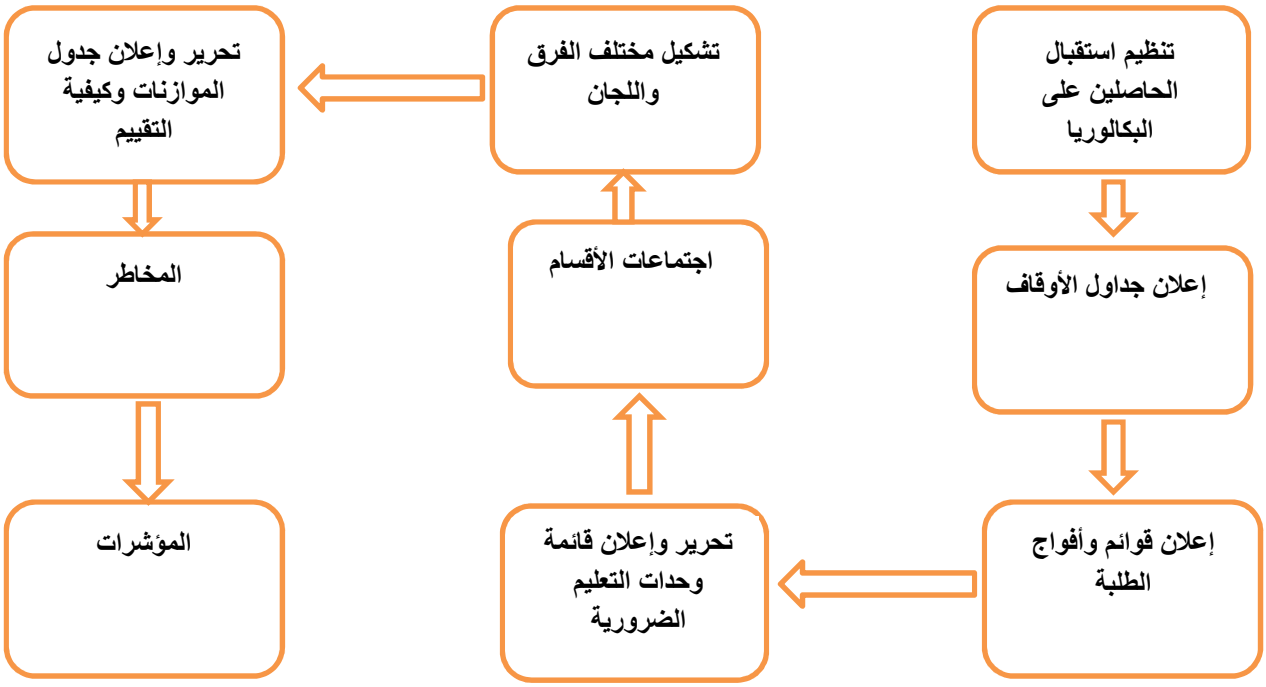

المصدر: الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د–جوان2011

2-1 تنظيم استقبال الحاصلين على البكالوريا الجدد:

- ✓ وضع وتعليق تصاميم المنشآت الجامعية(مدرجات، المباني، البيداغوجية، قاعات الأعمال التطبيقية...)يتعين استعمال ألوان مختلفة وأحرف سميكة على إعلانات مقاسA3.
- ✓ الإعلان على مستوى كل قسم عن أسماء المسؤولين والأساتذة والموظفين التقنيين الإداريين المكلفين بالدراسة والمخابر وكل محل مخصص للبيداغوجيا.
- ✓ تصميم إعلانات ومنشورات توجه للحاصلين على البكالوريا الجدد.
- ✓ عرض مختلف المسالك، القانون الداخلي للطالب...بتنشيط الأساتذة.إطلاع الطلبة على هذه العروض من خلال الإعلانات.

- ✓ تنظيم محاضرات ومناقشات من طرف أساتذة ومسؤولين بيداغوجيين(شرح ميادين التكوين، مسالك التكوين، مبادئ ل.م.د).
- ✓ تسليم الطالب نسخة من القانون الداخلي للدراسة وكل معلومة تفيده في فهم الدراسة الجامعية.

ملحوظة:بعض من هاته النشاطات تتم قبل الدخول الجامعي.

2-2 جداول التوقيت:[1]

- ✓ توزيع جداول التوقيت الخاصة بالسداسي على الأساتذة.

ملحوظة:اجتناب قدر الإمكان كثرة التغييرات في مواعيد الحصص التي تأتي بطلب من الأساتذة أو أفواج الطلبة.

- ✓ لا يتم تغيير الحصة إلا استثنائيا.

ملحوظة:هذا النشاط يتم على مستوى مصلحة التخطيط والدراسات.

2-3 أفواج والقوائم الاسمية للطلبة:

- ✓ تشكيل أفواج الطلبة.
- ✓ تحرير القوائم الاسمية للطلبة والتي يمكن إتمامها لاحقا إذا اقتضى الحال.
- ✓ توزيع القوائم الاسمية للطلبة على الأقسام والأساتذة حتى وإن لن تكن كاملة.

2-4 تشكيل الفرق:

إجراء تشكيل الفرق الآتية:

- ✓ فريق بيداغوجي، مكون من مجموع أساتذة (دروس، أعمال موجهة وأعمال تطبيقية) للوحدة التعليمية.

[1]-الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د-جوان2011، ص:19

الرئيس ينتخب أو يعين من بين أساتذة وحدة التعليم. هذا الفريق يشكل لجنة مداولات لوحدة التعليم(المادة 77 من القرار رقم136المؤرخ في 20 جوان2009).

✓فريق التكوين، مكون من رؤساء الفرق البيداغوجية. ينتخب أو يعين رئيس هذا الفريق من بين أساتذة الفريق. هذه الفرق تشكل لجنة المداولات لوحدة التعليم(المادة46 من القرار رقم136 المؤرخ في 20 جوان2009)

✓إعلان تركيبة فرق التكوين والفرق البيداغوجية.

ملحوظة:هذه النشاطات تتم تحت مسؤولية نائب العميد المكلّف بالدراسة(أو نائب المدير على مستوى المعاهد).

2-5 تشكيل اللجان البيداغوجية:[1]

✓ تنظيم الانتخاب/تعيين مسؤولي أفواج الطلبة بنسبة ممثلين اثنين عن كل فوج(عضو دائم وعضو نائب)يحضرون اجتماعات اللجان البيداغوجية. يمكن تعيين الطالبين باختيارهما بصفتهما أحسن طلاب الفوج.

✓ تشكيل اللجان البيداغوجية يمكن أن تنظم هذه اللجنة على أساس الفوج او المجموعة. تضم هذه اللجنة ممثلي الطلبة المنتخبين/المعينين وأساتذة المحاضرات والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية.

يرأس اللجنة مسؤول فرع التكوين أو مسؤول التخصص.

✓ الاعلان عن تركيبة اللجان البيداغوجية.

ملحوظة:هذه النشاطات تتم تحت مسؤولية نائب العميد المكلف بالدراسات(أو مدير/نائب مدير الدراسات)

2-6 اجتماعات الأقسام:

- الاجتماع بمسؤولي الفروع والتخصصات.جداول أعمال الاجتماع هو وضع خارطة طريق بالنسبة للسداسي:

[1]-الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د-جوان2011، ص ص:19-20

- ✓ رزنامة الاجتماعات مع الطلبة.
- ✓ رزنامة اجتماعات فرق التكوين.
- ✓ رزنامة اجتماعات الفرق البيداغوجية.
- ✓ رزنامة اجتماعات اللجان البيداغوجية.

- إعلان مختلف الرزنامات وتوزيع نسخ على الأساتذة والمسؤولين على الأفواج.

ملحوظة: يتم هذا النشاط تحت مسؤولية رئيس القسم.

2-7 إعداد قوائم وجداول الموازنة:[1]

اجتماع مسؤولي الفروع والتخصصات لأجل:

- ✓ تحرير الجدول رقم01 المتضمن قائمة وحدات التعليم الأساسية الواجب تصديقها للانتقال إلى السنة الموالية(من ل2 إلى ل3 ومن ماستر 1 إلى ماستر 2).
- ✓ تحرير الجدول رقم02 المتضمن بالنسبة لكل وحدة تعليم:

- وحدة التعليم الأصلية.
- المعامل.
- الأرصدة.
- عدد المراقبات المستمرة.
- الموازنات بين المراقبة المستمرة والامتحانات.
- كيفية التقييم(امتحان، مراقبات مستمرة، عروض، ...).

ملحوظة: هذا النشاط يتم بالتنسيق من طرف مسؤولي ميدان التكوين، الفرع، التخصص ورئيس القسم.

[1]-الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د-جوان2011، ص:20

2-8 خلية ضمان النوعية:[1]

القرار رقم 167 المؤرخ في 2010/05/31).

- ✓ إنشاء(إن لم تكن موجودة بعد) خلية الضمان-النوعية(ض ن).
- ✓ إقامة علاقات عمل مع اللجنة الوطنية(ض ن).
- ✓ وضع أو مراجعة وتطبيق مستند النوعية.

الفرع الثاني: التعريف بنظام ل.م.د في الجزائر.[2]

نظام **ل.م.د** في شكله العام، وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة الجزائرية مستورد من أوروبا خضع لنظام اقتصاد السوق، ولنظام العولمة. وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنت أو تبنتها العولمة وجدت نفسها بشكل أو بآخر خاضعة لهذا النظام، بعدما أخضعت المنظومة التربوية لمجموع إصلاحات. فكان **ل.م.د** في الجزائر حتمية خاضعة لعاملين:"**أولهما عامل عالمي**"، و"**الثاني عامل داخلي**" هذان العاملان جعلا الجامعة الجزائرية، وأصحاب القرار أمام أمرين أحدهما مُر.

أولهماإتباع النظام بما فيه من محاسن ومساوئ دون النظر في المعطيات الواقعيّة، والقيام بإسقاط إشعاعي لهذا النظام مثلما استورد.

ثانيهما الامتناع عن تطبيقه، وهذا سيجعل الجزائر لا الجامعة أمام مطبات لا يُحمد عقباها منها ما هو تابع لنظام العالم، ومنها ما هو خاضع للإصلاحات التربوية. فكانت الحتمية الأولى هي المتقبلة.

وبدأ في تطبيق السياسة الجديدة في التعليم الجامعي منذ **2004**في بعض المعاهد، والأقسام كخطوة تجريبية أولى، حالها حال المنظومة التربوية، وكانت أوّل خطوة من **جامعة باب الزوار، وجامعة بجاية،** دون

[1]-الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل.م.د-جوان2011، ص:20

[2]-منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص: 11-12.

التهيئة للأرضية المفهومية لهذا النظام، وبمشاريع ارتجالية مستوحاة من واقع تقليد جامعات غربية، ومن بعدها جامعات جزائرية، فعوض التحفيز على واقع تكويني لأصحاب المشاريع أولا، ثم الأساتذة المؤطرين ثانيا، كان فيه واقع إجباري إذ وجد الأستاذ نفسه بعد عطلة صيفية يطبق نظاما لا يعرف عنه إلاّ ما اطلع عليه في القوانين الإجبارية.

إذن هو نظام التعليم الجديد في الجامعة الخاضع لإصلاحات المنظومة التربوية اختصر في **ل.م.د**، ويقصد به **ليسانس، ماستر، دكتوراه**. ويقابله في التسمية النظام الكلاسيكي، أو القديم، وهو النظام الذي نهجته الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال، ودأبت على تطبيقه إلى غاية 2004.[1]

ويعرف على أنه نظام دراسة مدعو إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحُقبة الحالية في ميدان التكوين، ومن ضمنها تحسين نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي، وزيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل مستوى من مستويات المنظومة، مع التركيز أكثر على البعد المهني والإرساء الإقليمي وتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدمات.[2]

المطلب الثاني: الأستاذالجامعي والطالب في نظام ل.م.د.

يعد الأستاذ الحلقة الأساسية في نظام التعليم في الجامعة. إذ لا المرافق، ولا المقاعد البيداغوجية، ولا الإدارة كفيلة بتطبيق النظام ما لم يتوفر أستاذ مستوعب للمفاهيم الأساسية لل "**ل.م.د**" وهنا نتساءل عن مدى استيعاب الأستاذ الجامعي لهذا النظام، بالأخص أنه وقّع محضر نهاية السنة في نظام نُعت بالكلاسيكي، وإذا به يوقّع محضر بداية السنة الجديدة بنظام جديد اسمه"**ل.م.د**".

الفرع الأول: الأستاذ الجامعي في نظام ل.م.د.[3]

لقد استبشر الأساتذة خيرا واستحسنو نظام ل م د في أوّل مراحله لما وجدوه من محاسن، ودوافع تبعث على السيرورة الحسنةللعمل البيداغوجي، بحكم أن ما كان يعرض في الأول كله إيجابي، فحُبب النظام ب 24

[1]–منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص:11-12.

[2]–كمال بداري، عبد الكريم حرز الله، التحكم في مؤشرات التكوين ل.م.د، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002، ص:10.

[3]–منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، نفس المرجع، ص :13

طالبا في القاعة، وثلاث سنوات تكوين في الليسانس، والنظام خاضع لمعادلة طرفيها **الأستاذ والطالب،** فالأستاذ يمثل 30 من المئة في الحصة البيداغوجية، أما 70 من المئة المتبقية يشتغل عليها الطالب، وغيرها من المحفزات التي أوّل ما بُدأ العمل بها، حُررت المراسيم، والتعديلات التي أعادت الأستاذ إلى عقلية النظام الكلاسيكي بلقب "ل.م.د" وصار ينعت ب **ل.م.د جزائري،** أكثر من ثلاثين طالبا في الفوج، مع استجوابات مفروضة على الأستاذ بنصوص قانونية.

الفرع الثاني: الطالب في نظام ل.م.د[1]

أوّل ما بدأ العمل به كان ل.م.د خاضعا لمجموعة من المفاهيم أوّلها أنه نظام سداسيات، وكل أستاذ مجبر على وضع برنامج لكل سداسي، والتقييم سداسي، والطالب ينتقل من السداسي الأول إلى السداسي الثاني، ومن السداسي الثالث إلى السداسي الرابع، ومن السداسي الخامس إلى السادس انتقالا آليا بعد تثبيت النتائج، لغاية إجراء مداولات آخر السنة لتحدد قائمة الناجحين والراسبين.

العملية التقييمية تتم بحساب علامة المراقبة المستمرة والاستجوابات، مثال ذلك الأستاذ يجري استجوابين، أو ثلاث استجوابات، وبعد جمعها على عشرين تكون النتيجة 10 طلبة تحصلوا على معدل، أما باقي الطلبة معدلاتهم أقل من عشرة، لكن بمجرد جمع الإستجوابات على 20 ومجموع بطاقة المتابعة على20، قد لا يلج مجال الاستدراك أي طالب لأن معدل الطلبة معزز بمجموع نقاط تتمثل في **الحضور، والمشاركة، والأعمال الشخصية.**

1. **الحضور:** وفقا للمادة القانونية13من القرار رقم711المؤرخ في2011/11/03 فإنّ الطالب مجبر على حضور الأعمال الموجهة، وعلى الأستاذ متابعة الحضور لتؤخذ بعين الإعتبار أثناء العملية التقييمية، ويحاسب الذي غاب، ويكافئ الذي لم يغب، وتبقى العملية التقييمية وفقا لما اتفقت عليه اللجنة البيداغوجية على أن لا تفوق خمس 5 نقاط على الحضور.

[1]–منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام"الراهن والآفاق"، المرجع السابق، ص ص:11-12.

2. **المشاركة:** علامة تقدم للطالب المجتهد، وهي علامة تحفيزية للطالب كي يشتغل داخل القاعة ويحقق مفهوم70من المئة، ويتم التقييم وفقا لاتفاق اللجنة البيداغوجية من0.25إلى خمس5نقاط كأعلى حد. إلا أنّ الأستاذ يجد نفسه حائرا في العملية التقييمية بين الطالب الذي يشارك، والطالب الذي يشارك بهدوءه، فمفهوم المشاركة قد يأخذ أبعادا، إذ الهدوء تفعيلا للدرس أيضا.

3. **العمل الشخصي:** يختلف من مقياس لآخر، ويقدم حسب طبيعة كل مقياس، لكن الصبغة الغالبة عليه أن العمل الشخصي يقدم للطالب لينجزه، ويكون له متسع من الوقت، فالطالب أمام مجموع مؤلفات، أو نقل عن أعمال زملائه الذين سبقوه، أو نقل عن الأنترنيت، وغيرها من الوسائل التي توفر له العمل. والإشكال يطرح في كيفية تقييم الأستاذ للعمل، إذ من المفارقات التي يقع فيه الأستاذ أن يعطي علامة جيّدة لطالب ما في العمل الشخصي، وهذا الطالب يتحصل على علامة ضعيفة في الاستجوابات أو العكس، وقد يتحقق التوافق. فهذه مجموع تضاربات يقف أمامها الأستاذ لكن في الأخير هو مجبر على تقديم علامة للطالب.[1]

ويتضح من هذه العناصر الثلاث أنّ طالب ل.م.د محظوظ، وأنّ النظام خادم له، وعملية المراقبة المستمرة معروفة لديه من الثانوي، فهو نظام تقييمي يُمتص به العدد الكبير للطلبة الناجحين في شهادة الباكالوريا، ولم يتوقف الامتصاص على مستوى السنة الأولى بل تعداها إلى الماستر، والسر في ذلك هو نظام الأرصدة.

[1]-منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، المرجع السابق، ص:13-14.

المبحث الثاني: أسباب إعتماد نظام ل.م.د في الجزائر.

على اعتبار أنّ عملية إصلاح التعليم العالي باتت ضرورة لا مفر منها، لتحسين منظومة التعليم العالي، وبالتالي هناك أسباب داخلية وخارجية أدت بالجزائر إلى تبني نظام (**ل.م.د**).

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر.

إن من أهم الأسباب الداخلية التي جعلت الجزائر تتبني هذا النظام تتمثل فيما يلي:

✓عجز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطوير غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات.

✓الأوضاع المتدهورة للأساتذة الباحثين من النواحي الإدارية والتربوية والعلمية، وهذا ما انعكس على مستوى الطالب بصفة خاصة.

✓عزلة الجامعة الجزائرية على محيطها الخارجي وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.

✓انعدام توافق مضامين التعليم العالي مع متطلبات المجتمع وسوق العمل وهذه مشكلة تعاني منها الجامعات الجزائرية.[1]

✓مشكلة بطالة الخريجين في المجتمع الجزائري وهذا بسبب ضعف مؤسسات التعليم العالي على تطوير مدخلاتها وأيضا انعدام المؤسسات الاقتصادية لاحتواء هؤلاء الخريجين.[2]

✓وجود هوة بين الجامعة الجزائرية والواقع على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا نتيجة لاختلال هيكلي.

✓ الافتقار إلى هدف ثابت للتطوير المستمر في الإدارة الجامعية وهذا يرجع إلى جمود القوانين وعدم مرونتها في الجزائر بما يخدم مصالح المجتمع.

---

[1]–غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014، ص:36

[2]–سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص:94

- ✓ كثرة الوحدات المدرسة مع خلوها من أهداف توظيفية خاصة.
- ✓ تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية.
- ✓ التركيز على الخريجين من حيث العدد وليس النوعية أو المواصفات ومدى توافقها مع احتياجات السوق، ما انعكس على الواقع المجتمعي.[1]
- ✓ انخفاض القيمة المعنوية والتبادلية للشهادات، وثمة صعوبة دخول الطالب الجزائري إلى مجتمع المعرفة في القرن الواحد والعشرين.
- ✓ غياب الطالب الجامعي الجزائري المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.
- ✓ التخصصات العلمية في مختلف الجامعات، لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي مما أدى إلى انعدام مصداقية وفعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- ✓ قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية وعدم مواكبتها للتغيرات الجديدة.
- ✓ الطريقة التلقينية المتبعة ما جعل الطالب الجزائري يفقد روح المبادرة والإبداع للمساهمة في إنتاج المعرفة.
- ✓ قلة التدريب الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة.
- ✓ تزايد القناعة لدى المسؤولين الجزائريين بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيّدة الإعداد.

كل هذه الأسباب جعلت النظام الكلاسيكي في الجامعة الجزائرية غير قادرة على مسايرة ما يحدث من مستجدات عالمية وأبحاث بيداغوجية وطرق منهجية وتعليمية مواكبة للتطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر.

بما أنّ إصلاح التعليم العالي أصبح سياسة دولة لتطوير نظام التعليم العالي من أجل مواكبته للمستجدات الخارجية لهذا باشرت الجزائر بإصلاحه نتيجة عوامل خارجية تمثلت في:

[1]–رافدة عمر الحريري، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص:25.

- ✓ طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة بين الجزائر والدول القريبة منها فرنسا بصفة خاصة والدول الأروبية بصفة عامة.[1]
- ✓ ظهور التعليم الالكتروني وهو نوع جديد من الثقافة هي الثقافة الرقمية، التي تركز على معالجة المعرفة وتساعد الطالب على أن يكون محور عملية التعليم وليس الأستاذ.[2]
- ✓ الانفجار العلمي والتكنولوجي، وتبعه من تغيرات اقتصادية وضغوط اجتماعية.[3]
- ✓ التطورات المتواصلة لاحتياجات سوق العمل ما أرغم مؤسسات التعليم العالي على استخدام أساليب تكوين جديدة تساير المحيط الجديد.
- ✓ تسارع الاكتشافات العلمية والتقنية في العلوم المختلفة والاحتياج لمزيد من الربط بين مناهج التعليم واحتياجات المجتمع.
- ✓ ظهور ما عرف بالجامعة المفتوحة التي أمنت مرونة التعليم العالي ما استلزم أشكالا تنظيمية في الكليات والمعاهد وإصلاحات جديدة وأساليب عمل مختلفة.
- ✓ ظهور ما يسمى بعالمية التعليم كنتاج للعولمة، وهذا ما يفرض نمط معين للتعليم العالي واتباع أساليب واستراتيجيات وفق منظور العولمة.
- ✓ عقد الكثير من دول العالم اتفاقيات التجارة العالمية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي، وبالتالي على الجزائر أن تكون ضمن الدول الموقعة لهذه الاتفاقيات.

---

[1]-غربي صباح، المرجع السابق، ص:72

[2]-سلامة عبد العظيم حسين، الجودة في التعليم الإلكتروني مفاهيم نظرية وخبرات عالمية، عمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص:37.

[3]-خالد محمد طلال بني حمدان، جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة دراسة تطبيقية على طلبة العلوم التطبيقية خاصة، مداخلة ضمن:المؤتمر العربي الدولي الثاني حول"ضمان جودة التعليم العالي"، جامعة العلوم التطبيقية المملكة الهاشمية الأردنية، 2012، ص:917.

المبحث الثالث: آليات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر.

اعتماد الهيكلة الجديدة للتعليم العالي ل.م.د(ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي يتميز بحداثة تخصصاته وبرامجه من أجل ضمان التكوين النوعي للعنصر البشري الذي يعتبر محور هذا النظام من أجل مواكبة المستجدات الاقتصادية على المستوى القطري والدولي.

المطلب الأول:متطلبات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر.

إنّ تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر يتوقف على الكثير من المتطلبات تتمثل في:

- وعي وإدراك مفهوم نظام ل.م.د في التعليم الجامعي لدى جميع المؤسسات الإدارية، وذلك من خلال توضيح وشرح كل تفاصيل وجزئيات هذا النظام حتى يسهل تطبيقه بطريقة صحيحة ويتم استيعابه من طرف الطلبة.
- توفير الأرضية المناسبة لهذا النظام، أي كل ما يتعلق بالجانب الإداري والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي شرط أساسي لنجاح هذا النظام، لأن البيئة أو الوسط الجامعي الملائم لهذه الهيكلة الجديدة يساهم في المردود الإيجابي، إضافة إلى تحديد من هو المسؤول عن تطبيق سياسة نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية حتى وإن كانت المسؤولية[1]لا تقع على عاتق طرف واحد، بل تكون بمشاركة وتعاون أطراف عديدة بغية تحسين مستوى التعليم العالي في الجزائر.
- هيئة التدريس هي متطلب آخر باعتبارها أهم مكونات العملية التعليمية، أحد ركائز متطلبات نظام ل.م.د، لهذا يتطلب الأمر إعدادها بيداغوجيا وفق أهداف الجامعة التي يعملون بها، فضلا عن ذلك لا بد من الربط بين قبول الطلبة وتحديد التخصصات التي يدرسونها في الجامعات الجزائرية والتي يجب أن تتوافق مع متطلبات سوق العمل، لأن هيئة التدريس ذات الكفاءة العالية لها دور كبير في تكوين وتأطير الطلبة لحياتهم العملية والمستقبلية. .[2]

---

[1]-نواف محمد البادي، الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الأيزو، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص:108-109.

[2]-سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص:105.

- القيادة الإدارية تلعب دورا مهما في تجسيد هذا النظام بهيكلته الجديدة ليسانس-ماستر-دكتوراه. في الجامعة الجزائرية، وهذا من أجل السهر على متابعة وإنجاح كافة الأنشطة البيداغوجية والعلمية، والتحكم في أساليب التسيير الحديث، إذ لابد أن تكون قيادة واعية قادرة على التفكير والتخطيط والتنظيم للأعمال الإدارية الأكاديمية التي يحتاجها عملهم[1]، مع تدريب الكادر الوظيفي في الجامعة والكادر الجامعي على النظام الجديد ل.م.د. إضافة إلى توفير الهياكل المكلفة بالبيداغوجيا والبحث من أجل استقبال وتوجيه الطلبة مع تطوير نماذج التكوين التي تعتمد على التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال كالتعليم عن بعد كما لا يمكننا أن نهمل علاقة التواصل والاتصال مع الطالب قصد تمكينه من إدراك أهمية وضرورة النظام الجديد من أجل الارتقاء بالمستوى الجامعي وتحسين محتوى المناهج الدراسية التي تعالج المشكلات المجتمعية بكل أنواعها.[2]
- كذلك يستلزم تطبيق نظام ل.م.د تحسين وتطوير قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير حتى تكون لهم القدرة على مواجهة الصعوبات والتصدي لها خاصة ما تعلق منها بالبيئة الخارجية للجامعة، باعتبار أن الجامعة الجزائرية لم تعد بعيدة عن المتغيرات والمستجدات الخارجية فهي في علاقة تأثير وتأثر بها، الندوات والملتقيات العلمية هي نقطة أساسية تصب في صالح الطلبة والأساتذة لتقديم المعطيات المتنوعة الخاصة بهذا النظام.
- تحسين المستوى العلمي وذلك بانتقاء الطلبة وتوجيههم وتوزيعهم حسب عدد الأساتذة من أجل أن تكون لهم فرصة الحوار والمناقشة ويمكن للأستاذ متابعتهم، وبالتالي كلما كان عدد الطلبة أقل كلما كانت قدرة استيعابهم أكثر. إعطاء الدور للقطاع الخاص في صناعة مستقبل التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال العقود التي يجب أن تبرم بين الجامعة والقطاعات الأخرى لفائدة الطلبة.[3] شراء و توفير الكتب والدوريات والمجلات التي تتطلبها البحوث بما يتوافق مع نظام ل.م.د.

[1]-عبد المحسن بن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص:241.
[2]-أحمد زقاؤه، جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد7، 2003، ص:324.
[3]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص:54.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن تطبيق نظام ل.م.د(ليسانس-ماستر-دكتوراه) في الجامعة الجزائرية يستلزم جملة من المتطلبات يمكن تصنيفها إلى متطلبات بشرية وتتمثل في القيادة الإدارية وهيئة التدريس، وأخرى مادية تتمثل في التجهيزات والهياكل التي تتطلبها هذه الهيكلة الجديدة، إضافة إلى متطلبات تتعلق بمحتوى المناهج التعليمية، إذ اجتمعت كل هذه المتطلبات في الجامعة الجزائرية فإنّ نظام **ل.م.د** سيكون له مردودية أكثر.

المطلب الثاني: تقييم سياسة نظام ل.م.د في الجزائر.

يعتبر تقييم نظام ل.م.د من خلال معرفة نقاط قوة وضعف أداء المؤسسات الجامعية والمناهج التعليمية، وقياس كفاءة هيئة التدريس بتحديد نقاط القوة في هذا النظام وتعزيزها، ومعرفة نقط الضعف لمعالجتها واستدراكها، وهذا بهدف الوصول إلى مستوى تعليمي ذو نوعية عالية وجودة متميّزة.

أولا: ايجابيات نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية:

تتمثل ايجابيات تطبيق نظام ل.م.د في النقاط التالية:

وفق المادة 07(القانون08-06 المؤرخ في 23 فبراير2008)، يسمح نظام ل.م.د للطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في اختصاصات مختلفة، كذلك توجيه الطالب حسب قدراته واحترام رغباته، بتحضيره إما للتكوين في الطور الثاني وإما للالتحاق بعالم الشغل. إضافة إلى أن نظام ل.م.د يسمح للطلبة بالانتقال من تخصص لآخر في الجامعة، وإتاحة المجال لهم لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي.[1] كما مكن هذا النظام من توحيد الشهادات وتسهيل انتقال الطلبة بين المسارات والتخصصات والاعتراف بالشهادات عالميا.

✓ التكوين في مدة زمنية ملائمة بالنسبة للطالب وأقل تكلفة بالنسبة للمؤسسة الجامعية. إذ يسمح للطالب بالحصول على الشهادة في سن مبكرة وهذا ما يفتح له المجال للبحث عن العمل، وبالنسبة للذكور

[1]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص:55.

يتمكنون من أداء الخدمة الوطنية التي تشكل لهم عائقا في التوظيف. أما بالنسبة للتكاليف فتخصص أعباءها على المؤسسة الجامعية لأن المدة الدراسية فيها أقل من النظام السابق.[1]

✓ مكن نظام ل.م.د في هيكلته الجديدة (ليسانس–ماستر–دكتوراه). من إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وهذا ما يسمح بتبادل الخبرات والمعلومات. من أجل تحقيق الجودة والنوعية لتخريج الكوادر البشرية المتخصصة في مختلف الميادين، لتلبية احتياجات المجتمع. كما ساعد هذا النظام على زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء لدى جميع الإداريين والأساتذة في الجامعة الجزائرية.

✓ ربط الأطر النظرية التي تقدم وفق المناهج التعليمية بالممارسة التطبيقية الفعلية، وهذه النقطة الإيجابية في نظام ل.م.د أنه يرتبط الجانب النظري بالجانب التطبيقي حتى يكون العمل أكثر مصداقية وأقرب على الواقع الإجتماعي ويعالج مشاكله ويضع حلول لها إن امكن. إضافة إلى تعزيز قيم العمل الجماعي أو ما يسمى بفرق العمل.

ثانيا: سلبيات نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية:

أما عن سلبيات نظام **ل.م.د** فتتمثل فيما يلي:

✓ عدم ثبات القوانين المتعلقة بنظام ل.م.د على اعتبار أن كل سنة جامعية هناك تسيير جديد وقوانين جديدة، وهذا وإن دلّ على شيء إنما يدل على عدم الاستيعاب والفهم الجيّد والواضح لهذا النظام، وبالطبع هذا يؤثر على مصلحة الطالب بالدرجة الأولى وهذا أيضا ينعكس على المناهج التعليمية من خلال كثرة المقاييس المدروسة في مقابل الوقت وعدم الاستيعاب الجيّد والتحصيل العلمي والنوعي من طرف الطالب.[2]

✓ كثرة المبالغ المالية، إذ يتطلب هذا النظام مبالغ مالية كبيرة من أجل استغلالها للمخرجات العلمية للطلبة، والتربصات العلمية بالنسبة للأساتذة من أجل مواكبة التطورات التي تحدث في هذا النظام ومسايرة التطورات العلمية الجديدة على مستوى الجامعات.

[1]–حامدي صورية، نفس المرجع، ص:56.

[2]–حامدي صورية، المرجع السابق، ص:57

✓ تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية والرشادة وهذا ما نلاحظه في الجامعة الجزائرية من خلال المبالغة في المنشآت والمباني، والمدرجات، وأيضا قاعات الأنترنيت...الخ.[1]

✓ افتقار أغلب الجامعات الجزائرية إلى مخابر البحث، والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

✓ عدم تمكن طلبة الجامعات الجزائرية من الاستعمال الجيّد لخدمات الاعلام الآلي، في حين أن نظام ل.م.د يفترض أن لكل طالب جامعي جهاز إعلام آلي، حتى يستطيع متابعة البرامج التعليمية بشكل متواصل، وهذا ينعدم في الجامعة الجزائرية، ما أدى إلى عجز الطالب على مواكبة المناهج التعليمية بقي حبيس الطريقة التقليدية التي تواكب النظام الجديد.

✓ انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي، ونقص الخرجات والتربصات العلمية، حتى وإن وجدت فهي لا تفي بالغرض المطلوب. كما أن هناك نقص في الأساتذة المختصين في نظام ل.م.د، وهذا يؤثر على التكوين النوعي للطلبة[2] إضافة إلى عدم مطابقة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية.

✓ عجز خريجو الجامعات الجزائرية عن الحصول على عمل في مجال دراستهم وهذا يدل على أن التخصصات الموجودة في نظام ل.م.د لا تواكب الواقع العملي والاجتماعي الجزائري.

رغم إيجابيات نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية، وما حققه على مستوى المناهج والأساليب التعليمية، إلا أن هناك سلبيات لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها إذ لابد من معالجتها، وهذا ما يحدث في كل دخول جامعي حيث يكون فيه تعديلات وتحسينات سواء في طرق التدريس أو على مستوى المقاييس المعمول بها في كل تخصص علمي، وأيضا حتى على مستوى الخبرة والكفاءة بالنسبة لهيئة التدريس لتحسين أدائها وهذا كله من

[1]–قنيفة نورة، واقع إصلاحي السياسات العامة في الجزائر(سياسة التعليم العالي)، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إصلاح السياسات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي10-11مارس2014، ص:2.

[2]–زرمان عبد الكريم، نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته لأداء الأستاذ الجامعي دراسة ميدانية بجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية، قسم علم الاجتماع، 2003-2004، ص:53.

أجل الوصول إلى هدف واحد وهو الجودة والتميّز في مستوى التعليم العالي، وتخريج الكوادر البشرية التي تساهم في تحقيق التنمية.

خلاصة الفصل الثاني

نتيجة لما تطرقنا إليه في الفصل الثاني نستخلص أنّ عملية الإصلاح التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر، فضلا عن كونها ضرورة أملتها ظروف تمر بها الجامعة الجزائرية في ظل أوضاع داخلية وخارجية جدّ معقدة، تتطلب إرادة قوية وشجاعة من أجل المراجعة والتصحيح والتطوير، كما أنّها عملية دائمة ومستمرة، تحتاج لنجاحها وبلوغ أهدافها إلى إيمان عميق، وإرادة حقيقية، ووعي تام، وعمل دؤوب، وتضحيات كبيرة، وتعاون شامل، من أجل توفير كل الشروط الذاتية والموضوعية، والعلمية والإعلامية، والبشرية والمادية، التي تتطلبها عملية الإصلاح والانتقال من نظام إلى آخر.

الفصل الثّالث

تحديات وآ فاق إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر

مقدمة الفصل

اعتمدت الدولة الجزائرية جملة من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي بهدف الإرتقاء بالجامعة الجزائرية وتحسين منظومة التعليم العالي. إلا أن هذه الإصلاحات واجهتها مجموعة من التحديات المختلفة التي تقف عائقا أمام أهداف سياسة إصلاح التعليم العالي. ولتجاوز هذه العراقيل وتحقيق تطور التعليم العالي، تسعى الدولة الجزائرية إلى وضع حلول من شأنها أن تعمل على تحسين مردود التعليم العالي. لذا تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث يعالج المبحث الاول تحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر، والمبحث الثاني فيتضمن المواقف من هذه الإصلاحات وما يجب فعله إزاء كل هاته التحديات، وهي عموما تتراوح بين موقف متشائم مرجح لاحتمالات فشله يدعو إلى العدول عنه اليوم قبل غد، ورأي متفائل مراهن على الجهود المبذولة لاستدراك النقائص، والزمن الكافي ليغلّب حظوظ نجاحه.أما المبحث الثالث فخصصناه لآليات تطوير منظومة التعليم العالي من خلال الانفتاح الخارجي للجامعة الجزائرية كآلية إنمائية لمستوى التعليم العالي وأيضا تنمية الهيئة التدريسية كإطار للابداع الجامعي ومن ثمة تحسين منظومة التعليم العالي.

المبحث الأول: تحديات إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر.

إنّ تبني مناهج فصلت على مقاس الآخر، يُعرّض هوية البلدان المستوردة وثوابتها إلى المساومة أمام ضرورات الرّقي واللّحاق بالركب، كما أنّها تنعكس سلبا على العمليّة التعليميّة نفسها، فقد" خضعت عملية الإصلاحات إلى صراعات إيديولوجية بين فئات عديدة، فهناك مشروع يرتكز على ضرورة البقاء على النموذج الغربي والفرنسي لضمان الجودة في التعليم العالي، ومشروع يرمي إلى التخلي عن كل ما هو مستورد وبعيد عن أصالة الدولة والمجتمع الجزائري. هذا التضارب في الآراء أدّى إلى الإنقسام في المجال التعليمي والتربوي وصعوبة تبني مشروع دون آخر.

المطلب الأول: تحديات واقع المنظومة البيداغوجية.

يتفق الجميع على أنّ التعليم العالي في الجزائر عرف تطوّرات هامة من ناحية **الهياكل القاعدية، وتعداد الأساتذة والطلبة،** إلا أنّ ذلك لم يكن مصحوبا بتطور نوعي في **المناهج التعليمية** من حيث محتوى البرامج الدراسية، وطرق التدريس، ليكون متكيّفا مع الحاجات الاجتماعية وخاضعا للنسق الثقافي القائم، ما أدّى إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعي، خاصة فيما يتعلق بتطوير الفاعلية الاجتماعية والقدرات التكيفيّة مع مختلف الوضعيات لدى الفرد[1].

ففيما يتعلق بواقع المناهج الدراسية والمحتوى الدراسي وطرائق التدريس فإنّ بعض الدراسات تشير إلى أنّ البرامج الدراسية في جامعات الوطن العربي ومن بينها الجامعة الجزائرية تتميّز ب:

- ✓ احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية.
- ✓ غلبة الدراسات النظرية والإنسانية على الدراسات التطبيقية.
- ✓ عدم خضوع المناهج الدراسية للتقويم المستمر مما يضعف ارتباطها بمطلب التنمية.

[1]-مساك أمينة، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، دراسات اجتماعية وتربوية، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة بسكرة، العدد الرابع، 2009، ص ص:103-104.

- ✓ ندرة فرص التدريب العملي الجيّد وحلقات المناقشة وقاعات البحث والتعلم الذاتي.
- ✓ قلة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.[1]

أما فيما يتعلق بطرائق التدريس، فتشير بعض الدراسات والتقارير إلى غلبة أسلوب المحاضرة والتلقين في التدريس على الرغم من عيوبه، هذا فضلا عن اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة وهي ملخصات ينقصها العمق في أحيان كثيرة.[2]

هذه الطريقة التقليدية في التدريس والتعليم، يطغى عليها أسلوب التعليم الذي يتم في اتجاه واحد من الأستاذ إلى الطالب، وينحصر دور الأخير في تلقي المعلومات دون ان تتاح له فرصة مناقشتها أو فهمها بشكل صحيح، ويتخذ التعليم في الجامعة الجزائرية شكل المحاضرة التي تجسد هذه الطريقة أحسن تجسيد، وعليه لا تتكون لدى الطلبة الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم الذاتي، ولا يكتسبون المهارات اللازمة لذلك، ومن ثم يفقد التعليم والتكوين الجامعي مقوما هاما من مقومات التعليم الذي يحتاجه إنسان العصر.

بالإضافة إلى ذلك فإن الفصل بين التعليم والعمل الميداني يؤدي إلى حرمان الطلاب من أهم مقومات الإعداد المتميّز، وهي الخبرات العملية التي تسمح ممارسة العمل الحقيقي باكتسابها، وهذا الحرمان يجعل المعلومات المكتسبة تظل أفكارا مجردة لا وزن لها ولا سبيل لإدراك قيمتها طول فترة الإعداد الجامعي[3]

والجدير بالذكر أنّ إستيراد المناهج والنُظم التعليميّة **الأجنبية** المعدّة أساسا لبيئة تختلف ثقافيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا عن بيئتنا أخطر من ذلك بكثير إلى درجة تجعل المقارنة بينهما عملا غير مبرر لدى العقلاء المدركين لحقيقة التحديات التي تفرضها قضية الوجود ومسألة الخصوصية، في مقابل

---

[1]-محمود عباس عابدين، قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الطبعة1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص:186.

[2]-محمود عباس عابدين، المرجع السابق، ص:186.

[3]- شبل بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص:49.

طوفان **العولمة الجارف**، إنّ ذلك يشكل بحق **أوّل التحديات** التي يواجهها إصلاح التعليم ببلداننا، ولا شك أن اعتمادنا الكلي في الإصلاح على نظام تعليمي وُضع لبيئة تختلف عن بيئتنا وقُصد به مواجهة تحديات غير تحدياتنا، وطلب أهداف وأولويات ليست بالضرورة هي نفس الأهداف والأولويات التي نطمح إليها إن لم تكن مناقضة لما نطمح إليه أحيانا كما هو الشأن بخصوص استقطاب الكفاءات مثلا.

يقول الخبراء بأن "ل.م.د نظام نشأ ضمن التكوين المعرفي الفرنكفوني، وبالنسبة للجزائر فهو نسخة طبق الأصل للنظام الفرنسي. وما قيل عن نظام التعليم العالي الجديد، يقال أيضا عن نظام المحاسبة في الجزائر، وعن جزء من نظام الأحوال الشخصية، وكذا الإدارة في جل القطاعات، وعن تسيير نظام التقاعد، وعن الكثير من السياسات القطاعية التي تعتمد في منهجيتها على المرجعية الفرنسية ! ليس عيبا أن يقتبس شعب من التجارب الناجحة لشعوب أخرى، ولكن من الخطورة فعلا أن تقتبس التجارب ذات المحتوى الاجتماعي والثقافي، وربما السياسي أيضا، فما بالك إذا كانت هناك عوامل فنية تميز هذه التجربة عن تلك."[1] فالمشكلة ليست في الاستفادة من نظم الغير وتجاربه الناجحة، وإنما في استيراد مناهج ذات محتوى ثقافي واجتماعي وسياسي دون تكييف لها مع الواقع الجديد المختلف ثقافيا.

وينبغي أن نعلم أن التحدّي الذي تمثله هذه المناهج الأجنبية المستحيل تبرئتها من بُعدها الثقافي والسياسي لا يقتصر على ما ذُكر، بل يتجاوزه إلى أمور أخرى أخطرها إدخال مجتمعاتنا في صراعات إيديولوجية تنهك القوى الحيّة منها، وتشغلها عن واجباتها الحقيقية، وتنحرف بها إلى معارك نظرية لا نهاية لها"ولعلّ من أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا القطاع أنه جعل أجيالا متعاقبة منذ استقلال البلاد عام1962 رهن التجارب لنماذج مختلفة[2]. قيل أنها "إصلاحية ثمّ لا تلبث أن تستبدل بأخرى، وهذا

---

[1]- د.بشير مصيطفى، جامعة تغرق في قطرة اسمها نظام الألمدي، موقع الشروق أونلاين،ص:55،تاريخ النشر :09مارس2011م،ص:55،عن شبكة المعلومات الدولية:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/70138.html

[2]-أ.عبد القادر تواتي، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر، جامعة البويرة، ص:55

التغيير المستمر يعكس بشكل أو بآخر حدة الصراع الأيديولوجي بين تيارات وقوى حزبية تريد أن تستثمر في الإنسان من خلال تحكمها في نمط تربيته وطريقة تعليمه، وتحديد توجهاته الأساسية في الحياة، بمعنى أن ثمة استغلالا سياسيا لقضايا التربية في تحقيق أهداف حزبية[1].

وبالتالي بات عزل أثر المنظومة الفرنسية على المنظومة التربوية ككل صعب للغاية بعد مرور سنوات عديدة بعد الاستقلال، فشكّل النموذج المستورد النموذج الذي لا بديل عنه، وهنا نجد طغيان الصبغة الفرنسية على المناهج واستمرار التقاليد والمعايير التابعة لها رغم التحوّلات التي مست المجتمع ككل، وبهذا بقيت الجامعة في حالة انفصال عن الواقع المعيش.[2]

المطلب الثاني:تحديات الواقع الوظيفي والإقتصادي وسوق العمل.

من مظاهر الاختلال في أنظمة التعليم العالي انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة.[3] فالسياسات المعتمدة لقبول الطلبة في الجامعات لا تقررها احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، بقدر ما هي محاولة لتوفير التعليم العالي بناء على الطلب المتزايد بغض النظر عن احتياجات سوق العمل ومتطلباته المهارية.[4]

إن الوضعية الطبيعية لمؤسسات التعليم العالي، باعتبارها نسق اجتماعي فرعي ينتمي إلى نسق التعليم والتربية، تستلزم قيامها بوظائف متميّزة وريادية في خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه، والاهتمام بالبعد العالمي والإنساني فيما يتعلق بإنتاج المعرفة العلمية، والقيام بخلق قنوات وآليات للتواصل مع

---

[1]-صبحة بغورة، التعليم في الجزائر تراكمات الماضي...صراعات الحاضر، مجلة المعرفة، تاريخ النشر2009/11/16- 1430/11/28، ص ص:55-56، عن شبكة المعلومات الدولية:
http://uqu.edu.sa/page/ar/17204

[2]-أ.عبد القادر تواتي، المرجع السابق، ص:56.

[3]-محمد الخطيب، الإدارة الجامعية، دراسات حديثة، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص:108.

[4]-حسان بن اسباع، سياسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014/2013، ص:92

المجتمع ومختلف أنساقه، وذلك بالعمل على إيجاد أنماط وأشكال متنوعة من العلاقات التبادلية والتعاونية بهدف: التطوير والتجديد والتغيير المتبادل.[1]

فالجامعة باعتبارها فضاء علميّا ومعرفيّا، بمقدورها غرس المفاهيم الفعالة لدى أفرادها أولا وبقية المجتمع في مرحلة أخرى من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها، بهدف تحقيق التواصل الاجتماعي الذي يقضي على الحواجز الاصطناعية بينها وبين الواقع القائم داخل المجتمع، لكون هذا الأخير بحاجة ماسة إلى هذه المؤسسة للمشاركة في عمليات التغيير والتطوير بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الفكرية من جهة والارتياح المادي من جهة أخرى.[2]إلا أنّ هذه الوظيفة لا تتم بالشكل الصحيح والمطلوب نتيجة عزلة الجامعة عن محيطها السياسي والاقتصادي.

وتتجلى هذه العزلة بشكل واضح من خلال عدم اهتمام الجامعة بالإشكالات الفعلية التي يعاني منها المجتمع، والإهتمام فقط بالوظيفة التدريسية والتكوينية، دون الانفتاح على البيئة التي تتواجد فيها من خلال الإصغاء إلى اهتمامات مختلف الفئات الاجتماعية، والاهتمام بمختلف الظواهر المجتمعية، فهذه العزلة تجعل من الجامعة الجزائرية بعيدة كل البعد عن الواقع الذي تتواجد فيه، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى قطيعة معرفية واجتماعية بينهما، ما يتسبب في ضعف المردود الإنتاج المعرفي، والمادي الذي تقدمه الجامعة في جوانبه القيمية والمهارية، وكذا تراجع جودة البحوث والدراسات، وضعف الإسهام في التطوير الجامعي[3]

إن المحيط الاجتماعي والاقتصادي المختلف لا يؤدي إلى ارتفاع احتمالات فشل نظام **ل.م.د** فحسب، وإنما يهدد بتأثيرات جانبية، وعواقب وخيمة يتوقعها أهل الخبرة ويتنبأ بها أهل الاستشراف

---

[1]-حسان بن اسباع، المرجع السابق، ص:92.

[2]-مصمودي زين الدين، استراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل العولمة، حالة البحث العلمي، الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة بسكرة، العدد الثاني، سبتمبر2006، ص:86.

[3]-حسان بن اسباع، نفس المرجع، ص:93.

العارفون بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، المطلعون على الخلفيات والأهداف الأيديولوجية والاقتصادية للنظام الجديد.

يقول **بشير مصطفى**"يحمل نظام الألمدي" في التعليم العالي حكمة اقتصادية وهي **تقريب التكوين الأساسي من سوق الشغل**، وهو نظام نشأ ضمن التكوين المعرفي الفرنكفوني، وبالفعل، تختزن التجربة الفرنسية في مجال التعليم العالي صورة التكوين النوعي للإجابة عن سؤال السوق الذي يستهدف التشغيل في فرص عمل ذات طابع مهني، سوق مدعوم بأداء اقتصادي مبني على الثروة ويعاني من ميزانية دولة عاجزة ومن قيود فنية تخص هيكل الإنتاج الذي عليه أن يحافظ على ميزته التصديرية في الفضاء الأوروبي

أما الجزائر فلا شأن لها بذلك كله، وسوق العمل فيها ليس مرنا بل ضيقا، وهي دولة لا تصدر الثروة ولا قدم لها في سوق المنافسة، ورؤيتها في مجال السياسات الاقتصادية ضيقة، وهي دولة تخرج – في ظل النظام الكلاسيكي–سنويا 150 ألف جامعي أغلبهم باحثون عن الشغل، أما في النظام الجديد ومع بقاء سوق العمل على حاله، أو بافتراض تطوره المحدود على سلّم المرونة في المدى القريب، فإن نظام "الألمدي" سيرفع من نسبة الخريجين بسبب قصر مدة **الليسانس** إلى 3 سنوات، وقيود الانتقال إلى "**الماستر**"، وضع يغذي مفردات"الثورة" وسط الجامعيين بدون عمل.

ويؤكد **الباحث الأخضر شريط** مسألة عدم التطابق بين الجانب النظري الوارد في سياسة التعليم العالي، والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويلاحظ بأنّه"لاتزال الجامعة إلى يومنا الحالي تعاني من مشاكلها برغم من أنّها في هذه المرحلة بدأت بمحاولتها تطبيق مشروع الإصلاح الجامعي الجديد الذي نراه في النظام الجديد "**الألمدي**".[1]

[1]–الأخضر شريط، تأملات في الدراسات العليا، مجلة الجندول، عدد22، السنة الثانية، يونيو حزيران2005، عن شبكة المعلومات الدولية:.

WWW.ULUM.NL

وبالتالي فإنّ الضعف واضح وبيّن في العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، في الوقت الذي يتطلب النظام الجديد أن تلعب الجامعة والدراسات العليا دورا بارزا في تطور التنمية على كل المستويات لأنّه بالتكوين العلمي وحده نرسى قواعد انطلاق أي تنمية في جميع المجالات التنموية.

فالدراسات العليا هي السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة في مجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العلم والإنتاج. وأداة تجنيد الثقافة.

ومن التحديات التي تواجه الإصلاح الجامعي عدم رسم معالم واضحة لما بين التكوين بالدراسات العليا وسوق العمل، فالباحث ومايبذله من مجهود جبار إبان عملية القيام بالبحث، إلا أنّه لا يعرف أيّ السوق التي سوف تأخذ بيده.

فالعزلة التي تطبع علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع ومختلف مؤسساته، تحرمها من أهم مصدر لتجديد آدائها، وهو التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج المتجددة والمتطورة، وبذلك تفقد الجامعات قدرتها في توجيه النشاط داخل القطاعات الإقتصادية، مكتفية بتخريج الآلاف من المتخرجين إلى سوق العمل دون مراعاة للاحتياجات الفعلية لهذه السوق. ".[1]

وهو الشيء الذي يجعل الباحث عرضة للمساومة من طرف قانصي الأدمغة من الخارج. أو الشيء الذي يجعله عرضة للإبتزاز الاجتماعي. ومنه فيفترض أن يكون هناك توجه علمي دقيق لما بين التكوين في إطار الدراسات العليا وسوق العمل، سواء أكان سوق العمل هذا مؤسسات إقتصادية أو مؤسسات علميّة والمهم أن يكون يتناسب بين الاثنين.[2]

إنّ الجامعات ومراكز البحث التابعة لها مطالبون باستثمار المعرفة العلميّة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية الخدماتية، وتمتين العلاقة بالمجتمع والانفتاح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي

[1]–حسان بن اسباع، المرجع السابق، ص:93.

[2]–الأخضر شريط، المرجع السابق.

ولن يتم لها ذلك إلا عن طريق إقامة شراكة بينها وبين المؤسسات الاقتصادية، على مختلف أنواعها من المؤسسات الصناعية والمؤسسات الزراعية وكذا المؤسسات التجارية. هذه الشراكة تقوم بدورين:من جهة فهي تقدم لطرفها –الشريك–(وهو هنا المؤسسة الاقتصادية) "المادة العلميّة"، لتقوم هي الأخرى بتطبيقها في الميدان. وهو ما يطلق عليه بالتكنولوجيا(أي تطبيقات العلم). وبالمقابل تقوم المؤسسة بتزويد مراكز البحث ب "الطاقة". مما يجعلها مؤسسات استثمارية. وبالتالي تحافظ على منابع"المنتوج العلمي"، وفي كلتا الحالتين لا بد من أن تنفتح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.[1]

ولا شك أنّ ذلك غير موجود اليوم في جامعاتنا، ولإيجاده ينبغي للقطاع الاقتصادي عامة وخاصة أن يساهما بشكل جاد وفعال في الارتباط بالجامعة ودعم البحث العلمي، كما هو الشأن في البلدان التي نروم تبني تجربتها في الإصلاح.

[1]–أ.عبد القادر تواتي، المرجع السابق، ص:57.

المطلب الثالث: تحديات متعلقة بمتطلبات وضع النظام الجديد حيّز التطبيق وكيفياته.

إنّ كل تغيير جذري، أو إصلاح يراد له النجاح والتوفيق لا مفر لأصحابه من أن يمروا عبر مرحلة إنتقالية تمهيدية يتم فيها تهيئة الشروط النفسية والبشرية والمادية التي تسهل على الناس العدول عن مألوفهم إلى الجديد المجهول عند أغلبيتهم مهما كان مفيدا. وكل إصلاح أو نظام تعليمي مهما كانت طبيعته وإيجابياته فهو مفتقر إلى إمكانات توفر له قبل وأثناء الشروع فيه، ويبقى نجاحه وفشله مرهونا بمدى توفير ذلك.

الفرع الأول: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له إعلاميّا.[1]

إنّ تطبيق نظام **ل.م.د** في بيئته الأصلية التي نشأ فيها لم يتم دفعة واحدة، بل كان عبر مراحل متعددة، هُيّئت له فيها الظروف المناسبة لتقبّله، والشروط الضرورية لنجاحه فقد اعتبرت الدول الأوروبية مسألة إعادة هيكلة التعليم العالي قضية مصيرية أولتها الأهمية القصوى لكون هذ التعليم يمثل ما ستؤول إليه أوروبا مستقبلا، ولهذا لم يبق هذا النظام الجديد مجرّد **حبر على ورق** أو **مجرد قرارات من دون متابعة،** بل قامت الدول الأوروبية بما يلي:

✓ تقرّر تشكيل لُجنة عليا مهمتها الإعداد الجيّد للنظام الجديد، وتتألف من الكونفدرالية الأوروبية لرؤساء الجامعات والجمعية الأوروبية للجامعات والهيئة الأوروبية، إضافة إلى مؤسسات أخرى متخصصة لها صبغة استشارية ضمن هذه اللجنة.

✓ إقامة دورات وندوات حول النظام الجديد سميت"دورات بولونيا" عبر كامل التراب الأوروبي يتم خلالها التحدث إلى الأكاديميين والمختصين للتعريف بالنظام الجديد ونوعية العقبات التي قد يواجهها وسبل تذليلها.

[1]-أ.عبد القادر تواتي، المرجع السابق، ص:60-61.

✓ تنظيم لقاءات مخصصة مع الطلاب الأوروبيين للتعرف على آرائهم وهواجسهم اتجاه هذا التغيير المرتقب.

✓ تتم مراجعة شاملة لكل ما تحقق خلال الاجتماعات الدورية لوزراء التعليم العالي، حيث تتم المصادقة على ما أنجز والتوصية بما ينبغي فعله مع تحديد واضح للأولويات.

✓ قامت كل دولة بتنظيم اجتماعات مكثفة لإعداد إستراتيجية وطنية للتطبيق مستعينة بكل مكونات المجتمع الفاعلة.

✓ قامت كل مؤسسة تعليميّة باجتماعات دورية من أجل إعادة صياغة المقررات لكل الدروس ومختلف الشعب وتكييفها بما يتماشى مع أهداف نظام بولونيا، إضافة إلى إعداد المرحلة الإنتقالية، ونتيجة للإعداد الجيّد والمحكم، والجهود المتواصلة على الصعيد الأوروبي وداخل كل دولة فقد بدأت الغالبية العظمى من هذه الدول بتطبيق هذا النظام الجديد منذ سنة2005م، وقد دفع هذا عددا من دول شمال إفريقيا إلى إعتماد هذه الهيكلة الجديدة مثل **المغرب والجزائر وتونس**.[1] ذلك بعض ما فعلته الدول الأوروبية من التحضير **النفسي** و**الإعلامي** لجميع المعنيين بعملية الإصلاح والتعليم قبل إقدامها على تطبيق النظام الجديد الذي فصلته على مقاسها، إضافة إلى توفير الإمكانات **المادية** و**البشرية** الهائلة التي سخرتها لهذا القطاع عندهم.

أما بالنسبة للجزائر فقد طُبّق هذا النظام لأول مرّة في عشر مؤسسات نموذجية للموسم الجامعي(2004-2005) كمرحلة أولى ليعمم على 29 مؤسسة في الموسم الجامعي(2005-2006)[2]. غير أن قصر مرحلة التجريب التي لم تتعد السنة الواحدة، والسرعة في التعميم قبل تقييم شامل وعميق للتجربة المذكورة جعلا عملية التعميم أقرب إلى الإرتجال السياسي منها إلى الخطوة العلمية

---

[1]-سوسن شاكر مجيد، مراحل وفوائد تطبيق إعلان بولونيا لإصلاح التعليم العالي الأروبي، ج2، مؤسسة الحوار المتمدن، ع3732، تاريخ 2012/05/19، عن شبكة المعلومات الدولية:

www.ahewar.org

[2]-فتيحة كركوش، اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د، دراسة ميدانية بجامعة البليدة، مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، ع8، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص:122، بتصرف.

المدروسة والمبنية على معطيات الواقع، والنتائج التي أسفرت عنها التجربة والملاحظة. وفي هذا الصدد يؤكد جلّ الباحثين والأساتذة الجامعيين أن الإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد في الجزائر كان متسرعا، ودون تحضير مادي وبشري وإعلامي جيّد، ففي الملتقى الوطني الأول حول وعود وتحديات الجامعة الجزائرية بعد 05 سنوات من اعتماد نظام **ل.م.د** الذي نظمه قسم اللغة والأدب الإنجليزي بجامعة سطيف أيام 11، و12 أفريل 2011م "قدمت كوكبة من الأساتذة من مختلف جهات الوطن مداخلات أخرى اتسمت بالعلمية والبيداغوجية من خلال التركيز على طرائق تطبيق هذا النظام، والتركيز على إبداء الملاحظات السلبية والإيجابية، وركزوا على صعوبة التغيير من النظام القديم الكلاسيكي إلى النظام الجديد ل.م.د، والتي هي أهم **التحديات والعقبات**، فالخروج عن المألوف أمر مستهجن مهما كان نافعا، حيث إن النظام القديم مازال مرسخا في أذهان الطلبة والأساتذة، مما يعيق فعلا تجسيد **ل.م.د** كما قدم المتدخلون مجموعة ملاحظات حول طرائق تطبيق هذا النظام.[1] ويقرّ الباحثان **كمال بداري** و**عبد الكريم حرز الله** بأنّ النظام الجديد لا يزال إلى اليوم غير مستوعب، يواجه تحفظات من عدّة أطراف هي المسؤولة بطريقة مباشرة عن تطبيقه كالأساتذة مثلا، كما يعاني النظام الجديد خللا بيّنا في كيفيات وضعه حيّز التطبيق بسبب الفروق الجوهرية بين البيئة الأصلية لهذا النظام والبيئة المستوردة له فيقولان:"تبين أنّ هذا النظام الجديد يتطلب الكثير من الإرادة لمجابهة متطلبات وضعه حيّز التطبيق بما أنّ هذا النظام يظل غير مستوعب في معظم البلدان فهذا يجعله يلاقي تحفظا هنا وهناك مرجعه كيفيات وضعه حيّز التطبيق وكذا فتور الإطارات الجامعية مقارنة بما يجب أن تكون عليه. نلاحظ أنّ المؤسسات الاقتصادية وحتى بعض المؤسسات الجامعية تخشى أن يؤدي هذا الهيكل الأكاديمي إلى انكماش البعد المهني لهذا التكوين ومن أوجه التحفظ كذلك ما يوحي به مفهوم **الأرصدة** الذي أصبح مقبولا في بعض الدول الأوروبية لكن مستوى استيعابه يظل ضعيفا في بلادنا لأسباب عدة

[1]-الملتقى الوطني الأول حول تقييم تجربة ل.م.د، قسم اللغة والأدب الإنجليزي، جامعة سطيف، 11، 12أفريل2012م، عن شبكة المعلومات الدولية:

www.univ_setif.dz

أهمها ضعف بل انعدام الحركية [1] وأشار الباحثان أيضا إلى العوامل الداخلية للنظام الجديد وهي القوة والضعف، وإلى العوامل الخارجية له والتي تكمن في الفرص والتهديدات فجعل من عوامل الضعف وضع حيّز التطبيق معقد، وجعل من عوامل التهديد هيمنة الأكاديمي على المهني، تخوفات مهنية، عدم تبني المنظومة، تكثيف "انتشار" الفروع[2]. إنّ الخبراء يؤكدون بأنه لا مجال للحديث عن أي إصلاح تعليمي دون تبني الأستاذ له، ومشاركته الفعالة فيه اقتراحا وتنفيذا، باعتباره أحد الأقطاب الأساسيين في التعليم والتطبيق، ومعلوم أنّ ذلك لا يتم إلا باقتناعه أو اقناعه بجدوى ما هو مقبل على تطبيقه، وإشراكه في كل صغيرة وكبيرة منه والتحضير النفسي والإعلامي الكافي قبل الانطلاق في التطبيق والتعميم. وهذا ما لم يحدث للأسف الشديد مع النظام الجديد.

الفرع الثاني: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له ماديّا(العجز في الهياكل وقلة الإنفاق)

إن طبيعة النظام التعليمي الغربي الألمدي يتطلب هياكل وتجهيزات وتمويلا يفوق ما كان مطلوبا من النظام القديم بأضعاف، حيث إن أهدافه العلمية تتطلب تقليص عدد الطلبة داخل الأفواج والمجموعات، التركيز على البحوث والأعمال التطبيقية، وذلك يتطلب مزيدا من الهياكل والتجهيزات والأموال.

ومن باب الإشارة إلى الجهود المبذولة في مجال إصلاح التعليم العالي ينبغي أن نقف عند ذلك التطور الذي عرفته الجزائر في عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث لم ترث الجزائر عن الإحتلال الفرنسي سوى جامعة واحدة، أما اليوم ف "تضم الشبكة الجامعية الجزائرية واحدا وتسعين 91 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين 48 ولاية عبر التراب الوطني.

[1]-بداري كمال، حرز الله عبد الكريم، التحكم في مؤشرات التكوين ل.م.د2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص:8.

[2]-بداري كمال، حرز الله عبد الكريم، نفس المرجع، ص:9.

إنّ هذه الجهود معتبرة ولا شك، غير أنه لا يمكن أن تكون كافية أبدا أمام التزايد الهائل في أعداد الطلبة سنويا، حيث تجاوز عددهم 1,5 مليون طالب في سنة 2013/2012م كما سنفصل لاحقا، وقد انعكس هذا على عدد الطلبة في كل جامعة، فوصل العدد إلى 80 ألف طالب في بعضها، وهو رقم مهول ومقلق، يتطلب الزيادة في الإنفاق على الإيواء والنقل، وعدد القاعات والمدرجات فحسب، بل بناء جامعات جديدة بكل هياكلها وتجهيزاتها و"مع انطلاق الموسم الجامعي الجديد تكون الجامعة الجزائرية قد تخطت عتبة المليون ونصف مليون طالب جامعي، وهو رقم كبير لا تتجاوز عتبته في أوروبا سوى ستة بلدان وهي: **ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وتركيا**، وحطمت الجامعات العاصمية الثلاث رقما خياليا وهو120 ألف طالب جامعي، وهي تتفوق بعدد طلبتها على عدد سكان دولة إيسلندا في شمال القارة الأوروبية، كما أنّ رقم عدد الطلبة في جامعتي قسنطينة منتوري والجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر الذي تجاوز(80.000) الثمانين ألف يفوق عدد سكان بعض الدول الأوروبية مثل أندورا التي لا يزيد عدد سكانها عن الستين ألف نسمة، ما يعني أنّ عدد الطلبة الجزائريين هو دولة قائمة بذاتها، فنحن الذين تبنينا النظام الأوروبي لم نتفوق على الدول الأوروبية في عدد الجامعات، ولا في الإمكانات المادية والبشرية المرصودة لإنجاح هذا النظام، وإنما تفوقنا عليهم في عدد طالبي التعليم العالي، ومعلوم أنّ هذا الأمر وإن كان ظاهرة إيجابية فإنّ باطنه تعميق لمشكل نقص الإمكانات المذكورة.

وينبغي التنبيه هنا إلى أنّ العجز المادي لا يقتصر على هياكل الإيواء والتعليم، بل يتجاوزه إلى قلّة هياكل ومراكز البحث التي يتطلبها التعليم العالي عامّة، والنظام الجديد خاصّة "في هذا المجال نجد أنّ المراكز المخصصة للبحث قليلة، والقليل منها غير متوفر على إمكانيات البحث بالطريقة العصرية. فمثلا يفترض أن الباحث في العلوم الإنسانية يتوفر على كل أدوات البحث من الكتاب إلى أدوات الحفظ العصرية إلى الورشات التي تتم فيها تطبيقاته. وكذا الحال بالنسبة للباحث في علوم المادة، فيفترض أنه يتوفر على مخابر عصرية يقيم فيها تجاربه. وإذا ما تركنا الهياكل والتجهيزات، وانتقلنا إلى الإنفاق المالي على الجامعة والتعليم والبحث، فإنّنا"نجد الجزائر مثلا ما بين 1995و1996 قد أنفقت على أكثر من

224 ألف طالب، ما قيمته 484600 ألف دولار على مجموع عدد الطلاب(الليسانس**+ماجيستر+الدكتوراه**) أي ما يعادل2161 دولار للطالب الواحد. وهو إنفاق ضئيل إذا ما قورن بإنفاق دولة عربية أخرى وهي مثلا لبنان، حيث نجد عدد الطلبة فيه هو أكثر من 81 ألف والإنفاق عليهم كان251300 ألف دولار، أي ما يقابل 3067دولار للطالب الواحد، ولابد وأن نضع نصب أعيننا أن الإنفاق في هذا المجال، أي مجال البحث العلمي، يعني في ما يعني **استثمار للأجيال القادمة**. ومنه هو استثمارا للمجتمع الجزائري برمته. وعليه لا بد وأن نخصص ميزانية تكفي لتلبية رغبة البحث.[1]

إنّ لقلة الإنفاق على التعليم أسبابا عدّة أهمها بالكم على حساب الكيف الذي سيطر على جامعتنا لاسيما في الآونة الأخيرة، وعجز الجامعة عن إيجاد مصادر تمويل لها غير ميزانية الدولة، وقلة الوعي لدى حكومات بعض الدول بأهمية الاستثمار في التعليم والبحث والموارد البشرية، الذي جعلها ترجح قطاعات أخرى غير علميّة كقطاع الدفاع والتسليح والأمن وجعل الإنفاق عليها أولى من الإنفاق على التربية والتعليم. فقد "كشف مشروع قانون المالية لسنة 2012 عن رفع ميزانية وزارة الدفاع إلى 9,7 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ملياري دولار مقارنة مع ميزانية السنة الجارية 2001، والتي بلغت 7,40 مليارات دولار أمريكي، وبزيادة ثلاثة ملايير دولار أمريكي مقارنة مع ميزانية السنة الماضية2010 ، والتي بلغت 6,5 مليار أمريكي، وجاءت ميزانية وزارة الداخلية التي تشرف على جهاز الأمن والشرطة في الرتبة الثانية من حيث المخصصات المالية في ميزانية2012، حيث خُصص لها 8,3 مليار دولار، مقارنة مع 6,1 مليار دولار أمريكي السنة الجارية2011، وتراجعت الميزانية السنوية لوزارة التربية التي تدير شؤون التعليم لأكثر من ثمانية ملايين تلميذ إلى المرتبة الثالثة، رغم ارتفاع مخصّصاتها المالية إلى 7,4 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 7,1 مليار دولار أمريكي للسنة الجارية. وخُصصت ميزانية ب 5,4 مليار دولار أمريكي لوزارة الصحة، و3,7 مليار دولار لوزارة التعليم العالي

[1]-الأخضر شريط، المرجع السابق، ص :16

والبحث العلمي[1].وفي سنة 2013م فإنّ الإنفاق على التعليم العالي وإن شهد زيادة مقارن بالسنوات السابقة فإن ترتيب الوزارات الوطنية حسب حصتها من الميزانية العامة للدولة، يدل على أن التعليم العالي ليس من الأولويات حيث جاءت الوزارة الوصية على التعليم العالي في المرتبة السادسة بمبلغ قدره264,58 مليار دينار ما يعادل 4,33 مليار دولار، وذلك بعد وزارة الدفاع ب 825,86 مليار دينار، والتربية ب 628,66 مليار دينار، والداخلية 566,45 مليار دينار، والصحة 306,92 مليار دينار، والعمل ب 276,5 مليار دينار.

وبما أنّ بلداننا قد تبنت نظاما تعليميا غربيّا، فإننا نرى أن المقارنة بين الإنفاق على التعليم في الجزائر ونظيره في تلك الدول وفي مقدمتها فرنسا، مقارنة مشروعة من شأنها أن تبيّن لنا التحديات المادية التي تواجه هذا النظام في بلداننا بصورة جليّة، فقد "خصصت الدولة لقطاع التعليم العالي 114,9 مليار دينار(1.86 مليار دولار) كميزانية للتسيير لسنة 2008 وهو ما يعادل 1,69 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، في حين أنّنا نجد بلدا مثل فرنسا يخصص للتعليم العالي ما قيمته 180 مليار دولار(1677مليار دينار جزائري)، ويعني هذا بأنّ أكثر من 20% من ميزانية الدولة موجهة للتعليم العالي وهو ما يمثل 4% من صافي الإنتاج القومي. أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية فالميزانية المخصّصة للتعليم هي عند حدود ستين مليار دولار (3610,20 مليار دينار جزائري) في حين نجد أن الدولالإسكندنافية التي تضم الدانمارك والنرويج والسويد فنلندا وآيسلندا وجزر فارو تخصص 30% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم، أما البحث العلمي فتخصص له الدولة في هذا الإطار 132 مليار سنتيم، وهو ما يشكل نسبة1,27 بالمائة من الميزانية، ومقارنة بالدول الأخرى فإننا نجد فرنسا مثلا تخصص 33,4 مليار يورو(3112,96 مليار دينار جزائري) للأنشطة البحثية، وهو ما يشكل 2,23 من صافي الإنتاج القومي لها.

[1]-عن شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ الاثنين26سبتمبر2011
http://www.elkhabar.com/ar/politique/266167.html

والتصريحات التي أطلقها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، **رشيد حروابية**، في وقت سابق تقول بأنّ الدولة تصرف على الطالب الواحد ما قيمته 19 مليون سنتيم سنويا أي ما يعادل 3000 دولار، ومقارنة مع الدول الأخرى، فإنّنا نجد أن فرنسا تنفق على الطالب الواحد 9000 دولار(أزيد من 54 مليون سنتيم)، أما في ألمانيا فيبلغ حوالي 11ألف دولار(أزيد من 66 مليون سنتيم)، وفي المملكة المتحدة حوالي 12 ألف دولار (أزيد من 72 مليون سنتيم)، وتعتبر جامعة هارفرد الأمريكية التي تخرج منها سبعة رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية من بينهم جورج ولكر بوش، أغنى جامعة في العالم، إذ وصلت ميزانيتها إلى 34,9 مليار دولار، وهو ما يعادل 12 مرّة من الميزانية التي تخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1].

والحق أنّ الجزائر ليست البلد الوحيد الذي يعاني من تدني نسب الإنفاق على التعليم العالي، بل تشاركها في هذا كثير من الدول العربية "ويفيد تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 بأن التعليم العالي في معظم البلدان العربية تتأثر نوعيته بانخفاض الإنفاق، وأشار التقرير إلى أنه من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العربي بمختلف أنماطه إيجاد مصادر تمويل، وأيضا أشار التقرير إلى المستوى المادي المتدني لأعضاء الهيئة التدريسية بسبب الانخفاض الحاد في المرتبات، الأمر الذي يؤثر سلبا في قدرتهم على البحث العلمي والموارد المتاحة للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، وأن التوسّع الكمي في نشر التعليم العالي، جاء على حساب نوعية التعليم وجودته.[2]

إنّ معدلات الإنفاق على التعليم العالي في الوطن العربي عامّة رغم التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة تبقى زهيدة جدّا إذا ما قورنت بأعداد الطلبة، ومعدلات الإنفاق في الدول الغربية التي سبقتنا إلى اعتماد نظام ل.م.د، ما يؤثر سلبا على جودة التعليم، ونجاعة البحث ونجاح محاولات الإصلاح،

[1]-أ.عبد القادر التواتي، المرجع السابق،ص:68

[2]-قورين حاج قويدر، واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر مع الإشارة إلى حالة ماليزيا ومقومات نجاحها، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، ع36، شتاء:2008، عن شبكة المعلومات الدولية:

WWW.ULUM.NL

فبينما تتراوح نسبة الإنفاق على البحث في الدول المتقدمة بين 2,5و5% ف"إن الإنفاق الكلي على البحث العلمي (في العالم العربي) لا يتجاوز 0,15% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية جدّا مقارنة ب إسرائيل على سبيل المثال التي تقتطع من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض البحث العلمي نسبة مئوية تعادل 17 ضعفا للنسبة المئوية التي يقتطعها العالم العربي من ناتجه المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى فإنّ مجمل ما تنفقه الجامعات العربية بمجملها على البحث العلمي لا يزيد على 6/1 من منحة التمويل السنوية التي تحصل عليها جامعة بيركلي من حكومة ولاية كاليفورنيا مقابل الخدمات التي تقدمها للولاية. إنّ لهذا الشحّ الملحوظ في الإنفاق على التعليم أثرا سلبيّافي التعليم عامة، وعلى الجهود الرامية **لإصلاحه**"ومن النتائج المباشرة لهذا المعدل المتدني في الإنفاق، تدني مستوى المكتبات الجامعية وافتقارها إلى الكتب والمراجع الحديثة، وافتقار المختبرات العلمية إلى الأجهزة المتطورة، وتكدس الفصول بالأعداد المتزايدة من الطلبة، بالإضافة إلى تباعد المسافة بينهم وبين أساتذتهم، وقلة الاحتكاك العلمي الدوري بالمراكز والجامعات المتقدمة، وعدم توافر الفرص الكافية لتطوير وتحديث القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، ناهيك بمعاناتهم من الانخفاض الحاد في القوة الشرائية لمرتباتهم التي لا تتيح لهم التفرغ الجاد للتعليم والبحث العلمي.[1]

وعليه يمكن القول بأن **توفير الإمكانات المادية، وزيادة نسب الإنفاق على التعليم** يمثل أحد أكبر التحديات التي يتوقف عليها نجاح أي نظام تعليمي أو فشله، فليس جودة النظام التعليمي، وإرادة المنفذين وتضحياتهم مهما بلغت بكافية في هذا المجال، إذا تخلفت عنها الإمكانات المادية، وبخل عليها الإنفاق، أو انصرف إلى قطاعات أخرى ظنها أهم منه.

الفرع الثالث: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له بشريا.

[1] -أمين عبد الله محمود، حول مسيرة التعليم العالي العربي، مجلة العربي، وزارة الإعلام بدولة الكويت، ع550-9/2004- عن شبكة المعلومات الدولية:

www.3arabimag.com

أولا: تحديات تزايد أعداد الطلبة الجامعيين.

هذا تحد آخر من التحديات الخطيرة التي يواجهها إصلاح التعليم في الجزائر، إذ "لايزال قطاع التعليم العالي يعيش أزمة مزدوجة تتمثل في تزايد نسبة عدد الطلبة الكبير، والنقص الفادح في المؤسسات والهيئات القاعدية، وأزمة التسيير، حيث نلاحظ عدم التطابق بين الجانب النظري الوارد في سياسة التعليم العالي، والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا تزال إلى يومنا الحالي تعاني من مشاكلها برغم من أنها في هذه المرحلة بدأت بمحاولتها بتطبيق مشروع الإصلاح الجامعي الجديد الذي نراه في النظام الجديد ال (ل.م.د)".[1]

إنّ هذا الإنفجار في أعداد الطلبة قد نجم عنه نمو غير متناسق في التسيير، وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز في التأطير". فقد بلغت نسبة النجاح في باكالوريا 2011 :62,45% ب220.518 ناجحا، ودورة 2012: 58,84% ب230.989 ناجحا. ويلاحظ أنّه وإن انخفضت النسبة عن2011 فإنّ عدد الناجحين قد زاد بحوالي ثمانية آلاف طالب، وذلك بسبب ازدياد عدد المترشحين من طلبة النهائي.[2]

وفي تفسير هذا الارتفاع في نسب النجاح، في وقت يتحدث الجميع عن تدني مستوى التعليم، يذهب بعض المهتمين إلى أن "بعض الجامعات أصبحت تدار بحكم المنطق السياسي وليس وفقا لسياسة تعليمية حكيمة وذكر مثالا على ذلك أن بعض الجامعات تعاني من **سياسة الباب المفتوح** في القبول حيث أصبح قبول الأعداد الكبيرة من الطلبة وسيلة تلجأ إليها بعض الأنظمة العربية لاستجلاب الترضية الإجتماعية.[3]

[1]-فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص:121.

[2]-أ.عبد القادر التواتي، المرجع السابق، ص:71

[3]-قورين حاج قويدر، المرجع السابق، ص:56

إنّ عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر اليوم قد قارب 1,5 مليون طالب في حين أن"الهياكل المنجزة غير مواكبة للزياداتالعددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة"

وإنما عُدّ تزايد أعداد الطلبة تحديّا لأنه لا يتوافق مع استعدادات الجامعة وإمكاناتها سواء تعلق الأمر بالإيواء والنقل والخدمات الجامعية، أم على مستوى البيداغوجيا والتأطير"تعيش الجامعة الجزائرية اليوم واقعا مزريا ولكنه ليس استثنائيا لأنه انعكاس للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والأخلاقية، وأولى المشاكل التي تعاني منها الجامعة اليوم هو مسألة العدد الهائل للطلبة، حيث يقدر عدد الطلبة في المحاضرات ب 300 طالب للمجموعة والتطبيقات ب 40 طالبا للفوج، هذا الأمر يؤثر على مردودية الأستاذ الذي أصبح يقدم محاضراته بشكل روتيني عوض الإبداع أي أنّ إنتاجه العلمي أصبح مهددا بفعل سيطرة الكم على الكيف.[1]

ولمعالجة هذا المشكل، وتطوير جامعاتنا وتأهيلها وتهيئة المناخ لنجاح الإصلاح، يقترح بعض الخبراء أن "تبدأ عملية التطوير هذه، من تجاوز الأفكار التقليدية التي تجعل من الجامعات مرافق تعليمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية التي تتوفر فيهم الشروط المتوارثة منذ عقود، للدخول إلى هذه الجامعات، إلى الرؤية الحديثة والفلسفة التجديدية للتعليم العالي، التي تنطلق من اعتبار الجامعة مجمعا للنخبة من الشباب الذي اجتاز التعليم الثانوي بتفوق ملحوظ، بحيث يتلقى في رحاب الجامعة ذوو الاستعدادات الفطرية الراقية والمؤهلات التعليمية العالية للترقي في مجال التفوق وللوصول إلى مستوى الإبداع العقلي في مجال التخصص. ويقتضي هذا الأمر في المقام الأوّل، العدول عن السياسة القائمة على الاستجابة لحاجات المجتمع من دون تفكير في النتائج التي ستترتب على

[1]-بن محمد نعيم، التعليم العالي في الجزائر، التحديات والرهانات وأساليب التطوير، عن شبكة المعلومات الدولية موقع الهقار، بتاريخ12أفريل2008م،

www.Hoggar.org

ذلك." ولا شك أنّ هذا المقترح إذا انضافت إليه الزيادة الجادة في عدد الجامعات والهياكل سيخفف من هذا المشكل، ويخفف من تهديده بإفشال أي محاولات لإصلاح هذا القطاع الحساس.[1]

ثانيا: تحديات التأطير كمّا ونوعا وهجرة الكفاءات.

من التحديات المتفرعة عن تزايد أعداد الطلبة تحدي التأطير كمّا ونوعا، وفي هذا المجال تذكر الإحصاءات أن عدد المدرسين في الجامعة الجزائرية يقدر ب 44100 مدرس، أغلبهم أساتذة مساعدون، أما عدد من يحملون درجة دكتوراه منهم فيقدر ب12 ألف أستاذ فقط أي بمعدل دكتور واحد لأكثر من مائة طالب وطالبة، وهو معدل بعيد جدّا عن المعايير الدولية. في حين أن من يحملون رتبة أستاذ التعليم العالي أقل من ذلك بكثير، ومعظمهم على أبواب التقاعد، وكثير منهم هاجر إلى الخارج.[2]

إن هذه الأرقام المعبرة بوضوح عن العجز في التأطير كمّا ونوعا، انضافت إليها معضلة أخرى رسختها وعمقت من جراحها وهي **هجرة الأدمغة والكفاءات** من أساتذة وطلبة متفوقين إلى الخارج، والإحصاءات الشحيحة في هذا المجال تذكر أن أكثر من 100.000مائة ألف من الكفاءات الجزائرية من أطباء وباحثين وجامعيين غادروا الجزائر نحو فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، منذ بداية الأزمة الأمنية سنة اثنتين وتسعين من القرن الماضي. وأنّ 30.000 ثلاثين ألف إطار جزائري غادروا البلاد خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط. وما لا يقل عن 10.000 عشرة آلاف باحث جزائري يتواجدون حاليّا بالولايات المتحدة الأمريكية. وأنّ الجزائر قد تفقد إطاراتها كليّا خلال 30 ثلاثين عاما في حال لم تراجع السلطات سياستها اتجاههم. وبخصوص نزيف الطلبة المتفوقين وهجرتهم أيضا، فإنّ الحكومة الجزائرية لجأت مؤخرا إلى إصدار قانون يلزم الطلبة الجامعيين على العودة إلى وطنهم فور انتهاء

[1]-جامعات المستقبل وتحديات الحاضر، مجلة اتحاد الجامعات الإسلامية، ع08، الافتتاحية، عن شبكة المعلومات الدولية: http://www.fuiw.org/ar/publication_fumi.php.

[2]-بن محمد نعيم، التعليم العالي في الجزائر، التحديات والرهانات وأساليب التطوير، موقع معهد الهقار، بتاريخ12أفريل2008م www.Hoggar.org

منحتهم الدراسية في الخارج، غير أن هذه الخطة فشلت في وقف نزيف الهجرة.[1] وتشير الأرقام التي أعلنت عنها وزارة التعليم العالي في فرنسا إلى أن طالبا من كل خمسة جزائريّ الجنسيّة. ومن بين750 طالبا استفادوا من منحة دراسيّة في فرنسا، 50 فقط منهم عادوا إلى الجزائر.[2] وإذا كان الناس يحفظون عن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قوله"**لايمكن أن نزرع ويحصد الآخرون**" فإنه هو القائل أيضا" **إن الدولة تنفق أموالا طائلة على تأهيل ذوي الشهادات الجامعية وتغطية تكاليف دراساتهم في جامعات الغرب، ولا أعرف منذ أن جئت إلى السلطة أنّ أحدا منهم عاد إلى الجزائر بعد إكمال الدراسة.**

ولا شك أنّ خسارة الجزائر من وراء هذا النزيف المتزايد في كفاءاتها ضخمة، فمتوسط تكلفة تكوين كفاية جزائرية يصل إلى (100.000) مائة ألف دولار. وخسارة الإقتصاد الجزائري بسبب هجرة الأدمغة منذ بداية الأزمة الأمنية إلى اليوم لا تقل عن(40) أربعين مليار دولار.[3] وتصل إلى أكثر من (100) مائة مليار دولار خلال (30) الثلاثين سنة الأخيرة.[4] وأمام هذا الواقع المرّ، وتلك الاعترافات من رئيس الجمهورية، يفاجئنا كاتب الدولة المكلّف بالجالية الوطنية بالخارج **السيد بلقاسم ساحلي**

[1]-مليار دولار خسائر الجزائر بسبب هجرة العقول، تاريخ النشر 10 يناير2013، عن شبكة المعلومات الدولية، الموقع: www.mbc.net

[2]-عبد الحميد أحمد، ظاهرة هجرة الأدمغة تستنزف الإقتصاد الوطني، غياب التحفيزات يبقي الكفاءات الجزائرية في الخارج، تاريخ النشر 18 مارس2012م:

www.numidianews.com

[3]-هجرة الأدمغة في ندوة علمية بالجزائر، تاريخ النشر الأربعاء13أفريل2011، عن شبكة المعلومات الدولية، الموقع:

www.ssè-office.org

[4]-عبد الحميد أحمد، ظاهرة هجرة الأدمغة تستنزف الإقتصاد الوطني، المرجع السابق.

، بتصريح صادم أيضا يعترف فيه بالعجز عن إيقاف هذا النزيف حيث قال" **إقناع الكفاءات الوطنية بالعودة إلى أرض الوطن بات غير مجد.**[1]

ومما سبق، ومع هذه التحديات، بات مؤكدا أن تبني **نظام ل.م.د** وحده لا يمكنه أن يكون حلا لمشكلة التعليم العالي عندنا، مهما كثرت إيجابيات النظام وتعدد مادحوه، بل يمكن الجزم بأنّ هذا النظام يحمل أهدافا أوروبية واضحة نحو تكريس هذا النزيف، وترسيخه، وذلك أن هذا النظام الذي سارعنا إلى تبنيه، ثم تسرعنا في تعميمه، لا يخفي أصحابه أنهم إنما يهدفون فيما يهدفون إلى استقطاب الكفاءات الأجنبية، وتوفير المناخ الملائم لهجرة الأدمغة إليهم، فقد "تضمنت وثيقة بولونيا الإصلاحية ستة أهداف عامة ينبغي الوصول إليها بحلول سنة 2010 في كل الدول المعتمدة لهذا المنهج الجديد، اما بالنسبة للفوائد فيمكن ذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي تعزيز وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة ومن دولة أخرى، دعم البحوث المشتركة بين الجامعات، قيام تنافسية بين الجامعات الأوروبية من أجل استقطاب الطلبة مما أدّى ويؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل العروض، العمل على مساعدة الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية على إعتماد هذا النظام مما سوف يسهل عملية هجرة الأدمغة، حيث تحتاج أوروبا إلى أكثر من عشرين مليون خبير في التقانة الحديثة بحلول سنة 2050".[2] وما يجب البوح به هنا هو أنّ معالجة مشكل هجرة الكفاءات، والعمل على إقناعها إلى وطنها، أو توقيف هذا النزيف ومنع استمراره وتفاقمه المنذر بفقدان كل الإطارات خلال 30 سنة القادمة، لا يمكن أن يعوّل فيه على مجرد الخطابات العاطفية، أو عنصر الوطنية، ولا على المستعدين للتضحية والتنازل عن حقوقهم لصالح وطنهم فحسب، بل هو مرهون

[1]-مريم شرايطية، بتاريخ 15أفريل2013، عن شبكة المعلومات الدولية، الموقع:

www.elkhabar.com

[2]-سوسن شاكر مجيد، أهداف نظام بولونيا للتعليم العالي، مؤسسة الحوار المتمدن، ع:3732، بتاريخ2012/05/19، عن الموقع:

www.ahewar.org

برؤية واقعية واضحة، تعمل على أن نوفر هنا نفس الظروف والإمكانات والحقوق والامتيازات التي جعلت هؤلاء يذهبون إلى هناك ويُصرُّون على عدم العودة.

ثالثا: تحديات الوقت.

إن طبيعة **نظام ل.م.د** لا سيما ما تعلق بكثرة الامتحانات التي يتطلبها، وكذا الأعمال الشخصية، ونظام المرافقة والمصاحبة، والمراقبة المستمرة، والوحدات السداسية من جهة، والواقع المحلي الذي يشهد اكتظاظا في أعداد الطلبة، وقلة في الهياكل والتجهيزات، وقلّة في عدد الحصص الفعلية بسبب تأخر الدخول الجامعي وتزايد الإضرابات من جهة أخرى، كل ذلك أنتج مشكلا آخر هو مشكل الوقت، الذي يعد بحق أحد التحديات التي تواجه إصلاح التعليم ونجاح **نظام ل.م.د** ومن أهم التساؤلات التي تطرح بخصوص كفاية الوقت أيضا، هو هل تكفي ثلاث سنوات كما هو معمول به في المرحلة الأولى من هذا النظام لتكوين الطالب؟ علمًا بأن التخصص يكون في سنة واحدة فقط وهي السنة الثالثة، وهل يكفي السداسي الثاني القصير جدا في الجزائر كما هو معلوم لتدريس مادة من المواد قد لا يعود إليها الطالب أبدا؟ نقول هذا لأننا من خلال العمل الميداني، علمنا أن بعض الوحدات السداسية في بعض الجامعات لم يتجاوز عدد الحصص الفعلية المنجزة فيها ثلاث حصص.

أما نظام المرافقة الشخصية للطالب (الوصي) وهو من أهم خصائص النظام الجديد فمعلوم أنه غير مفعّل إلى يوم الناس هذا في معظم الجامعات بسبب كثرة الطلبة والعجز في التأطير كمّا ونوعا، وما نجم عنه بالضرورة من ضيق في الوقت، والكلام نفسه يقال بخصوص المراقبة المستمرة للطلبة وتمييز المواظب من الغائب، والمشارك من الخامل، في ظل الاكتظاظ الكبير الذي تشهده الأقسام والقاعات بسبب الأعداد الهائلة من الطلبة الذي قد يصل إلى 45 طالبا في كل فوج، وكذا كثافة البرامج والمقررات، وضيق الوقت، لذلك أصبح هذا الأمر شيئا متساهلا فيه إلى درجة لا تبشر بخير. وبالنسبة للأعمال الشخصية والعروض البحثية التي يكلّف بها الطلبة في الحصص التطبيقية بمعدل عرض واحد في كل سداسي على الأقل، فقد أصبح في أحسن أحواله ملزمات يتم جمعها عن طريق النسخ والقص واللصق،

لا تعبر بحال من الأحوال عن جهد الطالب ولا عن مستواه. إذ مع الأعداد الهائلة في كل فوج، لم تعد المكتبات الجامعية الفقيرة في مراجعها كمّا ونوعا، تسمح للطلبة بإنجاز مثل هذه البحوث، كما لم يعد بمقدور الأساتذة التدقيق في تصحيح مثل هذه الأعمال وتقويمها، فلم يبق أمام الطلبة الملاحقين من هاجس النقطة سوى اللّجوء إلى الشابكة(غوغل) للقص واللصق، دون تنسيق في أغلب الأحيان، وكثيرا ما يلتمس الطالب من زملائه من الأفواج الأخرى، أو بما أنجزه طلبة السنوات الماضية !

أما بخصوص الامتحانات فإن التجربة والاحتكاك بالأساتذة والطلبة والمسيّرين يؤكدان معا تزايد الشكوى يوما بعد يوم من الضغط الذي يعيشه هؤلاء جميعا جراء كثرة الامتحانات الشفهية والكتابية، التطبيقية والنظرية، وكثرة الاعمال الشخصية وما تقتضيه من أوراق ووقت للتصحيح يستهلك وقت الأستاذ فلا يترك له مجالا لبحث او نشاط، والمناداة على ما لا يقل عن أربعين طالبا في كل حصة تطبيقية، في ظل عجز واضح في عدد القاعات، ووقت ضيق، وعدد فعلي من الحصص منخفض، قد يصل إلى أقل من نصف الحجم المطلوب في كل سداسي، إضافة إلى كثرة أعداد الطلبة والعجز في التأطير المذكورين آنفا. وفي هذا الصدد يتساءل كثير من الأساتذة الذين يعانون الميدان عن قيمة الامتحانات التطبيقية لأفواج وقاعات تضم أكثر من 40 طالبا يلتصق بعضهم ببعض، بحيث لا يتأتى للأستاذ المراقب أن يسيطر على القاعة، بل لا يتمكن من مجرد المرور بين الصفوف لشدة تقاربها وتلاصقها بسبب الاكتظاظ، الامر الذي أسهم في استفحال ظاهرة الغش بالوسائل التقليدية والحديثة.[1] كما يتساءل المؤطرون عن قيمة الأعمال الشخصية والعروض السداسية أمام كثرة أعداد الطلبة وقلة المؤطرين سواء من حيث إعدادها، أم من حيث تصحيحها وتقويمها؟ وفي هذا الإطار، قامت **الأستاذة فتيحة كركوش** بدراسة ميدانية بجامعة البليدة، من أجل معرفة اتجاهات الأساتذة نحو تطبيق نظام ل.م.د، فقد قامت فيها بطرح عدّة أسئلة على عيّنة من الأساتذة، منها سؤال حول مدى ملائمة الإصلاح في وحدة كل أستاذ؟ فأجاب22,5% منهم أنه يناسبهم نوعا ما، في حين أجاب

[1]-أ.عبد القادر التواتي، المرجع السابق، ص:76.

28,75% منهم بأنه يناسب الوحدة قليلا، أما 36,25 من مجموع الأساتذة فكان رأيهم أن الإصلاح لا يناسب الوحدة التي يدرسها وذلك راجع إلى كثافة الدروس مع ضيق الوقت وقصر المدّة الدراسية التي لا يستطيع الطالب فيها تحصيل كل المعلومات الواردة في الوحدة لأنّ معظم الأساتذة لا يكملون الدروس، وذلك بسبب ضيق الوقت إلى جانب أنّها تدرس في السداسي الأول أو الثاني فقط(سداسية). أمّا باقي النسبة التي ترى أن الإصلاح ملائم للوحدة(كثيرا) وذلك في تغيير طريقة التدريس إلى جانب محتوى المادة، فإنّها قد بلغت نسبة 12,50%.

وفي سؤال آخر حول مدى تناسب الوقت المبرمج خلال السنة لمحتوى الوحدات؟ أجاب 71,25%ب لا، وذلك راجع إلى كثرة عدد الطلبة، وكثافة البرنامج، وقصر المدّة لا سيما بالنسبة للمواد السداسية، وقلة عدد الحصص الفعلية بسبب التوقفات والإضرابات...الخ. أمّا عن سؤال حول مدى متابعة الأساتذة للطلبة فإنّ 76,25%من المستجوبين أجابوا ب لا. وقريبا منه سؤال آخر حول أسباب عدم تمكن الأساتذة من متابعة الطلبة: 70% كثرة الطلبة وضيق الوقت وعدم توافر الوسائل اللاّزمة، وأن سداسي واحد لا يكفي لتعليم مادة من المواد، فضلا عن الوقت الطويل المستهلك في الامتحانات التطبيقية والنظرية والاستدراكية. وطرحت الباحثة سؤالا آخر على الأساتذة حول مدى كفاية ثلاث سنوات من التكوين الجامعي للاندماج في الوسط المهني؟ أجاب 77,50% بأنّها مدة غير كافية.[1] وعليه يمكن القول بأن إصلاح التعليم العالي يجب أن يحضّر له بشكل جيّد، ويشرك فيها كل المعنيين، وتوفّر له كل شروط النجاح المادية منها والبشرية، وتنفذ بطريقة متدرجة، وتحظى بمتابعة واعية مستمرة.

[1]-فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص119.

المبحث الثاني: المواقف من الإصلاحات في ظل تحديات إصلاح التعليم العالي و نظام ل.م.د.

إن لهذا النظام موقفان إذ منهم من تنبأ بفشل هذا النظام، ويرون وجوب تركه فورا والعودة إلى النظام الكلاسيكي"هذه التجربة التي يتنبأ لها الكثير من الخبراء الجزائريين بالفشل نظرا لعدم توافقها مع البيئة الجزائرية، بينما يرى آخرون أن إعتماد هذا النظام لا مفرّ منه، وأن الحزم يقتضي الإستمرار فيه، مع ضرورة العمل على توفير كافة شروط إنجاحه المعنوية والبشرية والمادية.

المطلب الأول : موقف متشائم يتنبأ بفشل نظام ل.م.د.

حاولت الجزائر تبني مجموعة من الإصلاحات التي في الأصل تجارب ناجحة لدول أخرى والتي تتوافق بيئة هذه الدول والتي قد لا يمكن تطبيقها في الجزائر نظرا لطبيعة البيئة الجزائرية.[1] ولا يتردد كاتب الدولة المكلف بالاستشراف السيد بشير مصيطفى تبني هذا الموقف، واقتراح ما يراه مناسبا فيقول"المطلوب عمله ليس هناك الكثير من التفكير في المطلوب عمله، ربما يكون أقصر طريق هو إلغاء النظام الجديد والاستثمار في تطوير النظام الكلاسيكي على سلم نوعية التكوين والبرامج ذات الصلة بالمؤسسة وواقع الشغل. كما يكون مفيدا أن تتدخل أعلى سلطة في البلاد ممثلة في مؤسسة "الرئاسة للحسم في ملف سيظل ساحة جدل كلما اقتنع الجميع بأنه ملف تشترك في صياغته تجارب دول مختلفة ليست بالضرورة تجارب ناجحة في مجتمع مختلف، لأنها تعكس وضعا اقتصاديا واجتماعيا مغايرا.[2]

وإذا رجعنا إلى دراسة الأستاذة فتيحة كركوش فإننا نجدها قد ضمنت استبانتها سؤالا حول مستقبل نظام ل.م.د في توقعات الأستاذ بخصوصه؟ و قد أجاب 58,75% بأنه سيفشل لأنه لا يتلاءم مع

[1]-قورين حاج قويدر، المرجع السابق، ص:78

[2]-بشير مصيطفى، المرجع السابق، ص:79.

واقع التعليم والمحيط الإجتماعي والإقتصادي في الجزائر إلى جانب نقص التحضير له وضيق الوقت ونقص الإمكانيات لهذا النظام، فضلا عن نقص الإعلام حوله والعدد الهائل من الطلبة.[1]

المطلب الثاني : موقف مؤيّد لتطبيق نظام ل.م.د لكن بشروط.

إن نظام ل.م.د نظام عالمي أثبت نجاعته، لكنه لا يزال في بلادنا حديث عهد، جديد أو دخيل على جامعتنا وبيئتنا الإجتماعية والإقتصادية، أو قل لا يزال تحت التجريب، وهو في أمس الحاجة إلى مدة زمنية كافية للتحقق من جدواه، وعليه فإنّ الحكم عليه في هذه المرحلة أمر سابق لأوانه، وقد أجاب 20% من أساتذة جامعة البليدة في إحدى الدراسات قالوا بأن النظام الجديد سينجح، أما الصعوبات الملاحظة عليه الآن فهي ناجمة عن كونه مشروعا جديدا غير مألوف، وأن ذلك سيتلاشى حتما مع الوقت، بينما أجاب 16,25% بأن ذلك للمستقبل وحده لأن المدة التي مرت عليه حتى الآن غير كافية للحكم عليه.[2]

وفي الملتقى الذي احتضنته جامعة فرحات عباس بسطيف بتاريخ11.12أفريل2012م حول وعود وتحديات الجامعة الجزائرية بعد 05 سنوات من إعتماد نظام ل.م.د، لوحظ أن المشاركين قد اجمعوا على أن الحكم على هذا النظام بالنجاح أو بالفشل يعد كلاما سابقا لأوانه، وركز الأساتذة على صعوبة التغيير من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد ل.م.د، والتي هي أهم التحديات والعقبات، وأن النظام القديم مازال مرسخا في أذهان الطلبة والأساتذة، ما يعيق فعلا تجسيد"ل.م.د" ومن بين المداخلات نشير إلى دراسة قدمها أستاذ من جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس والتي وزع خلالها على طلبة السنوات الثلاث للنظام الجديد استمارة تبحث في مدى فعالية هذا النظام، رأى حوالي 53% من الطلبة رؤية إيجابية للنظام، فيما كانت نسبة 19 % ذات نظرة سلبية، ولم يحدّد رأيه

[1]-فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص:130.

[2]-فتيحة كركوش، نفس المرجع، ص:130.

حوالي 28%، ورأى الأستاذ بأنّ الدفعة الأولى كانت إيجابية."[1] و يُقدم أصحاب هذا الرأي اقتراحا ليس بالعدول عن نظام ل.م.د، ولكن للعمل على توفير شروط نجاحه، فقد قدم المتدخلون في ملتقى سطيف السالف مجموعة من الملاحظات والتوصيات حول كيفيات تطبيق هذا النظام"ومن أهم ما أوصى به هؤلاء هو ضرورة إحاطة هذا النظام باستراتيجية اتصال فعّالة، ترفع اللُّبس وتزيل الغموض في كل الجوانب، مع ضرورة تغيير ذهنية وطريقة الأستاذ. كما ركز المتدخلون كذلك على ضرورة تنويع وتكثيف وسائل التعليم مع الحرص على إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. واعتماد طرائق بيداغوجية تتمحور على دور المتعلم، بحيث يكون الطالب عنصرا فاعلا في العملية التعليمية. كما وجب حسبهم دعم كل ما يحفز على التغيير من النظام القديم إلى النظام الجديد، وتفعيل نظام المرافقة البيداغوجية. وأكّد المتدخلون كذلك بأنّ نجاح هذا النظام مرهون في جزء كبير بذهنية الأستاذ والطالب والوعي بإيجابياته ومصداقيته.[2] "وفي دراستها حول إصلاح التعليم العالي خلصت الأستاذة سمية إبراهيمي إلى هذا الرأي، وخرجت بمجموعة من التوصيات تتعلق كلها بضرورة توفير الشروط المادية والبشرية لتطبيق هذا النظام، نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ الإيمان بشرعية التغيير للرقي بجامعتنا إلى مصاف الجامعات العالمية.
- ✓ الحرص على التطبيق الصارم لمبادئ هذا الإصلاح، وتجنب الإختزالية والظرفي.
- ✓ توفير كامل الهياكل البيداغوجية الضرورية من مخابر ومكتبات وتقانة حديثة.
- ✓ منح الإصلاح الوقت الكافي للنجاح، وتمكين جميع المعنيين به من المشاركة فيه بفاعلية.
- ✓ تدبير التمويل اللازم لإنجاح هذا الإصلاح، لأن أي إصلاح ينطوي على تكاليف مادّية ومالية كبيرة وتكاليف اجتماعية وسياسية لابد من تحملها.

---

[1]-الملتقى الوطني الأول حول تقييم تجربة ل.م.د، قسم اللغة والآدب الإنجليزي، جامعة فرحات عباس سطيف، 11، 12 أفريل 2012م، موقع جامعة سطيف:

www.univ_setif.dz

[2]-الملتقى الوطني الأول حول تقييم تجربة ل.م.د، نفس المرجع.

✓وضع إستراتيجية طويلة المدى، تستشرف تطور أعداد الطلبة، وتوفير هياكل الاستقبال لتلاقي التضخم داخل مؤسسات التعليم العالي الذي يتنافى مع روح الإصلاح الجديد من جهة والمقاييس الأكاديمية العالمية من جهة ثانية.

✓مراعاة خصوصية الواقع الجزائري، وأن نجعل منه دائما موضوعا للفهم والتحليل لنتمكن من تنفيد إصلاح يجمع بين المستورد، والواقع الاجتماعي الجزائري، وفي هذا الإطار يكون من المهم جدّا أن نحدد بدقة أهداف المجتمع الذي نأمل في بنائه ومعالم المسار التنموي الذي يعمل على تحقيقه.[1]

وينحو الأستاذان **بداري كمال وحرز الله عبد الكريم** هذا المنحى، ويربطان بين توفير الإمكانات البشرية والمادية، واستمرار النظام الجديد ونجاحه فيقولان: "مما لا شك فيه أنّ استمرار **نظام ل.م.د** يرتكز على تعليم يغذيه تفكير دائم من طرف مكوناته ومحيطه يستجيب لتطلعات المهنيين ولمتطلبات الجامعة وفي نفس الوقت يتصدى للصعوبات الناتجة عن تكثيف التعداد، وهكذا فإنّه من المهم وضع وتحسين وضمان: نظام المعلومات المدمج. كيفيات تجنيد قصوى للشركاء والمتعاملين مع الجامعة، حياة الطالب في الجامعة(ثقافة، نقاش، رياضة)، تأطير تكوين منهجي لفائدة الأساتذة، التقييم الذاتي المستمر والتصديق.[2]

[1]-سمية براهيمي، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مشروع "ل.م.د"، قراءة تحليلية نقدية، ماجيستر، علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2006.

[2]-بداري كمال، حرز الله عبد الكريم، التحكم في مؤشرات التكوين ل.م.د2، ص:9.

المبحث الثالث : آليات تطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر.

تسعى الجزائر للعمل على تحسين وتطوير منظومة التعليم العالي، نظرا لأهميته في تخريج الإطارات الوطنية المؤهلة تأهيلا عاليا في مختلف المجالات العلمية والنظرية، استجابة للتغيرات المجتمعية، لهذا تبذل الدولة كل جهودها في سبيل تحقيق ذلك.

المطلب الأول : الإنفتاح الخارجي للجامعة كآلية إنمائية لمستوى التعليم العالي.

نظرا للتحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي في الجزائر، على اختلافها، كان لابد من إيجاد أساليب وطرق بديلة لتحسين قطاع التعليم العالي في الجزائر. وهذا من خلال:

- ✓ مواجهة تحديات العولمة بإيجاد برامج تدريبية تأهيلية للهيئة التدريسية والإدارية وتنمية مهاراتهم باستخدام تقنيات الإعلام الآلي ووضعية كمادة إجبارية على جميع الطلبة، لأن العالم أصبح يتعايش مع عالم جديد تحطمت فيه الأسوار والحواجز بين الدول، وأنّ على التعليم العالي في الجزائر أن يتفاعل مع العولمة على أسس علمية ومضاربة للحفاظ على التراث الوطني من ناحية وعلى تحصين الطلبة من المؤثرات الخارجية من خلال البرامج والندوات التي يقدمها التعليم العالي لمواكبة التطورات التقنية، ويصبح المجتمع الجزائري متفاعل ومشارك مع العالم بدلا من أن يكون متلقي للمعلومات. كذلك لابد من إعادة النظر في الهياكل الإدارية والتنظيمية واللوائح والتعليمات التي تحكم الممارسات والإجراءات في الجامعة بحيث تعكس فلسفة وأهداف التعليم الجامعي للحديث لما يتميز به من مميزات المرونة والسرعة في إتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية.[1]
- ✓ تفعيل الاتفاقيات مع الجامعات الأجنبية لأن هذا يساهم في اكتساب الخبرات الأجنبية وتفعيلها داخل الجامعة الجزائرية.

[1]-عباس سمير، الثقافة التنظيمية وعلاقتها باستراتيجيات التغيير في الجامعة الجزائرية بين النظام القديم ونظام ل.م.د، دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار عنابة كنموذج، مذكرة ماجيستر، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2007-2008، ص:151.

✓ العمل على تنمية القدرات والمؤهلات، والمؤسسات البحثية بقوة في عالم البحث العلمي التطبيقي، وتخصيص ميزانية للبحث العلمي ليساهم في معالجة مشاكل المجتمع في كل المجالات، وأيضا ربط البحث العلمي بالجانب التطبيقي العملي، حتى لا تكون هذه البحوث مجرد بحوث نظرية بعيدة عن الواقع المعاش.

✓ العمل على تطوير البيئة التعليمية وتجهيزها بكل الوسائل التكنولوجية وهذا ما يفتح المجال للإبداع.

✓ العمل بنظام الانتقاء فيما يخص الطلبة المتفوقين وإعطائهم الفرصة لتحسين مستواهم العلمي عن طريق البعثات العلمية، إذ يكون هذا عامل محفز ودافع للطلبة الآخرين للعمل بجد وإدارة في جو تنافسي يشجع على تبادل الأفكار والمعلومات بصفة تشاركية.

✓ المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، أي أن تقوم مؤسسات التعليم العالي وعلى وجه الخصوص الجامعات بإجراء دراسة دورية تعمل على توقع احتياجات السوق من الإطارات الجامعية.

✓ السعي إلى مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره، في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي لكي يكون هناك توافق بين المخرجات الجامعية وحاجات سوق العمل.

✓ العمل على تطبيق نظام"التعليم التعاوني"، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية التطبيقية في مؤسسات الانتاج، لكن هذا النوع من النظام التعليمي الجامعي، يتطلب إنشاءمكتب خاص في الجامعة لهذا الغرض، يتم تحديد مهامه وعلاقته بمؤسسات الإنتاج وطريقة الإشراف ومتابعة الطلبة وتقويمهم.

✓ إشراك كل من الهيئة التدريسية والطلبة من خلال بحوثهم في تقديم وصفات لحل المشاكل الاجتماعية على اختلافها. إضافة إلى مواءمة الجامعات من خلال البرامج المشتركة وتبادل الخبرات، والأفكار لتنمية وتطوير البحث العلمي. كما تعمل الجزائر على تدعيم مشاريع المكتبات الإلكترونية في ظل التطور التكنولوجي لتسهيل العمل ومرونته وكسب الوقت.

✓ تكثيف نشر المجلات العلمية في الجامعة، وتحفيز الأساتذة على العمل فيها لأن هذا يساهم في تحسين المستوى الجامعي من ناحية، ومن ناحية أخرى إفادة الطلبة، كما تسعى الجزائر أيضا إلى التوسع في إنشاء المراكز البحثية، وقيام لجنة على مستوى الجامعة، بدراسة شاملة لكل الموضوعات المطروحة لإقرارها ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها ومتابعتها وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

✓ تشجيع الأبحاث المشتركة مع بعض قطاعات الدولة والمؤسسات البحثية والمراكز العلمية. إضافة إلى توقيع اتفاقيات بين الجامعات الجزائرية وجامعات أخرى وتسهيل تبادل أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة.[1]

المطلب الثاني : تنمية الهيئة التدريسية كإطار للإبداع الجامعي.

إننا نعيش عصرا مليئا بتحولات المعرفة، وبتغيير نظم التفكير وأساليب الإنتاج، وهذه المعطيات الجديدة تتطلب خبرات جديدة وفكرا جديدا، وأساليب جديدة، وصبغ تعليمية تتجاوز الأساليب التقليدية إلى أساليب جديدة تعتمد على الحوار المباشر والنقل الحي، ما أدّى إلقاء عامل الزمان والمكان، وهذا من أجل المشاركة في صنع التقدم وتوجيهه.[2]لهذا عمدت الجزائر إلى استخدام هذه الأساليب والطرق التعليمية في منظومة التعليم العالي حتى تستطيع مواكبة هذا الانفجار العلمي، ومن بينها التعليم عن بعد ويسمى أيضا بالتعليم المفتوح او الافتراض وهو نمط من أنماط التعليم لا يحتاج إلى الهياكل والمباني بل يعتمد على الحاسوب الشبكي والويب.[3] إذ لم يعد لعامل الزمان والمكان أهمية كبرى في العملية التعليمية، كما يوجد نمط آخر من التعليم وهو التعليم المرن لكن ينظر إليه أحيانا أنه مرادف للتعليم عن بعد يهدف إلى إعطاء الحرية للطالب في اختيار المكان الذي يتعلم فيه، والمرونة أيضا في

[1]-حامدي صورية، المرجع السابق، ص:69.

[2]-محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص:13.

[3]-محمد خير أحمد الفوال، مجالات تطبيق جودة التعليم الافتراضي وفق أراء الطلبة في الجامعة الافتراضية السورية، مداخلة ضمن: مؤتمر الجامعات العربية حول تحديات العصر والأفاق المستقبلية، المملكة العربية، ديسمبر2007، ص ص:344-346.

الوقت والمسافة.[1] لهذا كان المركز القومي للتعليم العام في الجزائر هو أول المراكز التي اهتمت بتقسيم التعليم في الجزائر، والذي يعتمد على المراسلة والتلفزيون(التعليم عن بعد) في توصيل التعليم لفئات عديدة حرمت من التعليم، وقد اسهم المركز إسهاما كبيرا في تنشيط التعليم ومساعدة المتعلمين للوصول إلى مستوى الشهادة الثانوية العامة بتقديم دروس المقررات عن طريق المراسلة للذين لا يستطيعون تتبع الدروس في مؤسسة مدرسية.

أما عن تجربة جامعة التكوين المتواصل في التعليم عن بعد فقد أنشئت الجامعة في عام**1989** للعمل على تأهيل الشباب والعمّال، وتنمية مهارات العمل لديهم لاستيعابهم في المجتمع وخصوصا مهمّة، تسهل قبول الطلبة في الجامعة للحصول على شهادات عليا، وتعكس هذه التجربة اهتمام الجزائر بالتعليم عن بعد، واعتماده كأحد الحلول المقترحة لمشكلة حرمان من المتعلمين من مواصلة التعليم والتدريب المهني حيث بلغت في السنة الجامعية2013م3272 عرضا في الليسانس، و2252 عرضا في الماستر، 492 عرضا في الدكتوراه. كذلك قامت الدولة الجزائرية بإحداث شبكة جامعية واسعة إذ أصبح عدد المؤسسات الجامعية يفوق 90 مؤسسة تغطي كافة مناطق البلاد، كما تنصب جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال العمل على إقامة نظام متكامل لضمان الجودة والنوعية طبقا للمرجعيات القياسية الدولية وإرساء الحكامة الراشدة للمؤسسات الجامعية حتى تساهم في تحسين ترتيب الجامعة الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي.

العمل على تنمية الهيئة التدريسية لإطار محدّد لعملية الإبداع الجامعي والتنمية المجتمعة. والاهتمام بهذه الشريحة الجامعية هي من الحلول التي تحاول الجزائر من خلالها تحسين وتطوير منظومة التعليم العالي

[1]–حامدي صورية، المرجع السابق، ص:70

على أساس أنّها تمثل أحد المؤسسات التي تساهم في التنمية البشرية لمواجهة تحديات العصر.[1] وذلك من خلال:

- الإهتمام بالهيئة التدريسية لأهمية دورها في صنع المعرفة(البحث) وتوجيه الطلبة.
- محاولة رفع الحد الأدنى للأجور بحيث يكفل المستوى المعيشي المرضي للأساتذة كمكافأة لهم مقابل الجهد المبذول.
- توفير فرص النقل ومنح العلاوات وتقويم الوظائف.
- العمل على توسيع العلاقات الطيبة بين الأساتذة وبين الإدارة، ما يخلق جو الثقة والتعاون.
- توفير المناخ النفسي والإجتماعي الذي يشعرهم بالإطمئنان.

[1]-حامدي صورية، نفس المرجع، ص:71

خلاصة الفصل الثالث

كخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول، أنه نتيجة لمختلف التحديات الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية التي تواجهها إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر، إلا أنها تبذل كل جهودها في مساعيها نحو تطوير وتحسين التعليم العالي ذلك للإرتقاء بالجامعات الجزائرية إلى مصاف العالمية، من حيث الجودة ونوعية الموارد البشرية المؤهلة، لأنها تمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور. فإصلاح التعليم لن يتم بمجرد تبنينا لنظام تعليمي قد نجح هنا وهناك، بل هو عملية شاملة، يحضّر لها بشكل جيّد، ويشرك فيها كل المعنيين، وتوفّر لها كل شروط النجاح المادية منها والبشرية، وتنفذ بطريقة متدرجة، وتحظى بمتابعة واعية مستمرة، وتقييم مرحلي شامل وموضوعي تثمن فيه الإيجابيات، وتتدارك فيه النقائص والسلبيات.

الفصل الرابع

دراسة حالة
نظام ل.م.د في ملحقة مغنية
-جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان-

مقدمة الفصل الرابع

سنحاول بعد دراستنا للجانب النظري في الفصول الثلاث السابقة التطرق في هذا الفصل الى دراسة الحالة التطبيقية، وذلك بإسقاط المفاهيم النظرية وتجسيدها ميدانيا في ملحقة مغنية جامعة ابو بكر بلقايد.

ومن أجل ذلك قمنا بدراسة ميدانية كان الغرض منها جمع المعلومات الخاصة بالدراسة والتي تخدمها وهذا مادفعنا للقيام ب:

- الرجوع الى الوثائق الخاصة بالملحقة الجامعية مغنية
- اعداد استبيان خاص بالأساتذة بالملحقة الجامعية مغنية

ومن خلال هذا الفصل تم تقسيم الفصل الى مبحثين رئيسيين هما

- تقديم عام للملحقة الجامعية مغنية.
- الدراسة الميدانية لمعرفة *الدافع الذي أجبر الجزائر على تطبيق نظام ل.م.د كاستراتيجية إصلاحية*

المبحث الأول : تقديم عام لجامعة أبو بكر بلقايد – ملحقة مغنية –

نتطرق في هذا المبحث لتعريف جامعة أبو بكر بلقايد – ملحقة مغنية – ثم ننتقل لنتعرض للتطور التاريخي الذي عرفته وكذا تنظيمها ومهامها .

المطلب الأول : التعريف بجامعة أبو بكر بلقايد – ملحقة مغنية –

إن جامعة أبو بكر بلقايد تطورت عبر السنين وهذا ما زاد من أهميتها، إضافة إلى مجموعة الأبحاث العلمية المقدمة وصولا إلى التميز والتطور.

1- التعريف بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –[1]

بموجب المرسوم رقم 89-138 المؤرخ في 01 أوت 1989 المعدل والمكمل عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 95-205 المؤرخ في05 أوت 1995، ثم المعدل عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 98-391 المؤرخ في02 ديسمبر 1998. تأسست جامعة أبو بكر بلقايد لولاية تلمسان نتيجة لتطور طويل الامد.خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-1980، كان المركز الجامعي يقدم إمكانية مواصلة التعليم العالي في الجذوع المشتركة للعلوم الدقيقة والبيولوجيا فقط.ثم تطور التعليم بعد ذلك ليصبح أكثر تشعبا، وليغطي مع مرور السنوات مختلف الاختصاصات معطيا بذلك الفرصة للطالب لمتابعة كل دراساته الجامعية بتلمسان.وقد توسع هذا التعليم تدريجيا ليشمل قطاعات جديدة، مغطيا بذلك سنة بعد سنة سلسلة من الأدوار التكوينية ومعطيا الطلاب الفرصة لمتابعة جميع أطوار دراستهم والتخرج بتلمسان. زيادة على وضع أسس التعليم الجامعي بتلمسان، الأمر الذي لم يكن هينا نظرا للظروف الصعبة، يمكن حساب لصالح المركز الجامعي سابقا تخرج أول دفعات في العلوم الاجتماعية والانسانية باللغة الوطنية ابتداء من جوان 1984

في أوت 1984، تم وضع الخارطة الجامعية الجديدة وبالتالي تأسيس المعاهد الوطنية للتعليم العالي الأمر الذي نتج عنه من جهة السماح لبعض الشعب التي كانت تمثل أقسام بسيطة من أن تأخذ شكل معاهد، ومن جهة أخرى ظهور شعب جديدة. تتميز هذه المرحلة أيضا بإضافة التعليم من المستوى

[1] التعريف_بالجامعة www.univ-Tlemcen.dz/pages/87/

الخامس (شهادات الدراسات الجامعية التطبيقية: D.E.U.A) وكذا بجعل ما بعد التدرج في كل الشعب للمرة الأولى على مستوى تلمسان، وأخيرا بافتتاح ما بعد التدرج للمرة الثانية ابتداء من سنة 1991- 1992.

إنه ومن خلال هذه السنوات الخمسة العشر من التكوين ولدت جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كيان جديد غنية بفترة النضج هذه ومنفتحة على التحديات الجديدة.وتمتلك الجامعة الآن 08 كليات موزعة على خمسة أقطاب هي كالآتي : قطب إمامة، قطب شتوان، قطب الكيفان، قطب الطريق الجانبي الذي يعرف أيضا بالقطب الجديد وقطب ثكنة الميلود، والتي تضاف إليهم ملحقة مغنية .

2 – التعريف بالملحقة الجامعية مغنية [1]

الملحقة الجامعية بمغنية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، تهدف إلى توفير تكوين علمي ونوعي للطلبة في ميادين مختلفة. أنشئت بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في29 صفر عام 1427 الموافق ل 29 مارس 2009، فتحت أبوابها خلال الموسم الجامعي 2006-2007 لأكثر من 600 طالب .لتكون بذلك أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في هذه الدائرة. تقع الملحقة الجامعية بمغنية على بعد كيلو متر واحد من وسط المدينة، على الطريق الرابط بين بلديتي مغنية وبلدية الزوية، يحدها من الشمال أرض فلاحية ومن الجنوب المستثمرة الفلاحية الجماعية (EAC) دلهوم بن اعمر، ومن الغرب طريق جانبي، ومن الشرق منطقة حضارية، وتتربع على مساحة مقدرة ب :6هكتارات و78آرو13سنتآ.

توفر الملحقة الجامعية بمغنية لطلبتها تكوينا في الميادين التالية :

1 / ميدان العلوم القانونية والإدارية.

2 / ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3 / ميدان اللغة والأدب العربي.

وتحتوي الملحقة الجامعية على مجموعة من التجهيزات والهياكل والوسائل منها :

[1] جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–ملحقة مغنية–مصلحة المستخدمين–

- ❖ الإدارة مكونة من 15 مكتبا .
- ❖ مصحة مكونة من مكتب ومخبر.
- ❖ المكتبة مكونة من :

1– قاعة للأرشيف تستوعب 10000 كتابا .

2 – قاعة للمطالعة مكونة من طابقين : الطابق الأول يستوعب 200 طالب، والثاني يستوعب 150 طالب .

3 – مدرجان يستوعب كل واحد منهما 250 طالب .

4– قاعة للانترنيت 28 طالب .

5– قاعة لمخابر الإعلام الآلي 30 طالبا .

6 – قاعة للدروس في الإعلام الآلي 35 طالبا .

7 – 04 قاعات بيداغوجية .

8 – 15 مكتبا للأساتذة.

9 – 17 قسما 30 طالبا .

10 – مخبر تدريس اللغات الأجنبية يستوعب 30 طالبا .

وقد تم إنجاز وتسلم الشطر الثاني من 1000 مقعد بيداغوجي مما يشجع على فتح تخصصات علمية جديدة وستفتح شعبة العلوم والتكنولوجيا (جذع مشترك S.T) للسنة الجامعية 2015-2016 ويتكون هذا الشطر من الهياكل البيداغوجية التالية :

- ❖ 12 قاعة للدراسة ب 40 مقعدا.
- ❖ 12 مخبرا ب 25 مقعدا .
- ❖ مدرج واحد ب 300 مقعدا.
- ❖ 02 مدرج ب 200 مقعدا .
- ❖ 01 ادارة مكونة من :

1- 15 مكتبا للمستخدمين (16 م^2)

2- مكتب واحد للمسؤولين (40 م^2)

3- مكتب واحد للأمانة العامة (20 م2)

4- قاعة واحدة للاجتماعات (100 م2)

5- قاعة واحدة للانتظار والاستقبال (50 م2)

6- قاعة واحدة للأرشيف (50 م2)

7- قاعة واحدة للسحب (25 م2)

8- قاعة مكونة من :

* 04 مكاتب (16 م^2)

* جناح واحد للعمل (100 م^2)

* قاعة واحدة كبيرة للانتظار والاستقبال .

* قاعة واحدة للأرشيف (100 م^2).

* مراحض .

9- 20 مكتبا للأساتذة .

10 – مكتبة تتضمن :

* قاعة للدراسة 200 مقعد .

* قاعة للتوثيق .

* قاعة للبحث .

* جناح لتخزين الكتب .

* 04 مكاتب .

* قاعة للمعالجة التقنية .

* جناحا للاستقبال .

* قاعة استقبال .

* مراحيض .

11- قاعة تقديم الأطروحات والعرض .

12 – قاعة للإعلام الآلي 30 شاشة .

13 – قاعة للانترنيت 20 شاشة .

14 – مخزن لتخزين المواد .

15 – مصحة .

16 – ناد يتكون من مقهى وقاعة للاستقبال وقاعة للعرض .

3 – الطاقم الإداري والبيداغوجي :[1]

تتوفر الملحقة الجامعية بمغنية على نخبة من الكفاءات العلمية في التخصصات المتاحة، التي تشرف على تأطير طلتها، ومنحهم تكوينا حسب احتياجاتهم، ووفق مساراتهم وتخصصاتهم كما استقطبت الملحقة العديد من الأساتذة حسب الميادين التي يتوفر عليها وهذا كما يلي :

الجدول رقم 01 : عدد الأساتذة في الملحقة الجامعية–مغنية–

الأقسام	الأساتـذة الدائمـــون					الأساتذة المؤقتون	المجموع
	أستاذ مساعد صنف ب	أستاذ مساعد صنف أ	أستاذ محاضر صنف ب	أستاذ محاضر صنف أ	أستاذ التعليم العالي		
قسم اللغة العربية وآدابها	02	08	07	05	01	03	27
قسم العلوم القانونية والإدارية	01	10	01	/	/	16	28
قسم العلوم	07	14	04	04	/	4	33

[1] جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان–ملحقة مغنية–مصلحة المستخدمين–

الاقتصادية							
قسم العلوم والتكنولوجيا	11	03	03	/	01	01	19
							97

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

أما بالنسبة للهيكل الإداري للملحقة فهو متميز، يسهر على السير الحسن والمستمر للمرفق الجامعي وهو موزع كالآتي :

الجدول رقم 02 : الموظفون الإداريون الدائمون حسب الرتب

الرقم	الرتبة	العدد
01	مهندس دولة في الإعلام الآلي	01
02	متصرف	04
03	ملحق بالمكتبة الجامعية	04
04	وثائقي أمين محفوظات	01
05	مساعد وثائقي أمين محفوظات	01
06	تقني سامي في الصحة	01
07	تقي سامي في الإعلام الآلي	02
08	محاسب إداري رئيسي	02
09	ملحق إداري	02
10	عون إداري رئيسي	01
11	كاتبة مديرية	02
12	عون إداري	01
13	كاتبة	01
14	عون تقني للمكتبة الجامعية	01

15	عامل مهني من الصنف 03	01
المجموع		26

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.الجدول رقم03 : العمال المتعاقدون لمدة غير محددة

الرقم	الرتبة	العدد
01	**عامل مهني من المستوى الثالث**	**02**
02	**عامل مهني من المستوى الأول حارس**	**28**
03	**عامل مهني من المستوى الأول منظفة**	**09**
04	**عامل مهني من المستوى الأول سباتي الصيانة**	**01**
المجموع		**40**

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

الجدول رقم 04: تطور عدد الطلبة من2007 إلى 2016

عدد الطلبة المسجلين	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013		2015-2014		2015-2016	
الليسانس/ماستر	كلاسيك	كلاسيك	كلاسيك	كلاسيك	ل.م.د	كلاسيك	ل.م.د	كلاسيك	ل.م.د	ماستر	ل.م.د	ماستر	ل.م.د	ماستر	ل.م.د
اللغة والأدب العربي	450	541	580	355	90	199	136	199	136		251	118	254	174	361
العلوم التجارية	255	386	432	243	193	161	276	161	276		405	280	443	347	425
الحقوق	288	416	435	307	144	158	262	158	262	52	361	155	370	220	352
محاسبة وجباية	35	35	00	-	-	-	-	-	-	-		-	00	-	-
علوم وتكنولوجيا	00	00	00	-	-	-	-	-	-	-	00	-	00	-	131
المجموع	1028	1378	1447	905	427	518	673	518	674	52	1017	553	1067	741	1269
				1332		1191		1192		1069		1620		2010	

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016 .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للملحقة الجامعية مغنية [1]

تتوزع الموارد البشرية على هرم الهيكل التنظيمي للجامعة أفقيا وعموديا ويتحدد عددهم حسب حجم الجامعة، إلا أن هناك اتجاها واسعا لزيادة الأفراد المؤطرين والإداريين، وفي الجامعة ترى في الهرم الهيكلي أعلى منصب كمدير عام ورؤساء عمال، ثم في أسفل الهرم نجد العمال الشغيلة . أي أن الموارد البشرية موزعة إلى ثلاث مستويات : العلوي ويشمل الإدارة العليا وتتمثل في المدير العام ومجلس الإدارة، المتوسط ويتمثل في مختلف المستويات الوسطى، وفي الأخير المستوى الأدنى نجد العمال المشتغلين وسنعرض المستويات بصفة عامة ثم بصفة خاصة وهذا موضح كما يلي :

الشكل رقم (08):الهيكل التنظيمي الرسمي للملحقة الجامعية–

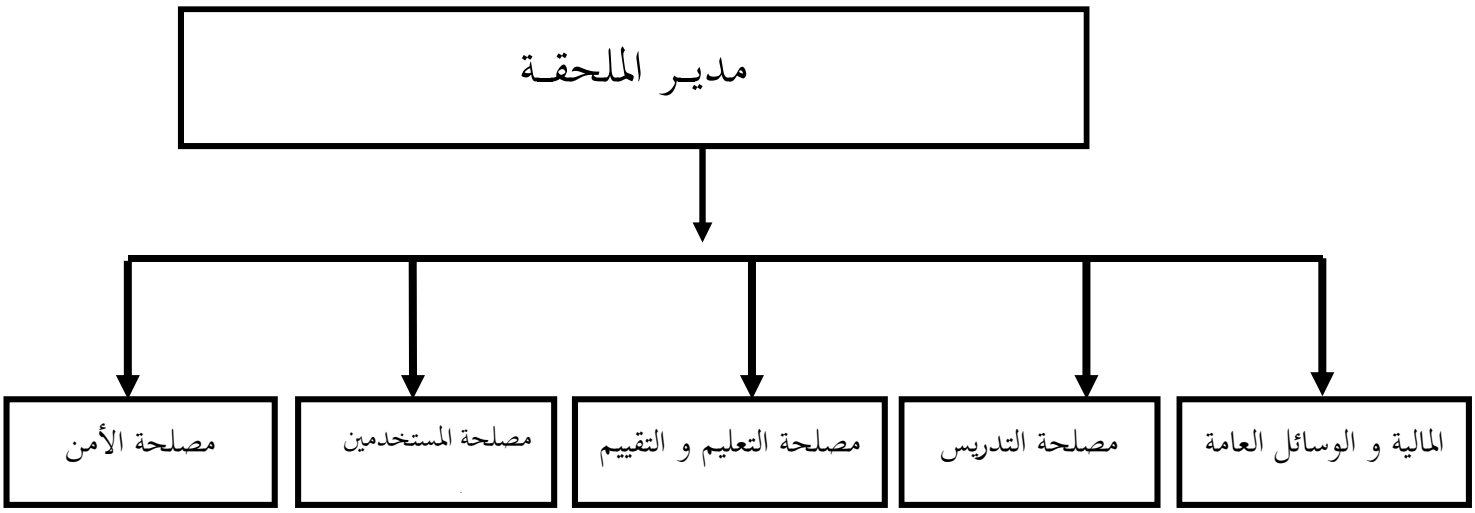

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

[1] جامعة أبو بكر بلقا يد–تلمسان–ملحقة مغنية–مصلحة المستخدمين–

الشكل رقم(09):الهيكل التنظيمي لمصلحة المستخدمين

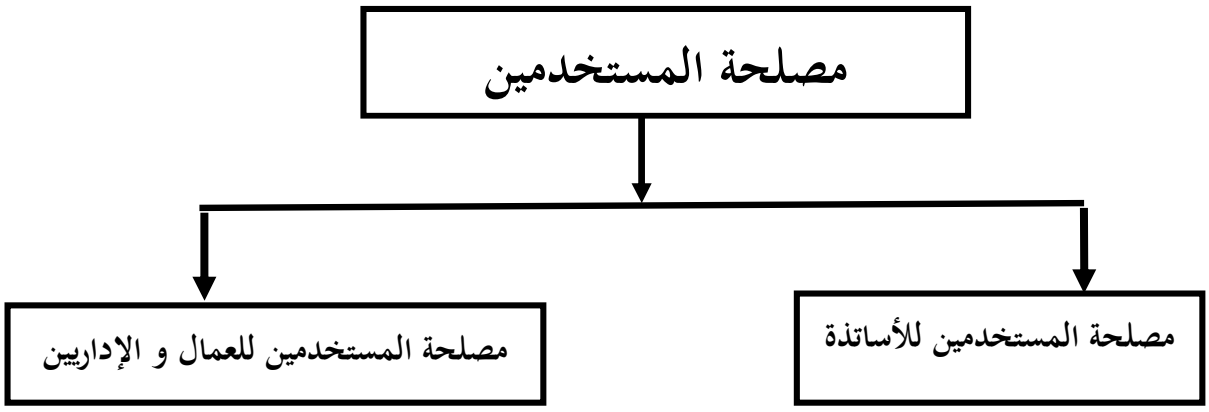

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

الشكل رقم(10):الهيكل التنظيمي الخاص بنيابة المدير للبيداغوجيا.

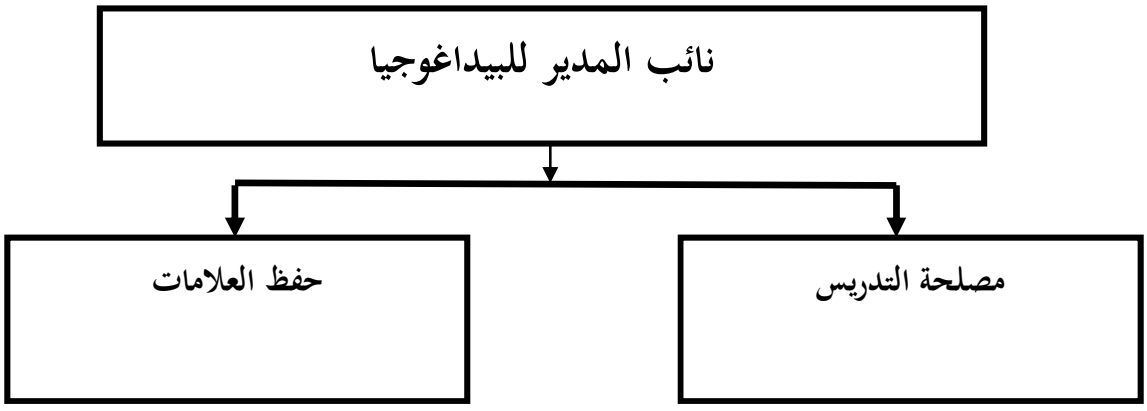

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

الشكل رقم(11): الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة التدريس.

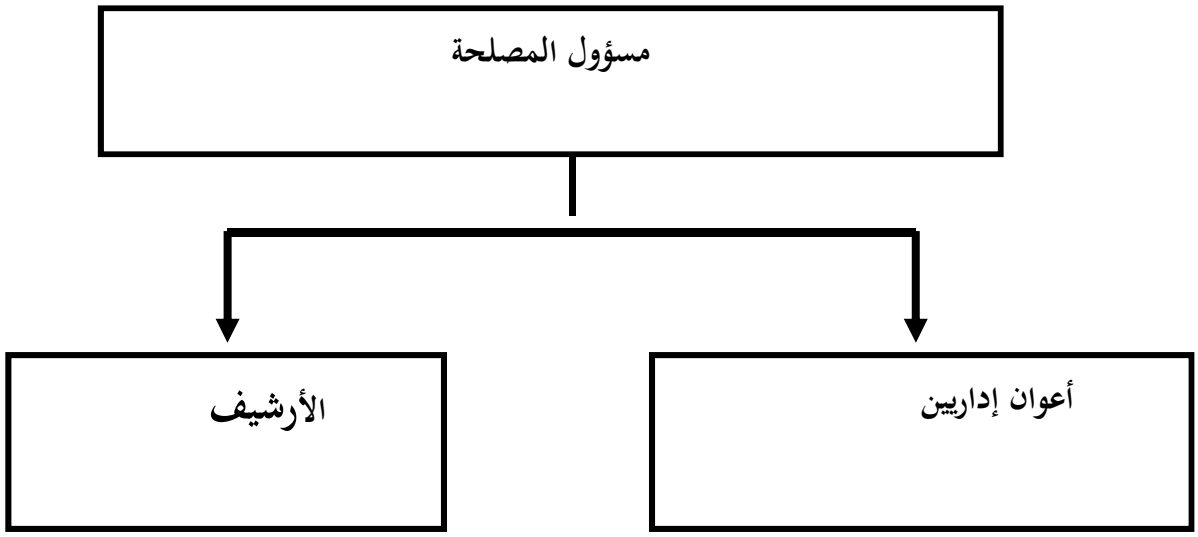

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

الشكل رقم(12):الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة حفظ العلامات

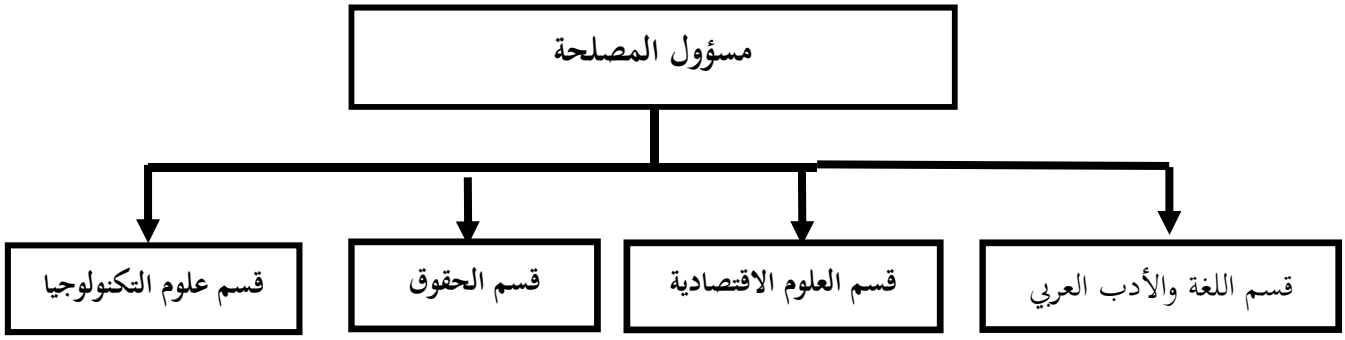

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

.

الشكل رقم(13):الهيكل التنظيمي الخاص بخلية الإشراف

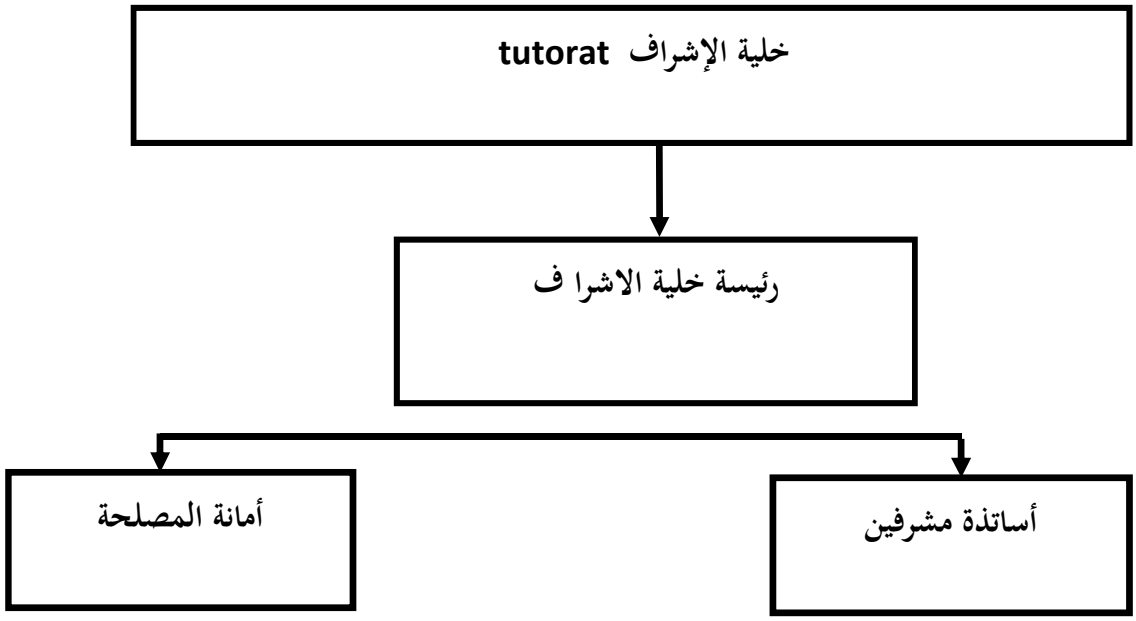

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016

الشكل رقم(14):الهيكل التنظيمي الخاص بالمكتبة

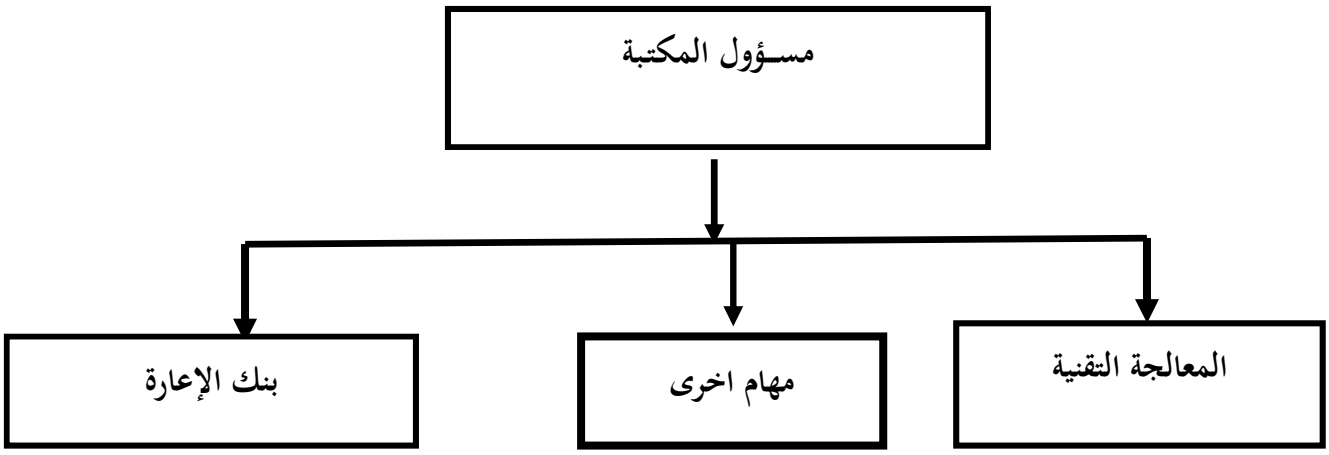

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية– 2016 .

الشكل رقم 15:الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المالية والوسائل العامة

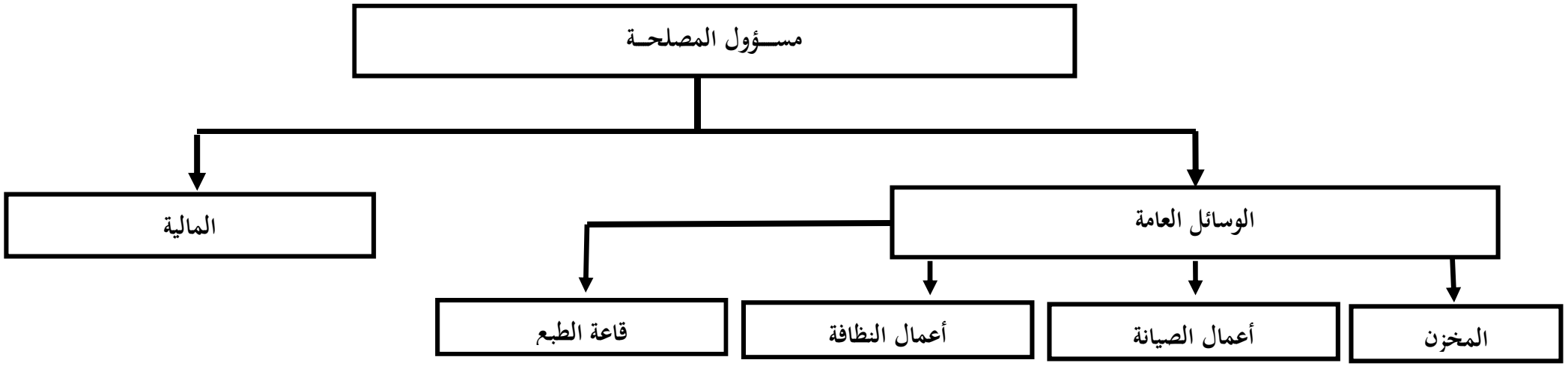

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016 .

الشكل رقم (16): الهيكل التنظيمي الخاص ب الأقسـام

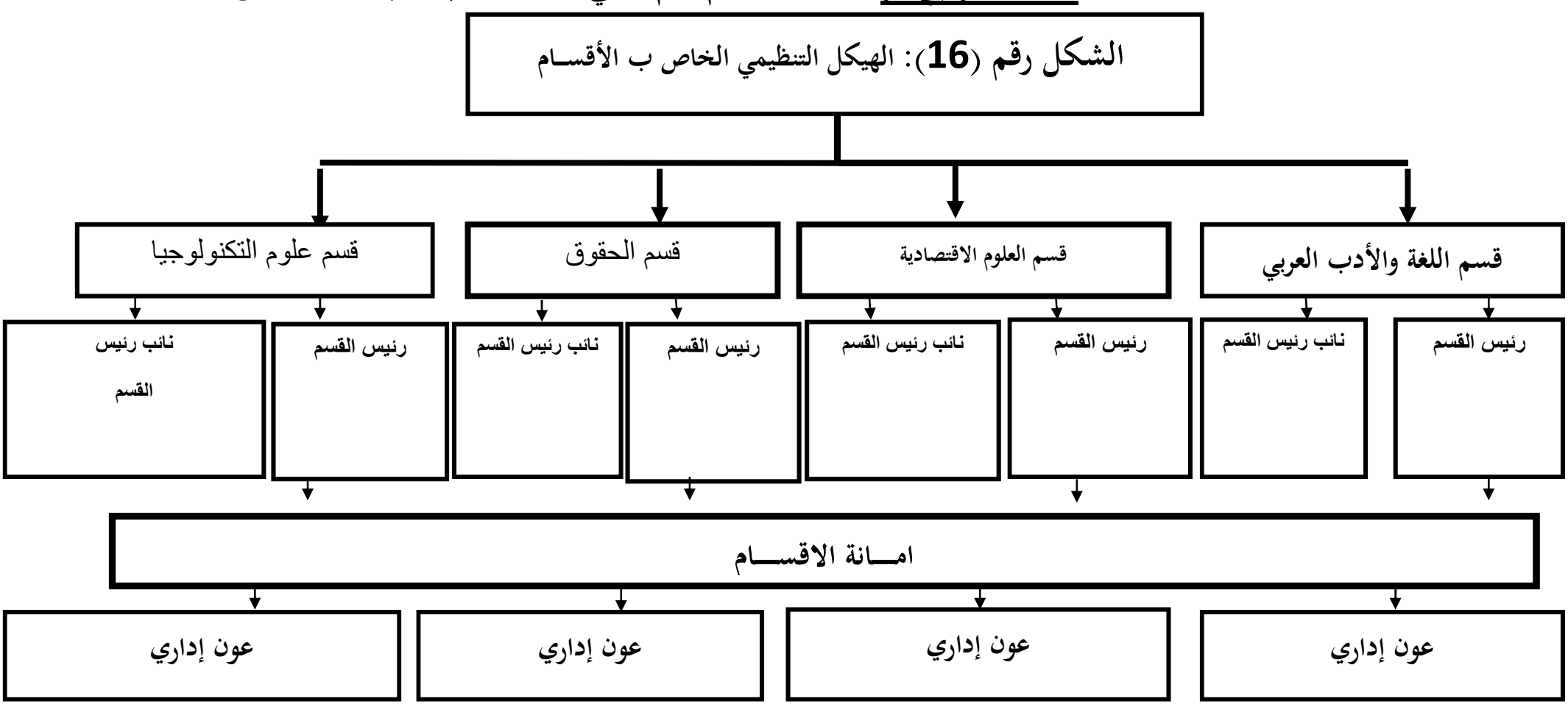

المصدر : معطيات من مصلحة المستخدمين لجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–ملحقة مغنية–2016 .

المطلب الثالث : وظائف ومهام الملحقة الجامعية مغنية

إن الملحقة الجامعية تتبنى عدة وظائف ومهام في مسارها وهذا من أجل السير الحسن والجيد داخل الملحقة.

1 – **وظائف الملحقة الجامعية مغنية** [1]: هناك عدة وظائف تتمثل في :

أ – **البحث العلمي** :

يعتبر البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان التعليم الجامعي، له دور كبير في ترقية البحث العلمي من حيث تنمية المعرفة وتطويرها، قد يأخذ الطابع النظري أو التطبيقي أو الجانبين معا، وقد تم الدراسة على مختلف القطاعات. وباعتبار الجامعة هي مجال تخصصات مختلفة في كل ميادين المعرفة الأدبية والعلمية، هذه الدراسات تساهم بصورة أو بأخرى في كشف المشاكل التي يشهدها أي قطاع، ومن ثم فالباحث يعمل حسب هدف بحثه إلى محاولة معالجة الاختلالات أو اقتراح الحلول المبدئية بصفة عامة . وبالتالي فإن البحث العلمي ضروري لنمو المعرفة وتقدمها ونشرها خاصة البحوث والدراسات التطبيقية.

ب – **التنشيط الثقافي والفكري**

يعتبر نشر العلم والثقافة ضمن رسالة الجامعة من خلال تزويد الطالب بالعلوم النظرية والتطبيقية ولا يقتصر هذا التنشيط على المجتمع الداخلي للجامعة فقط، بل يتعداه إلى المجتمع الخارجي.

ج **إعداد القوى البشرية**

قد تساهم الجامعة في تنمية الاقتصاد والمجتمع وإن كان ذلك إما على المدى الطويل أو المتوسط . وتكون نتيجة الجامعة إخراج إطارات وكفاءات بالمواصفات والشروط المطلوبة في سوق العمل وفي مختلف القطاعات (اجتماعية واقتصادية) يؤدي إلى رفع مردوديتها في حال الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مصلحة المستخدمين.

2 – **مهام الملحقة الجامعية مغنية** [1]

تتمثل مهام الملحقة الجامعية مغنية والمنشأة حسب القرار الوزاري المشترك والمؤرخ في : 29 صفر عام 1427 الموافق ل 29 مارس 2006. وهي كما يلي :

- ❖ تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- ❖ تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث .
- ❖ المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها .
- ❖ المشاركة في التكوين المتواصل .
- ❖ المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- ❖ المشاركة في دعم القرارات العلمية الوطنية .
- ❖ المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
- ❖ تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني .

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مصلحة المستخدمين.

المبحث الثاني:تطبيق نظام ل.م.د في ملحقة مغنية–جامعة تلمسان–

يمثل المبحث الثاني في دراسة ميدانية يتضمن تقديم استبيان للأساتذة بالملحقة الجامعية مغنية والذي يحتوي على 15 سؤالا.

المطلب الأول: الدراسة الإستطلاعية.

تعتبر الدراسة الإستطلاعية تمهيدا للدراسة النظرية وتتمثل في:

1-أهداف الدراسة:

- ✓ معرفة أوضاع هذا الإصلاح وما يمكن أن يضاف إلى هذا النظام الجديد(ل.م.د) للرفع من فعاليته.
- ✓ التعرف على أفكار وآراء أساتذة ملحقة مغنية نحو تطبيق نظام ل.م.د.
- ✓ فتح مجال الدراسة من أجل وصول البحث إلى ما هو أحسن.

2-إختيار العينة:

عينة الدراسة الإستطلاعية عبارة عن عينة عشوائية وتعتبر ممثلة للمجتمع المدروس.

-اشتملت عينة الدراسة على80 أستاذ موزعين كالتالي:

1. الأساتذة(أستاذ مساعد ب–أستاذ مساعد أ–أستاذ محاضر ب–أستاذ محاضر أ– بروفيسور).

3-طرق جمع المعلومات:

تم إجراء الدراسة الإستطلاعية بالإعتماد على تقنية تحليل الإستبيان وذلك باعتبار أن حجم العينة المدروسة لم يكن كبيرا نظرا لصعوبة القيام بالإستقصاء فإن عملية جمع البيانات تمت بالإعتماد على الطرق التالية:

1. توزيع جزء من الاستبيانات على مستوى(إدارات وأساتذة الملحقة الجامعية مغنية). حيث يتم تقديم الإستبيان للشخص المسؤول ويطلب منه ملئ الاستبيان وإعادته مع تقديم الشرح له.

2. جمع الاستبيانات.

4- مضمون الدراسة:

تمحورت الاستبيانات التي تم توزيعها حول مجموعة من الأسئلة:

السؤال المغلق: – سؤال مغلق: ذو إجابة واحدة: نعم أو لا.

- سؤال مغلق ذو إجابات متعددة: (نعم، لا، نوعا ما)
- السؤال المغلق المفتوح: فيه يتم تقديم إجابات بديلة للسؤال ويترك له في نهاية الإجابات الفرصة لتحديد جزئية معينة أخرى.

5- نتائج الدراسة:

بعد تحليل الاستبيان وتنظيم مختلف الإجابات تمكنا من استخلاص مجموعة من النتائج التي اعتبرها المستجوبين أنها اتجاهات مهمة من أجل تقييم تجانس مضامين هذا النظام .

- ✓ معظم الأساتذة لم يبدو دافعية كبيرة اتجاه النظام الجديد ل.م.د.
- ✓ معظم الأساتذة يؤكدون أن النظام الكلاسيكي لا يزال مرسخا في أذهانهم وأن فكرة الإنتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد كانت متسرعة.
- ✓ الأغلبية يؤكدون أن عملية الإصلاح لابد من إعطائها الفرصة والمدة الكافيتين بالإضافة إلى الشجاعة و الإرادة القوية لتحقيق الكفاءة والجودة لهذا النظام.
- ✓ الأغلبية يرون بأن الوصاية(المرافقة) يحتاجها الطالب إذ ترفع من حظوظ نجاحه وتقلل من نسبة رسوبه.

المطلب الثاني: الإطار العام للدراسة.

يتمثل الإطار العام للدراسة فيما يلي:

1-**تحديد مشكلة البحث:**

✓ تتمثل اشكاليتنا في الأسباب التي جعلت الجامعة الجزائرية تغيّر نظام التعليم من الكلاسيك إلى ل.م.د و العقبات التي واجهتها في تطبيقه؟

2- أهداف البحث:

✓ معرفة مدى إقتناع الأساتذة بالنظام الجديد ل.م.د.

✓ معرفة أهم التحديات التي وقفت في طريق هذا النظام.

✓ محاولة معرفة إلى أي مدى تساهم الوصاية (المرافقة) في الرفع من نسبة نجاح الطالب.

3- تحديد مجتمع الدراسة والعينة:

بما أن دراستنا كانت في الملحقة الجامعية مغنية فقد استهدفت الأساتذة.

4- إعداد الإستبيان:

تم إعداد الإستبيان باللغة العربية من أجل تسهيل عملية الفهم وتضمن جزء واحد وهي:

* أسئلة خاصة بالأساتذة مرفقة ببياناتهم الشخصية.

5- توزيع استمارة الاستبيان:

قمنا بتوزيع مجموعة من الاستبيانات مست80 أستاذ ، استغرقت المدة حوالي 20 يوما من أجل الإجابة.

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الاستبيان.

إنّ عملية تحليل النتائج محصورة في مجتمع يتكون من فئات مختلفة من العاملين داخل الملحقة الجامعية مغنية من أساتذة بمختلف رتبهم وأقسامهم "العلوم الإقتصادية، الأدب العربي، الحقوق، العلوم والتكنولوجيا ، وبعد عملية جمع الاستبيانات الموزعة على أفراد العينة، تأتي عملية تحليل وعرض النتائج المتوصل إليها. وقد اعتمدنا في عملية التحليل على ما يلي:

- ✓ عرض الجداول الإحصائية للإجابات.
- ✓ تمثيل النسب المئوية لنتائج الاستبيان بدوائر نسبية.
- ✓ الإعتماد على المنهج التحليل الوصفي ويعرف هذا الأخير بأنه:"المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حادثة أو قضية موجودة حاليا يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة الموضوع.
- ✓ الإعتماد على برنامج EXCEL.

والجدول التالي يبين العينة النهائية المحصل عليها والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم(05) : عدد أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	عدد أفراد العينة
أستاذ مساعد ب	16
أستاذ مساعد أ	15
أستاذ محاضر ب	08
أستاذ محاضر أ	11
بروفيسور	00
المجموع	50

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الإستبيان.

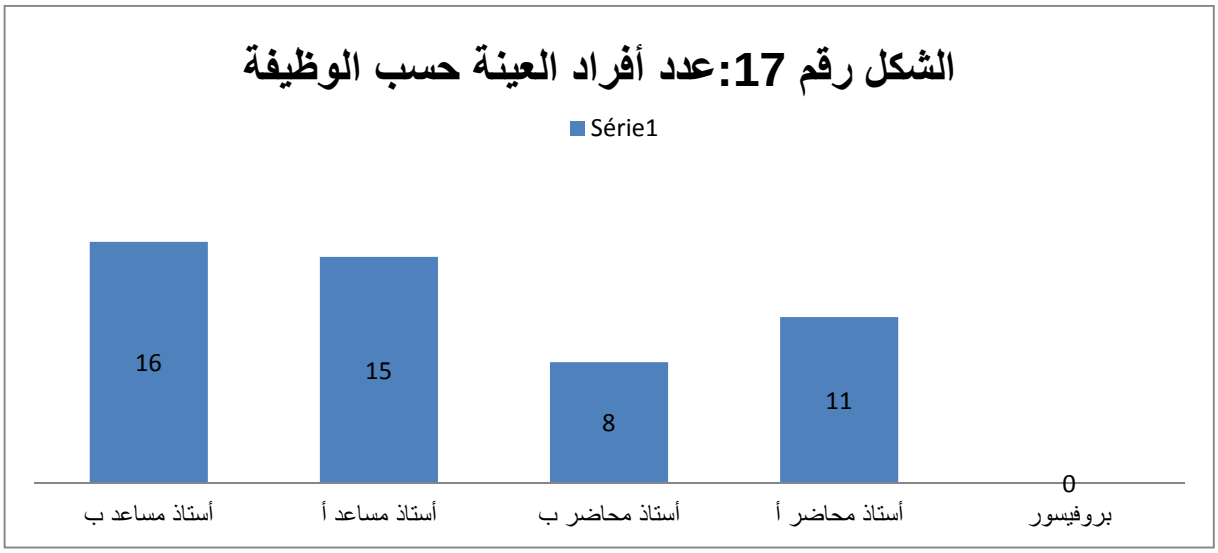

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم07

- **البيانات الشخصية الخاصة بالأساتذة.**

أمامنا مجموعة من الفقرات التي سوف نتم تفريغها على كل فرد من العينة وتحليلها وهذا كما يلي:

1-الجنس: كانت الإجابة في هذه الفقرة كما يلي:

الجدول رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الجنس.

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	22	28	50
النسبة	%44	%56	%100

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل رقم 18: التمثيل البياني بالدائرة النسبية للجنس.

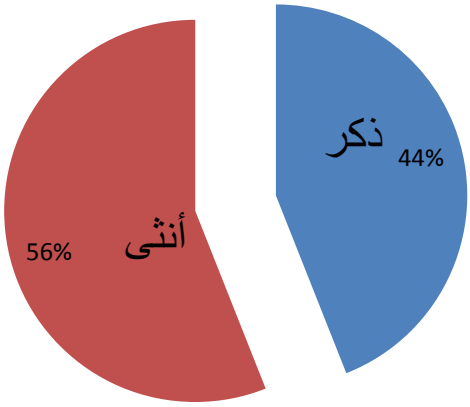

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم08

يظهر لنا من خلال الشكل أن نسبة الإناث والمتمثلة ب 56% أكبر من نسبة الذكور المتمثلة ب 44%، وهذا راجع لحب العنصر النسوي لوظيفة التعليم والعمل في أماكن التربية والتعليم و هذا راجع كذلك لطبيعة وثقافة المجتمع الجزائري المنحاز لهذه الوظائف، إضافة إلى المساهمة في تطوير قدراتها ومؤهلاتها العلمية.

2-**السن**: تمثلت الإجابة لأفراد العينة كالآتي:

الجدول رقم(07):توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية%
22-20	/	%0
25-23	02	%4
26فما فوق	48	%96
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

شكل 19: التمثيل البياني بالدائرة النسبية للسن

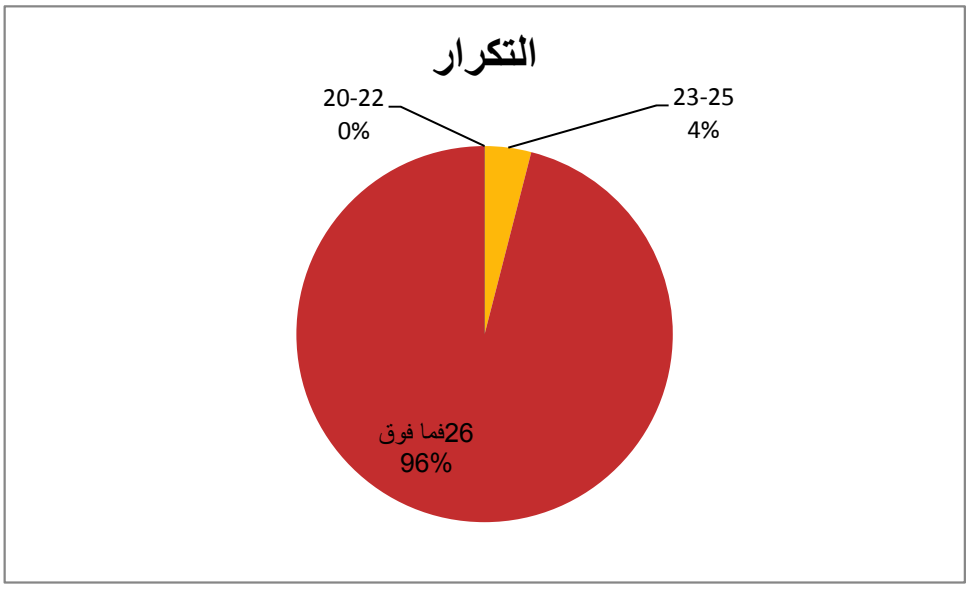

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم07

نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية أفراد المجتمع أعمارهم فوق 26 سنة والتي تتمثل نسبتهم ب 96% ، بينما الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 23 -25 تتمثل نسبتهم ب 4%فقط، وبالتالي نسبة الفئة الثانية ضئيلة عن الفئة السابقة إلا أنّ كلا الفئتين تعتبر فئات أعمار شبابية ذات درجة عالية من العطاء.

3-**التخصص**: كانت الإجابة كما يلي.

الجدول رقم(08) توزيع العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
علوم إقتصادية	16	%32
حقوق	14	%28
آداب	12	%24
علوم تقنية	08	%16
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان

شكل 20: التمثيل البياني بالدائرة النسبية للتخصص

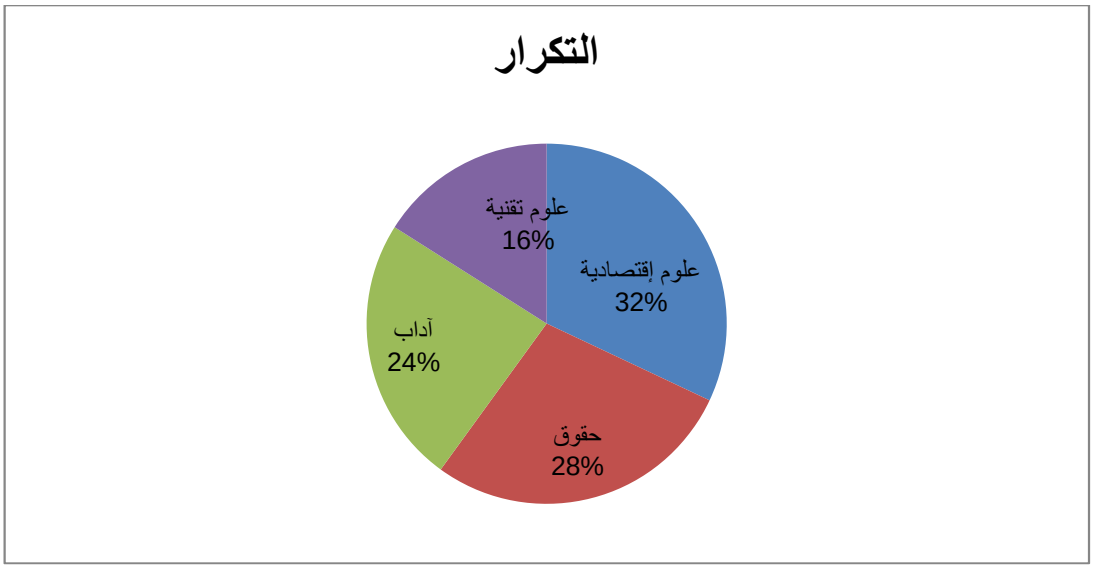

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم08

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النسبة الأعلى لذوي العلوم الإقتصادية (16)أستاذ بنسبة 32% ، أما الرتبة الثانية ب 14 أستاذ تخصصهم حقوق والتي قدرت نسبتها ب 28%. أما الرتبة الثالثة ب 12 أستاذ وتخصصهم آداب و كانت نسبتهم ب 24% أما الرتبة الأخيرة فتشمل أساتذة علوم تقنية و التي بلغت نسبتهم ب 16%.

1-موقف الأساتذة من نظام الألمدي مقارنة بالنظام الكلاسيكي

الجدول رقم(09) : النسب المئوية لإجابات الأساتذة وموقفهم من نظام ل.م.د مقارنة بالنظام الكلاسيكي.

السؤال01	التكرار	النسبة
نعم	40	%80
لا	10	%20
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

شكل 21: التمثيل البياني بالدائرة النسبية عن موقف الاساتذة من نظام ل م د مقارنة بالنظام الكلاسيكي

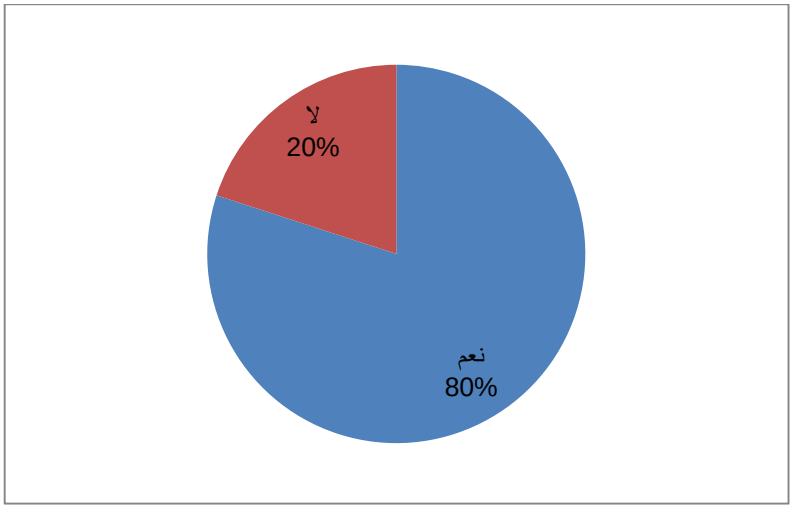

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم09

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الأساتذة لم يبدو دافعية كبيرة اتجاه هذا النظام الجديد بسبب عدم تكوينهم ومعرفتهم الجيّدة بكيفية تطبيقه ، إلى جانب نقص التحضير له وضيق الوقت ونقص الإمكانيات لهذا النظام إذ بلغت نسبة المستجوبين الذين يفضلون النظام الكلاسيكي 80% في حين يرى البعض الآخر بأن الإصلاح الجديد أحسن لمواكبة التطورات العالمية في الميدان الجامعي والتي بلغت نسبتهم 20%.

2- سبب تغيير نظام التعليم الجامعي إلى نظام (ل.م.د.)

الجدول رقم10: النسب المئوية عن سبب تغيير نظام التعليم الجامعي إلى نظام الألمدي.

أسباب تغير نظام التعليم الجامعي.	التكرار	النسبة
العولمة والتأثر بالدول الأروبية.	34	%68
تكوين إطارات حسب إحتياجات السوق.	06	%12
عدم الإعتراف بالشهادة الجزائرية كنتيجة لعدم استكمال المقررات الجامعية بسبب التوقفات المتكررة عن الدراسة.	05	%10
من أجل توحيد النظام التعليمي الجامعي مع التوجهات العالمية وكذلك رفع كفاءة الطالب الجامعي.	05	%10
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل رقم 22: التمثيل البياني بالدائرة النسبية عن سبب تغيير نظام التعليم الجامعي إلى نظام الألمدي

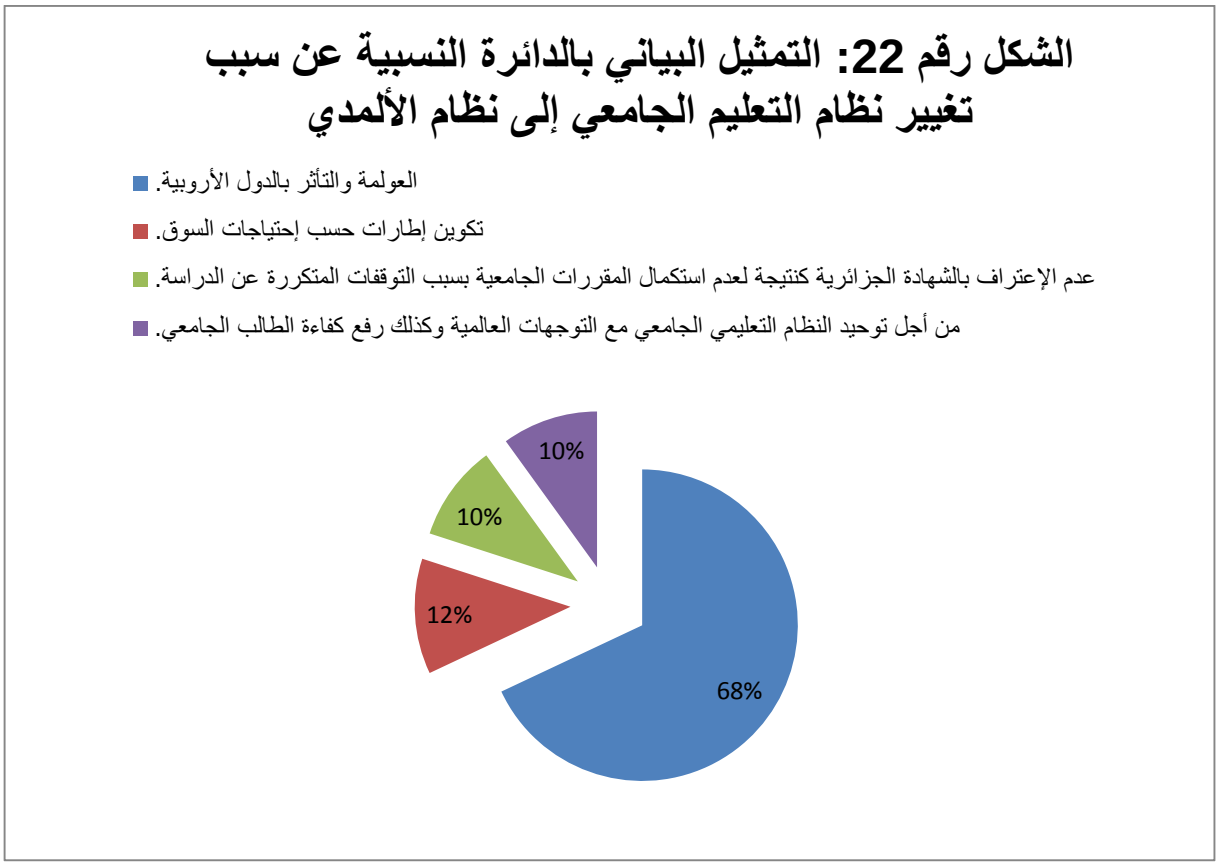

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم10

يظهر من خلال الشكل 02 أنّ سبب تغيير نظام التعليم الجامعي إلى نظام (ل.م.د) حسب رأي الأساتذة يعود بالدرجة الأولى إلى العولمة و التأثر بالدول الأروبية وقدر ذلك بنسبة 68%، في حين يرى بعض الأساتذة أن سبب التغيير هو تكوين إطارات حول إحتياجات السوق و بلغت نسبتها ب 12%. أما نسبة 10 % من مجموع الأساتذة ترى بأنّ سبب التغيير هو عدم الإعتراف بالشهادة الجزائرية كنتيجة لعدم استكمال المقررات الجامعية بسبب التوقفات المتكررة عن الدراسة. ونسبة أخرى بلغت نسبتها هي أيضا ب 10 % والتي أرجعت ذلك لتوحيد النظام التعليمي الجامعي مع التوجهات العالمية ورفع كفاءة الطالب الجامعي.

3- التسرع في إتخاذ قرار الإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد الألمدي في الجزائر.

الجدول رقم(11): النسب المئوية حول التسرع في إتخاذ قرارالانتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد الألمدي في الجزائر

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	41	%82
لا	09	%18
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

شكل 23: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول سرعة الانتقال من نظام كلاسيكي الى نظام ل م د

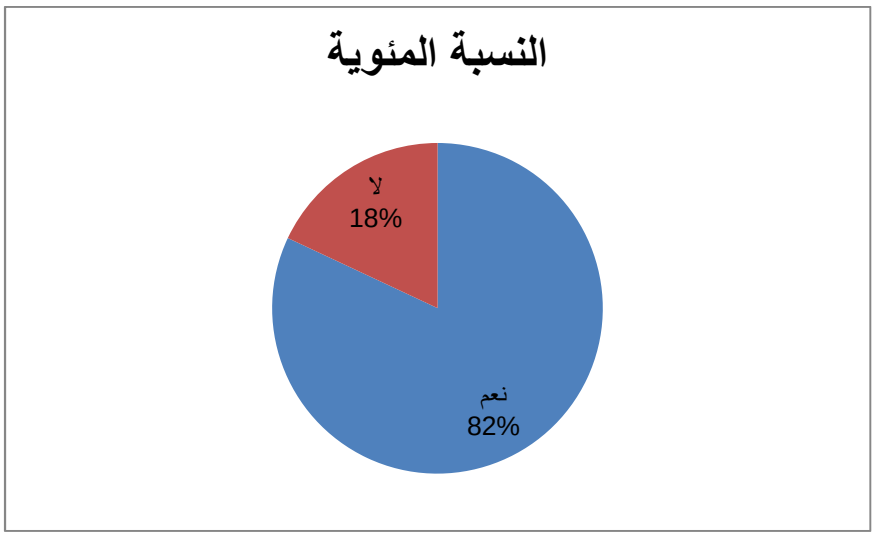

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(11).

من خلال الشكل نلاحظ أن جلّ المستجوبين يؤكدون أنّ الإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد ل.م.د في الجزائر كان متسرعا، و قد يعود السبب لعدم التحضير المادي و البشري والإعلامي الجيّد له، بالاضافة إلى أنّ النظام القديم مزال مرسخا في أذهان الطلبة والأساتذة، إذ بلغت نسبة المستجوبين الذين تردت إجابتهم ب نعم 80%، بينما 20% أجابو ب لا.

4-حقيقة تطبيق نظام الألمدي شكلا ومضمونا، أم شكلا فقط.

الجدول رقم12:النسب المئوية حول حقيقة تطبيق نظام الألمدي شكلا ومضمونا،أم شكلا فقط.

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
طبق شكلا فقط	44	%88
طبق شكلا و مضمونا	06	%12
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

شكل 24: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول تحقيق تطبيق نظام ل م د شكلا ومضمونا او شكلا فقط

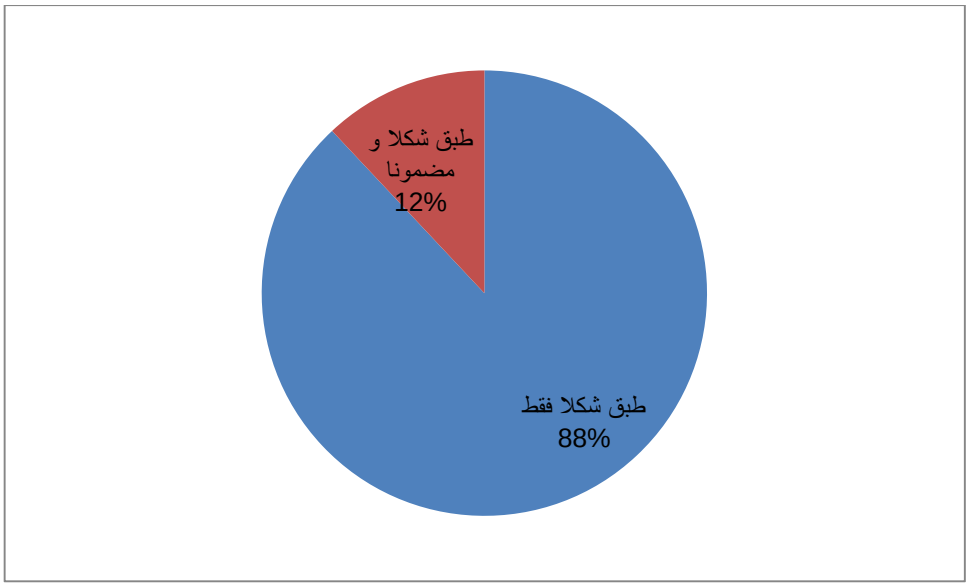

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 12

من خلال الشكل أعلاه لاحظنا نسبة 97% من أفراد العينة كانت إجابتهم بأن نظام ل.م.د طبق شكلا فقط، أي لم يكن هناك تطبيقا صارما لمبادئ هذا الإصلاح بمعني كان فيه إختزالية لمضمون هذا النظام، وأما نسبة 3% فكانت إجابتهم بأن النظام طبق شكلا و مضمونا.

5-التكوين الذي تلقاه الأساتذة في نظام الألمدي.

الجدول رقم13 : النسب المئوية حول إن تلقى الاساتذة تكوينا في نظام الألمدي أم لا

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	06	%12
لا	44	%88
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الاستبيان.

الشكل 25: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول ان تلقى الاساتذة تكوينا في نظام ل م د أم لا

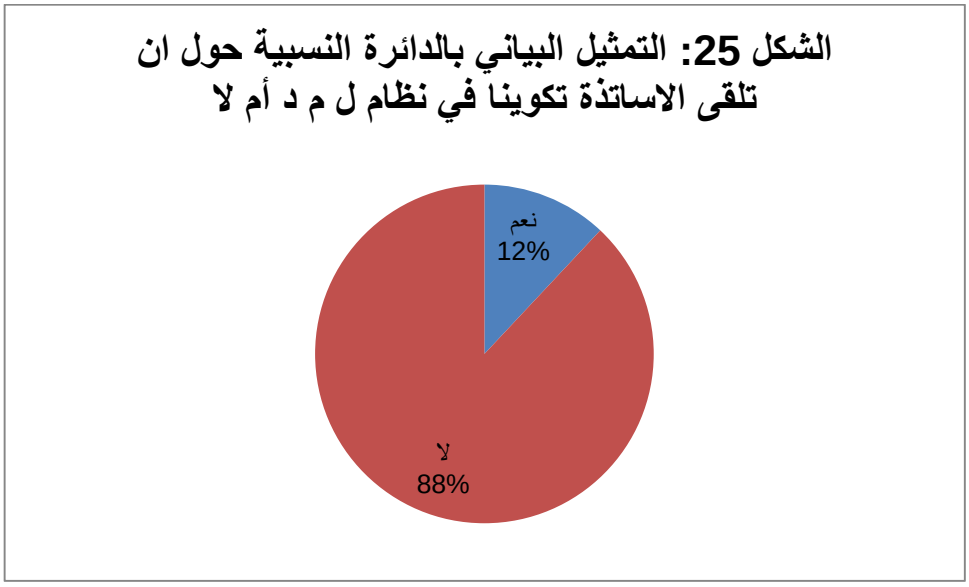

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 13

من خلال الجدول يتبيّن لنا أن معظم الأساتذة في المركز الجامعي مغنية لم يتلقو تكوين بخصوص هذا النظام، حيث يظهر جليّا أن نسبة 88% لم تتلقى أي تكوين خاص حول النظام وقد يعود ذلك لعدم الإعداد له و دراسته بالشكل الكافي، بالإضافة إلى أن بعض الأساتذة أجابوا إلى أن التكوين كان حصري ولم يكن حتى تكوينا بل كانت هناك أيام تحسيسية في كيفية حساب المعدلات و توزيع المقاييس في الوحدات و هذا راجع لعدم وجود مختصين في LMD في الجزائر مما أدى إلى نقص المعلومة بخصوصه وبالتالي لا يوجد هناك تكوين متخصص. في حين أجاب باقي الأساتذة بأنهم تعرضوا إلى

تكوين تناول طرق تطبيق هذا النظام الجديد، وقد بلغت نسبتهم 12% وذلك من خلال تربصات و لقاءات يقوم بها الأساتذة (البعد الشخصي)

6-الإمكانيات ونظام الألمدي.

الجدول رقم14: النسب المئوية حول التمثيل البياني بالدائرة النسبية إن كانت الإمكانيات متوفرة لتطبيق نظام ل م د

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
الامكانيات متوفرة	19	%38
الامكانيات غير متوفرة	28	%56
نوعا ما	03	%6
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل 26: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول ان كانت الامكانيات متوفرة لنظام ل م د أم لا

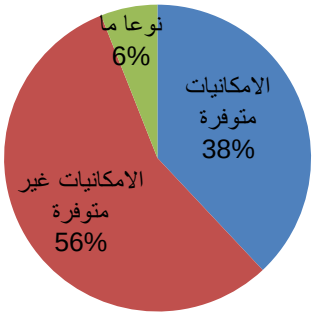

المصدر :من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم14.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن ما نسبته 56% أجابو بعدم توفر الإمكانيات وقد يرجع ذلك لعدم التحضير والدراسة الجيّدة لإمكانيات الكليات حول إمكانية تطبيق مثل هذا النظام، بالإضافة إلى أنّها إمكانيات بيداغوجية كثيرة و متعددة ومتخصصة قد تعجز الميزانية عن تغطيتها في الوقت الحالي. إلى

جانب أن الوزارة بالرغم من إلحاحها على أهمية تطبيق هذا النظام الجديد فإنّها لم تسخر له بعد ما يحتاجه من تجهيزات كبيرة. في حين أجاب 38% من الأساتذة أن الإمكانيات متوفرة. وما نسبته 6% كانت إجابتهم ب نوعا ما.

7-تحقيق الجودة أو الكفاءة لنظام الـ ل.م.د

الجدول رقم15: النسب المئوية حول إمكانية تحقيق الجودة أو الكفاءة لنظام ل م د

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%70
لا	15	%30
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل 27: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول امكانية تحقيق الجودة أو الكفاءة لنظام ل م د

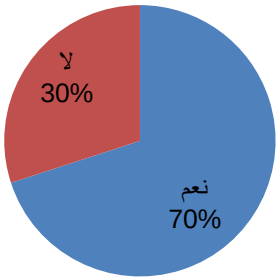

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم15.

نلاحظ مما سبق أن نسبة 70% من المستجوبين كانت إجابتهم حول إمكانية تحقيق الجودة أو الكفاءة لنظام ل.م.د ب نعم ، إلا أنه يتطلب إرادة قوية وشجاعة من أجل توفير كل من الشروط العلمية و البشرية و المادية والإعلامية و التي تتطلبها عملية الإصلاح، و أنه ضروري إعطاء لهذا النظام

الفرصة و المدة الكافيتين و توفير شروط إنجاحه. أما نسبة 30% فكانت إجابتهم ب لا إزاء إمكانية تحقيق الجودة أو الكفاءة للنظام الجديد.

8-مدى مساهمة نظام الألمدي في تغيير الممارسات المهنية للأساتذة.

الجدول رقم16:النسب المئويةحول مدى مساهمة نظام الألمدي في تغيير الممارسات المهنية للأساتذة

السؤال	التكرار	النسبة المئوية.
نعم	34	%68
لا	16	%32
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان

الشكل 28: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول مدى مساهمة نظام ل م د في تغيير الممارسات المهنية للأساتذة.

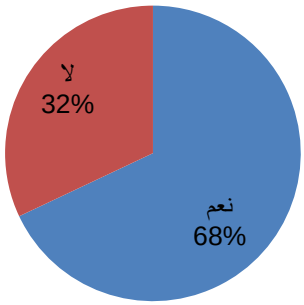

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 16

يتبين لنا من خلال الشكل أن نسبة 68% هي إجابات عينة من المستجوبين ب :نعم، و بالتالي أغلبية الأساتذة يرون أن نظام ل.م.د غير ممارساتهم المهنية.أما نسبة 25% فترى بأن نظام ل.م.د لم يغير ممارساتهم المهنية.

9-عملية التوظيف المختلفة و مشكلة التأطير.

الجدول رقم17: النسب المئوية حول عمليات التوظيف المختلفة ومساهمتها في حل مشكلة التأطير

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%22
لا	39	%78
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل 29: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول عمليات التوظيف المختلفة ومساهمتها في حل مشكلة التأطير

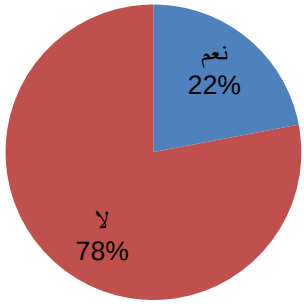

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم17

تشير النسب الموجودة أعلاه أن 78% يرون بأن عمليات التوظيف المختلفة لم تحل مشكل التأطير و قد يعود السبب للعدد الهائل من الطلبة و الذي نجم عنه نمو غير متناسق في التسيير وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وبالتالي عجز في التأطير، مما جعل هذا الأمر يؤثر على مردودية الأستاذ وبالتالي أصبح إنتاجه العلمي مهددا بفعل سيطرة الكم على الكيف، بينما 22% يرون بأن عمليات التوظيف سمحت بحل مشكل التأطير.

10- التكوين الخاص بالأساتذة لمرافقة الطالب.

الجدول رقم18: النسب المئوية حول التكوين الخاص بالأساتذة لمرافقة الطالب

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%36
لا	29	%58
نوعاما	03	%6
المجموع	50	%100

المصدر:من إعداد الطالبةالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل 30: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول التكوين الخاص بالاساتذة لمرافقة الطالب

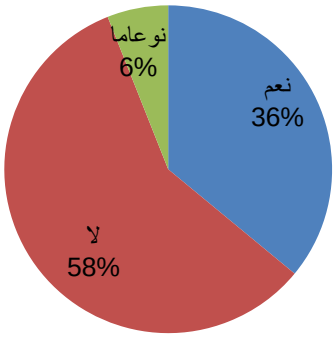

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم18.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إجابة المستجوبين عن السؤال ترددت ب لا و التي بلغت نسبتها ب 58% وهي نسبة مرتفعة مما يعني أن الاساتذة لم يتلقو تكوين لمرافقة الطالب ، أما نسبة 36% فكانت للأفراد المجيبين ب نعم و هي قليلة مقارنة بالأولى. و ما نسبته 6% كانت إجابتهم بنوعا ما.

11- خدمة المرافقة في سبيل مساعدة الطالب للنجاح في مساره الدراسي.

الجدول رقم19 : النسب المئوية حول اعتبار المرافقة كخدمة في سبيل مساعدة الطالب للنجاح في مساره الدراسي

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	%96
لا	02	%4
المجموع	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان

الشكل 31: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول اعتبار المرافقة كخدمة للطالب في سبيل مساعدته للنجاح في مساره الدراسي

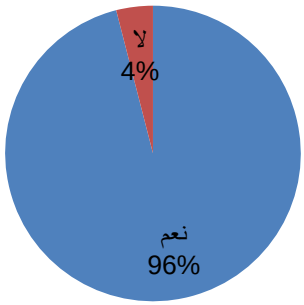

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 19.

من خلال الشكل نلاحظ أن ما نسبته 95% أجابو ب نعم إذ حسب رأيهم أن المرافقة يحتاجها الطالب من أجل استغلال وقته بشكل أفضل و ترتيبه بشكل جيّد و بالتالي مرافقة الطالب المبتدئ يرفع من حظوظ نجاحه و يقلل من نسبة رسوبه، وما نسبته 5% ترددت إجابتهم ب لا.

12- المكان الملائم للإتصال بالطلبة.

الجدول رقم20:النسب المئوية حول إن كان هناك مكان ملائم للإتصال بالطلبة

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	%64
لا	18	%36
المجموع	50	%100

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

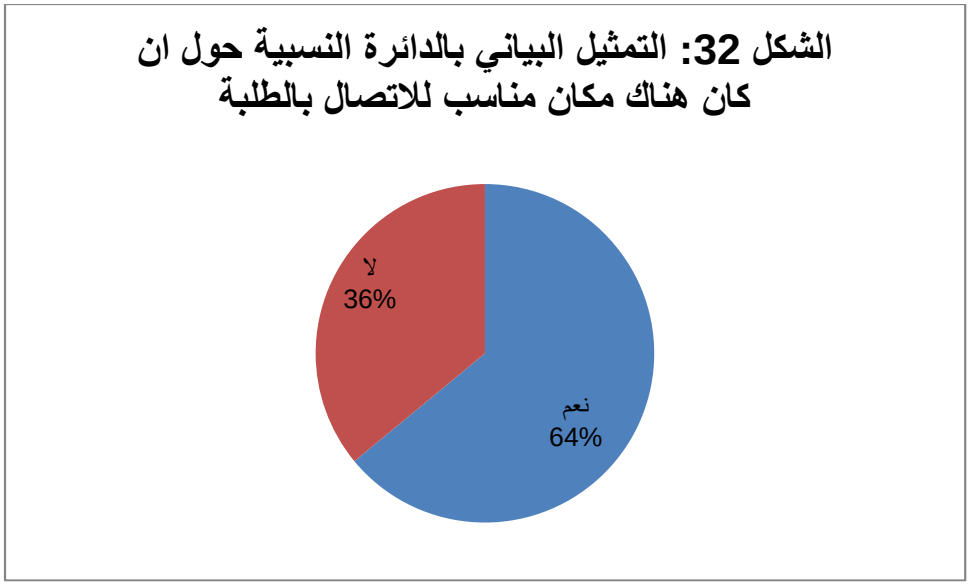

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم20.

حسب الشكل أعلاه يظهر أن نسبة 64% من أفراد العينة أجابوا بأنه لا يوجد مكان ملائما للاتصال بالطالب ، أما نسبة 25% فهي نسبة من أجابوا بأن هناك مكانا ملائما للإتصال بالطالب.

13- مدى مساهمة الإجراءات الإدارية و البيداغوجية في نجاح مهمة تطبيق نظام ل.م.د.

الجدول رقم21: النسب المئويةحول مدى مساهمة الإجراءات الإدارية و البيداغوجية في انجاح مهمة تطبيق نظام ل.م.د.

السؤال	التكرار	النسبة المئوية	
نعم	31	%62	
لا	16	%32	
نوعا ما	03	%6	
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

21:

الشكل 33: التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول مدى مساهمة الاجراءات الادارية والبيداغوجية في انجاح مهمة تطبيق نظام ل م د

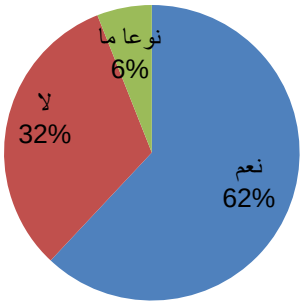

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم21

نلاحظ من خلال الشكل أن معظم أو أغلبية الفئة المستجوبة كانت اجابتهم بأن الإجراءات الإدارية والبيداغوجية تساهم في نجاح مهمة تطبيق نظام ل.م.د إذ أن توفير الهياكل البيداغوجية الضرورية من مخابر و مكتبات و تقانة حديثة يساهم بشكل كبير في إنجاح مهمة تطبيق الاصلاح الجديد، فاستمرار نظام ل.م.د يرتكز على تعليم يغذيه تفكير دائم من طرف مكوناته ومحيطه يستجيب لتطلعات المهنيين و لمتطالبات الجامعة. و بالتالي نسبة 62 % كانت اجابتهم ب : نعم و 32% ترددت إجابتهم ب :لا أما نسبة 6% انحصرت اجابتهم بين نعم و لا.

14- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمحيط الإجتماعي والإقتصادي في البلدان التي تبنت نظام ل.م.د (الجزائر).

الجدول رقم22: النسب المئوية تبين إن كانت هناك مواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمحيط الإجتماعي والإقتصادي في البلدان التي تبنت نظام ل.م.د (الجزائر).

السؤال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%38
لا	26	%52
نوعا ما	05	%10
المجموع	50	%100

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل 34: التمثيل البياني بالدائرة النسبية يبين ان كانت هناك مواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تبنت نظام ل م د

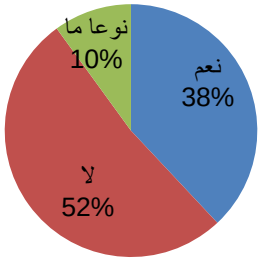

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم22.

من خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 52% أجابوا ب لا وذلك لانفصال المناهج التعليمية على الواقع المؤسساتي خلافا لما عليه الحال في الدول الأروبية إذ هناك شرخ كبير بين المناهج التعليمية والطرق

الأكاديمية المدرسة في الجامعات الجزائرية، والواقع المؤسساتي.بينما 38% أجابو ب نعم و 5% انحصرت إجابتهم بين لا و نعم.

15- التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل.

الجدول رقم 23 النسب المئوية يوضح التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل.

التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل	التكرار	النسبة
تحديد التخصصات يرجع إلى القيام بدراسات ميدانية التي تفصح لنا عن أهم التخصصات المطلوبة.	20	%40
التخصصات التقنية والمهنية	03	%6
التخصصات المنصبة أكثر على الميدان التكنولوجي.	10	%20
التخصصات المالية و المحاسبية	04	%8
التسيير و العلوم الإقتصادية	06	%12
التخصصات متوفرة بكثرة و متنوعة لكن ينقص عامل الجودة و الكفاءة.	07	%14
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

الشكل رقم35 التمثيل البياني بالدائرة النسبية يوضح التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل

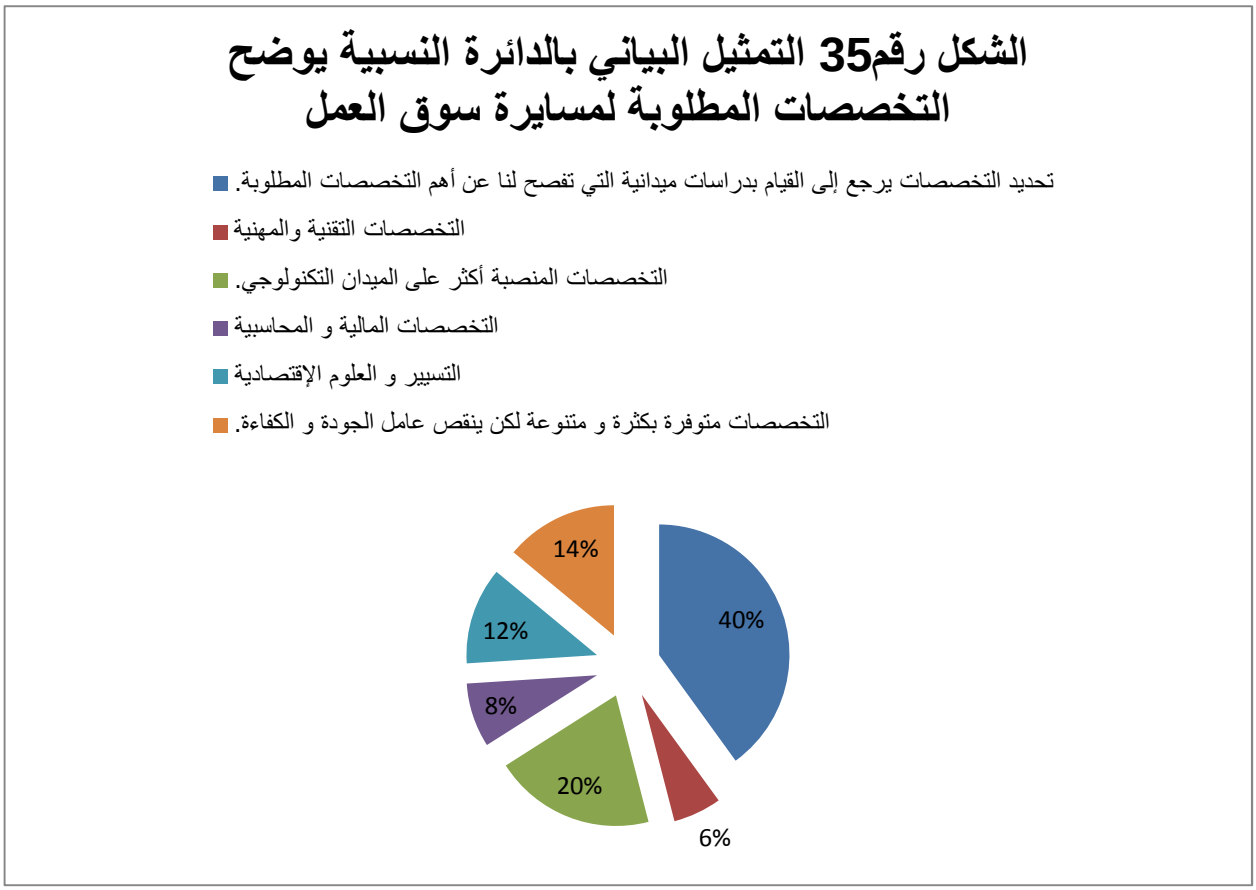

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول23

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن التخصصات تتحدد من خلال الإلمام بالنقائص الموجودة على مستوى سوق العمل وهذا حسب رأي بعض الأساتذة إذ بلغت نسبتها ب 40%، في حين كان رأي البعض منهم حول هذا السؤال هو كل التخصصات المنصبة أكثر على الميدان التكنولوجي والتي بلغت نسبتها ب 20%.أما نسبة 14% من الأساتذة ترددت إجابتهم بأن التخصصات متوفرة بكثرة ومتنوعة لكن ينقص عامل الجودة والكفاءة. وما نسبته 12% ترى بأن التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل هي التسيير و العلوم الإقتصادية. أما النسبتين الضئيلتين فكانت للتخصصات التقنية و المهنية ، المالية و المحاسبية و التي بلغت نسبتهما ب 8%و6%.

خلاصة الفصل الرابع :

من خلال الدراسة الميدانية في الملحقة الجامعية مغنية ، استنتجت أنّ النظام الكلاسيكي المعتمد في الجامعة الجزائرية أصبح غير موافق للتغيرات الحالية والمستقبلية خاصة في ظل عولمة المعلومات، وأنّ نجاح أي نظام تعليمي مرتبط بمدى انسجامه مع متطلبات المحيطين الاقتصادي والاجتماعي وكذا توفير لتجربة الألمدي كل الوسائل المادية والبشرية لإنجاحه.

و بالتالي من الأسباب التي جعلت الجامعة الجزائرية تغيّر نظام التعليم من الكلاسيك إلى ل.م.د بجامعة أبي بكر بلقايد–ملحقة مغنية– من خلال تحليلي للإستبيان هي كالتالي:

1.معظم الأساتذة يؤكدون أنه تم استبدال النظام القديم بالجديد بسبب العولمة والتأثر بالدول الأروبية.

2.إن بعض الأساتذة يعتبرون أن نظام التعليم غُيّر من الكلاسيك إلى الألمدي من أجل تكوين إطارات حسب إحتياجات السوق.

3.أما بعضهم فيرون السبب هومن أجل توحيد النظام التعليمي الجامعي مع التوجهات العالمية.

4.اعتبر أفراد الدراسة أن تغيير نظام التعليمي سيؤدي إلى رفع كفاءة الطالب الجامعي وبالتالي حل مشكلة رسوب الطالب و بقائه طويلا في الجامعة.

5.رأي المستجوبين حول استبدال النظام القديم بالنظام الجديد هوعدم الإعتراف بالشهادة الجزائرية كنتيجة لعدم استكمال المقررات الجامعية بسبب التوقفات المتكررة عن الدراسة.

غير أن النظام وقفت في طريقه مجموعة من العقبات و التحديات فتوصلت من خلال إجابات المستجوبين إلى مايلي :

1. العدد الهائل للطلبة وقلة التأطير مما يجعل هذا النظام غير قادر على تحقيق الطموحات المرجوة منه و خاصة التكوين النوعي(سيطرة الكم على الكيف)
2. انعدام شبه كلي لدور الوصي، باعتبار أن مهمة الإشراف تمثل عنصرا مهما من عناصر نظام ل.م.د.
3. الإمكانيات غير متوفرة كالهياكل البيداغوجية، المخابر، قاعات المطالعة، الكتب العلمية المسايرة للتطور الحاصل في مجال التعليم، و قد يعود السبب لعجز الميزانية عن تغطية مثل هاته الإمكانيات في الوقت الحالي.
4. انفصال المناهج التعليمية على الواقع المؤسساتي، خاصة أن غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجون لا تعكس مستواهم العلمي والمهني.
5. عدم استيعاب الأساتذة لبعض الأمور المتعلقة بنظام ل.م.د و يعود ذلك لغياب مختصين في نظام ل.م.د، مما أدّى إلى نقص المعلومة بخصوصه. نتيجة عدم الإعداد له و دراسته بالشكل الكافي.

الـــخـاتـمـــة

ختاما لهذا البحث تبين لنا أن التعليم العالي هو أحد أهم آليات الإنتقال إلى المجتمع المعرفي، وأن مكانته تكمن في تحقيق التنافس في ظل التغيرات التكنولوجية، إذ تبين أن هناك أسباب أدّت بالجامعة الجزائرية تغير النظام الذي كانت تعمل به مؤسساتها، كتوفير التكوين النوعي لمسايرة العصر من خلال تحقيق إستقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن والمساهمة في تنمية البلاد بالإضافة إلى جعل التعليم العالي قادرا على الإستجابة وبنجاعة إلى تحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عولمة الإقتصاد والإتصال، كذلك حل بعض المشاكل التي يتخبط فيها التعليم الجامعي مثل : الرسوب والبقاء طويلا في الجامعة ، إلا أن السياسة الإصلاحية التي إعتمدتها الجزائر في التعليم العالي منذ 2004 كأسلوب إصلاح جديد واجهتها مجموعة من التحديات أهمها عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطور المعرفي، تزايد الطلب الإجتماعي على التعليم العالي نتيجة وعي المجتمع وزيادة الكثافة السكانية، نقص التأطير والتجهيزات البيداغوجية.

و بالتالي هناك أسباب كثيرة جعلت الجامعة الجزائرية تغيّر نظام التعليم من الكلاسيكي إلى الألمدي و لا ننسى أن أي تجربة جديدة تواجهها في بادء الأمر مجموع عقبات وتحديات فالخروج عن المألوف أمر مستهجن مهما كان نافعا.

و كانت نتائج الفرضيات المقترحة كما يلي :

- **نتائج إختبار الفرضيات** :

من خلال بحثنا ودراستنا النظرية والتطبيقية وفق منهج تحليلي وصفي باختبار الفرضيات المقترحة توصلنا إلى النتائج التالية إلا أنّ هذه النتائج هي مؤقتة :

1. نؤكد صحة الفرضية الأولى و هي أن نظام الألمدي جاء لتحقيق الكفاءة و النوعية في الجامعة الجزائرية و بما يواكب التغيرات العالمية الجديدة، فالتفكير في الإصلاح الجامعي في الجزائر لم يكن وليد الصُّدفة، و إنما حتمية فرضتها جملة من الإختلالات التي شهدها النظام الكلاسيكي أهمها ضعف

التكوين و قلة التأطير و التأهيل المهني، و بالتالي أصبح النظام القديم بالي غير قادر على مسايرة ما يحدث من مستجدات عالمية وأبحاث بيداغوجية، وطرق منهجية وتعليمية مواكبة للتكنولوجيا.

2. نؤكد صحة الفرضية الثانية وهو أن نظام ل.م.د مفروض على الجامعة الجزائرية بسبب عولمة التعليم العالي و هذا من خلال بعض إجابات أفراد العينة للدراسة الميدانية و كذا الدراسة النظرية، فنظام ل.م.د وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة الجزائرية و بحكم أن الجزائر واحدة من الدول التي تبنت أو تبنتها العولمة وجدت نفسها خاضعة لهذا النظام و بالتالي نظام الألمدي في الجزائر كان حتمية خاضع لعامل ألاو هو إتباع النظام بما فيه من محاسن و مساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية والقيام بإسقاط إشعاعي لهذا النظام مثلما أستورد.

3. نؤكد صحة الفرضية الثالثة و هي من التحديات التي قد تواجه الإصلاح الجامعي عدم رسم معالم واضحة لما بين التكوين بالدراسات العليا و سوق العمل ، وهذا من خلال أغلب إجابات أفراد العينة للدراسة الميدانية و كذا الدراسة النظرية، فالمناهج التعليمية عندنا في الجزائر منفصلة عن الواقع المؤسساتي ، والباحث و ما يبذله من مجهود إبان عملية القيام بالبحث إلا أنه لا يعرف أيّ السوق التي سوف تأخذ بيده، الشيء الذي يجعله عرضة للمساومة من طرف قانصي الأدمغة من الخارج، وبالتالي يجب أن يكون هناك توجه علمي دقيق لما بين التكوين في إطار الدراسات العليا وسوق العمل.

4. نؤكد صحة الفرضية الرابعة أن أحد أهم الأسباب الحقيقية لضعف التعليم وفشل محاولات الإصلاح في الجزائر إستيراد مناهج من الدول المتطورة ، وعدم توافقها مع البيئة التعليمية، وبالتالي النقل الحرفي للمقررات وبرامج المواد من بعض الدول المتطورة مثل فرنسا و التي هي في الأصل تجارب ناجحة لدول أخرى و توافق بيئة هذه الدول في حين لا يمكن تطبيقها في الجزائر نظرا لطبيعة البيئة الجزائرية.فالألمدي تجربة أروبية تتوافق مع البيئة التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأروبية.

- نتائج الدراسة :

كانت نتائج الدراسة ملمة بالجانب النظري والميداني وهي كما يلي :

1. إصلاح التعليم العالي من أجل زيادة كفاءته وفعاليته بما يواكب التغيّرات العالمية الجديدة

2. توفير الأرضية المناسبة لنظام ل.م.د أي كل ما يتعلق بالجانب الإداري والإقتصادي والأجتماعي و الثقافي لنجاح هذا النظام.

3. تعتبر هيئة التدريس أحد ركائز متطلبات نظام ل.م.د لأن هيئة التدريس ذات الكفاءات العالية لها دور كبير في تكوين و تأطير الطلبة لحياتهم العملية والمستقبلية.

4. مكن نظام ل.م.د من توحيد الشهادات وتسهيل انتقال الطلبة بين المسارات والتخصصات والإعتراف بالشهادات عالميا.

5. عدم ثبات القوانين المتعلقة بنظام ل.م.د وقد يعود السبب لعدم الفهم الجيّد والواضح لهذا النظام و بالطبع هذا يؤثر على مصلحة الطالب بالدرجة الأولى و المناهج التعليمية.

6. افتقار أغلب الجامعات الجزائرية إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور في ميدان التعليم.

7. يتطلب هذا النظام مبالغ مالية كبيرة من أجل استغلالها للمخرجات العلمية للطلبة، والتربصات العلمية بالنسبة للأساتذة.

8. وجود هوة بين الجامعة الجزائرية والواقع على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و الثقافية.

- **الإقتراحات والتوصيات** :

بناءا على النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية حول واقع قطاع التعليم العالي و الجامعي في إطار برنامج الإصلاح بالملحقة الجامعية مغنية نقوم بتقديم إقتراحات يمكن العمل بها من أجل الارتقاء بالجامعة الجزائرية وتحسين منظومة التعليم العالي. و تتمثل هذه الإقتراحات في :

1. تصور نموذج يستجيب لمقتضيات البيئة العالمية، وفي الوقت ذاته لمتطلبات البيئة المحلية.

2. الابتعاد عن التقليد الحرفي لتجارب المجتمعات الغربية، ومحاولة الإستفادة من تجاربها من خلال إختيار الناجحة منها ، مع تكييفها وإخضاعها لشروط البيئة المحلية بخصوصياتها لا سيما الثقافية منها.

3. ضرورة دراسة جيّدة للتخصصات المراد إعتمادها في نظام ل.م.د قبل تنفيذه بما يتلائم مع سوق الشغل.

4. تشجيع انفتاح الجامعة الجزائرية على عالم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال تحيين البرامج و تحسين المردود العلمي و المهني، ومنح التعليم العالي نوعا من المرونة اللازمة، وقدر أكبر على التكيف.

5. توفير حركية أكبر للطالب، خاصة وأن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تسمح له به مهاراته و قدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية كما أن هذا بدوره يسمح للطالب في جميع مستويات الدراسة بالإندماج في سوق العمل.

6. تثمين العمل الشخصي للطلبة، وتقوية نظام المراقبة المستمرة للمعارف بغية تحقيق تكوين نوعي.

7. مرافقة الطالب في عمليّة التعلم و تنظيم عمله الشخصي و كذا مساعدته على بناء مساره التكويني.

8. إن نظام الألمدي إذا ما طبق بشكل جيّد في الجامعة الجزائرية، يمكن أن يساهم في تطوير التعليم، واقتصاد الكثير من الوقت والإمكانات، واللحاق بركب الأمم المتقدمة التي اعتمدت هذا النظام.

ملاحق

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع .

الكتب باللغة العربية :

1. محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية،الديوان الوطني للمطبوعات،الجزائر،1989.
2. عبد الناصر محمد بشار، التعليم والتنمية الشاملة،دراسة في النموذج الكوردي،دار الفكر العربي للنشر،مصر،القاهرة،1997.
3. -د.رمزي أحمد عبد الحي،مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية،للنشر والتوزيع الوراق،الطبعة الأول ،2012.
4. لمياء محمد أحمد السيد،حامد عمار،العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية،بيروت،الدار المصرية واللبنانية للنشر،2002.
5. سهيلة محسن كاظم الفتلاوي،الجودة في التعليم(المفاهيم-المعايير-المواصفات-المسؤوليات)،عمان،دار الشروق للنشر،2008.
6. هاشم فوزي دباس العبادي،يوسف حجيم الطائي، وآخرون،إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر،عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2007.
7. -فليح حسن خلف،اقتصاديات التعليم وتخطيطه،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الأردن،2007.
8. -مهدي السامرائي،إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي،الطبعة الأولى،دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،2007.
9. -حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2002.

10. كمال بداري،عبد الكريم حرز الله، التحكم في مؤشرات التكوين ل.م.د، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2002.

11. سوسن شاكر مجيد،محمد عواد الزيادات،الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي،عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع،2008.

12. رافدة عمر الحريري،القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي،عمان،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010.

13. سلامة عبد العظيم حسين،الجودة في التعليم الإلكتروني مفاهيم نظرية وخبرات عالمية،عمان،دار الجامعة الجديدة للنشر،2008.

14. عبد المحسن بن محمد السميح،دراسات في الإدارة الجامعية،عمان،دار حامد للنشر والتوزيع،2010.

15. محمود عباس عابدين،قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الطبعة1، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2003.

16. شبل بدران،جمال دهشان،التجديد في التعليم الجامعي،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2000.

17. محمد الخطيب،الإدارة الجامعية، دراسات حديثة،الطبعة 1،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،2006.

18. بداري كمال،حرز الله عبد الكريم،التحكم في مؤشرات التكوين ل.م.د2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

19. محمد مصطفى الأسعد،التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث،لبنان،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006.

20. مهدي التميمي،مهارات التعليم:دراسات في الفكر والأداء التدريسي،دار كنوز المعرفة،الأردن،الطبعة الأولى،2007.

21. محمد محمود الحيلة،مهارات التدريس الصفي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2002.

الرسائل الجامعية :

1. أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية "تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د"، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع،2009-2010،ص:11.
2. بن زاف جميلة،قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي، قسمي علم الإجتماع وعلم النفس بجامعة بسكرة أنموذجا، مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع،2006-2007،ص:7
3. أيمن يوسف، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في علم الاجتماع السياسي،تطور التعليم العالي :الاصلاح والأفاق السياسية،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2007-2008،ص:36
4. الكاهنة حماش،الوضعية المهنية لأستاذ التعليم العالي،دراسة لأستاذ التعليم العالي في العلوم الاجتماعية،رسالة ماجستير،قسم علم الاجتماع،2002،ص97.
5. حامدي صورية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الساسية والعلاقات الدولية،واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:14
6. نوال نمور،كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،2011-2012،ص:21

7. عجال مسعود،القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي،مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونية،2009-2010،ص:18

8. أحمد زورزو،تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا،2005-2007،ص:14

9. غربي صباح،دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة،مذكرة ماجيستير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية،2013-2014،ص:36

10. زرمان عبد الكريم،نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته لأداء الأستاذ الجامعي دراسة ميدانية بجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة ماجستير،جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية،قسم علم الاجتماع،2003-2004،ص:53.

11. حسان بن اسباع،سياسات التعليم العالي في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع،جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية،2014/2013،ص:92

12. سمية براهيمي،إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،مشروع "ل.م.د"،قراءة تحليلية نقدية،ماجيستر،علم اجتماع التنمية،جامعة محمد خيضر،بسكرة 2006.

13. عباس سمير،الثقافة التنظيمية وعلاقتها باستراتيجيات التغيير في الجامعة الجزائرية بين النظام القديم ونظام ل.م.د،دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار عنابة كنموذج،مذكرة ماجيستر،جامعة باجي مختار عنابة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية،قسم علم النفس وعلوم التربية،2007-2008،ص:151.

المواقع الإلكترونية :

1- د غالب الفريجات، التعليم الجامعي ودوره في المجتمع،في شبكة المعلومات الدولية:
http://www.al-moharer.net/moh279/fraijat279b.htm

2- د.منير محمود بدوى السيد، دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل"رؤية نظرية"،المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية:التعليم العالي في مصر:خريطة الواقع واستشراف المستقبل،الناشر:مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة، كلية التجارة،جامعة أسيوط،يناير2005،ص11، عن: شبكة المعلومات الدولية: .

http://faculty.ksu.edu.sa/MOUNIR/DocLib10.دور الجامعة/docx

3- مليجان معيض الثبيتي،الجامعات،نشأتها،مفهومها،وظائفها،دراسة وصفية تحليلية،المجلة التربوية،الكويت،جامعة الكويت،مجلس النشر العلمي،العدد 45،2000،ص 214 ، عن: شبكة المعلومات الدولية:
http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac_css/index.php?lvl=author_see&id=47886

4- د.طارق عبد الرؤوف محمد عامر،تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة،2007م،عن:شبكة المعلومات الدولية:.
http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=3399

5- د.نادر فرجاني،رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،يونيو1998،شبكة المعلومات الدولية،موقع المشكاة:
- http://www.almishkat.org

6- نادر فرجاني،مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية،القاهرة،مركز المشكاة للبحث،ماي1998،على الموقع التالي لشبكة المعلومات الدولية:
http://www.almishkat.org/arbdoc98/highed/highed01.htm

7- د.علاء الدين كاظم عبد الله، حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي، دار غيداء للنشروالتوزيع ،تاريخ النشر:2012،ص:46،عن:شبكة المعلومات الدولية:
https://books.google.dz/books?id=Df6KCgAAQBAJ&pg=PA3&lpg=PA3&dq=علاء+الدين+كاظم+عبد+الله&source=bl&ots=gX8ciNslDC&sig=jLEiSEkaydP8HULObn0ER8lcSFI

8- د.بشير مصيطفى، جامعة تغرق في قطرة اسمها نظام الألمدي، موقع الشروق أونلاين،ص:55،تاريخ النشر :09مارس2011م،عن شبكة المعلومات الدولية:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/70138.html

9- شبكة المعلومات الدولية،بتاريخ الاثنين26سبتمبر2011.
http://www.elkhabar.com/ar/politique/266167.html

10- بن محمد نعيم،التعليم العالي في الجزائر،التحديات والرهانات وأساليب التطوير ،بتاريخ12أفريل2008م، عن شبكة المعلومات الدولية موقع الهقار : www.Hoggar.org

11- هجرة الأدمغة،في ندوة علمية بالجزائر،تاريخ:الاربعاء 13أبريل2011،عن شبكة المعلومات الدولية، موقع : www.ssè-office.org

12- مليار دولار خسائر الجزائر بسبب هجرة العقول،تاريخ النشر 10 يناير2013،عن شبكة المعلومات الدولية،الموقع:www.mbc.net

13- عبد الحميد أحمد،ظاهرة هجرة الأدمغة تستنزف الإقتصاد الوطني،غياب التحفيزات يبقي الكفاءات الجزائرية في الخارج،تاريخ النشر 18مارس2012م: www.numidianews.com

14- فتيحة بوروينة،نزيف صامت متواصل في الجزائر،عن شبكة المعلومات الدولية،الموقع: http://www.alriyadh.com/2008/01/02/article305849.html

15- مريم شرايطية،بتاريخ 15أفريل2013،عن شبكة المعلومات الدولية،الموقع: www.elkhabar.com

المجلات و الملتقيات :

1-الملتقى الوطني الأول حول تقييم تجربة ل.م.د، قسم اللغة والآدب الإنجليزي،جامعة فرحات عباس سطيف،12،11 أفريل 2012م،موقع جامعة سطيف:www.univ_setif.dz

2- سوسن شاكر مجيد،أهداف نظام بولونيا للتعليم العالي،مؤسسة الحوار المتمدن، ع:3732،بتاريخ2012/05/19،عن الموقع:www.ahewar.org

3- جامعات المستقبل وتحديات الحاضر،مجلة اتحاد الجامعات الإسلامية، ع08،الافتتاحية،عن شبكة المعلومات الدولية:**http://www.fuiw.org/ar/publication_fumi.php**.

4- أمين عبد الله محمود،حول مسيرة التعليم العالي العربي،مجلة العربي،وزارة الإعلام بدولة الكويت، ع550-9/2004- عن شبكة المعلومات الدولية:www.3arabimag.com

5- قورين حاج قويدر،واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر مع الإشارة إلى حالة ماليزيا ومقومات نجاحها،مجلة علوم إنسانية،السنة الخامسة، ع36،شتاء:2008،عن شبكة المعلومات الدولية:WWW.ULUM.NL

6-الملتقى الوطني الأول حول تقييم تجربة ل.م.د،قسم اللغة والأدب الإنجليزي،جامعة سطيف،12،11أفريل2012م،عن شبكة المعلومات الدولية:www.univ_setif.dz

7- سوسن شاكر مجيد،مراحل وفوائد تطبيق إعلان بولونيا لإصلاح التعليم العالي الأروبي، ج2،مؤسسة الحوار المتمدن، ع3732،تاريخ 2012/05/19،عن شبكة المعلومات الدولية:**www.ahewar.org**

8- الأخضر شريط،تأملات في الدراسات العليا، مجلة الجندول، عدد22،السنة الثانية، يونيو حزيران2005،عن شبكة المعلومات الدولية:.WWW.ULUM.NL

9- صبحة بغورة، التعليم في الجزائر تراكمات الماضي...صراعات الحاضر،مجلة المعرفة،تاريخ النشر1430/11/28-2009/11/16، عن شبكة المعلومات الدولية:
http://uqu.edu.sa/page/ar/17204

10- ليلى زرقان،إصلاح التعليم العالي الراهن ل.م.د ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف،مجلة العلوم الإجتماعية،العدد 16 ديسمبر 2012،على شبكة المعلومات الدولية: .URL : http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=718

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

01	عدد الأساتذة في الملحقة الجامعية مغنية.	118
02	الموظفون الإداريون الدائمون حسب الرتب.	119
03	العمال المتعاقدون لمدة غير محددة.	120
04	تطور عدد الطلبة من 2007-2016	121
05	عدد أفراد العينة حسب الوظيفة	134
06	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الجنس	135
07	توزيع أفراد العينة حسب السن.	137
08	توزيع العينة حسب التخصص	138
09	النسب المئوية لإجابات الأساتذة عن أفضلية النظام الكلاسيكي ام الألمدي	139
10	النسب المئوية عن سبب تغيير النظام التعليم الجامعي إلى نظام ل.م.د.	140
11	النسب المئوية حول إن كان هناك تسرع في اتخاذ قرار الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د. في الجزائر.	142
12	النسب المئوية حول تبيان حقيقة تطبيق نظام ل.م.د شكلا ومضمونا أم شكلا فقط.	143

13	النسب المئوية حول إن تلقى الأساتذة تكوينا في نظام ل.م.د	144
14	النسب المئوية حول الإمكانيات إن كانت متوفرة ام لا لتطبيق نظام ل.م.د.	145
15	النسب المئوية حول إمكانية تحقيق الجودة أو الكفاءة لنظام ل.م.د.	146
16	النسب المئوية حول مدى مساهمة نظام ل.م.د في تغيير الممارسات المهنية للأساتذة.	147
17	النسب المئوية حول عمليات التوظيف المختلفة ومساهتها في حل مشكلة التأطير	148
18	النسب المئوية حول إن كان هناك بالفعل تكوين خاص بالأساتذة لمرافقة الطالب في مساره الدراسي.	149
19	النسب المؤية حول اعتبار المرافقة كخدمة في سبيل مساعدة الطالب للنجاح في مساره الدراسي	150
20	النسب المئوية حول إن كان هناك مكان ملائم للإتصال بالطالب	151
21	النسب المئوية حول مدى مساهمة الإجراءات الإدارية والبيداغوجية في انجاح مهمة نظام ل.م.د	151
22	النسب المئوية حول إمكانية تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمحيط الإجتماعي والإقتصادي بعد تبين نظام ل.م.د في الجزائر.	153
23	النسب المئوية حول التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل.	154

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	هيكل تعليمي يوضح رتب ل.م.د.	47
02	مخطط يوضح المسلك المهني والأكاديمي.	52
03	**تصميم التكوين العام للتكوين في الليسانس.**	53
04	**تصميم التكوين العام للتكوين في الماستر.**	54
05	مخطط يوضح وزن وحدات التعليم.	55
06	مخطط يوضح ل.م.د الإختيار العقلاني.	56
07	مخطط يوضح نشاطات بداية السداسي.	57
08	الهيكل التنظيمي الرسمي للملحقة الجامعية مغنية.	122
09	الهيكل التنظيمي لمصلحة المستخدمين.	123
10	الهيكل التنظيمي الخاص بنيابة المدير للبيداغوجيا.	123
11	الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة التدريس.	124
12	الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة حفظ العلامات.	124
13	الهيكل التنظيمي الخاص بخلية الإشراف.	125
14	الهيكل التنظيمي الخاص بالمكتبة.	126
15	الهيكل التنظيمي الخاص بالمصلحة المالية والوسائل العامة.	127

16	الهيكل التنظيمي الخاص بالأقسام.	128
17	**شكل بالأعمدة البيانية يوضح عدد أفراد العينة حسب الوظيفة.**	135
18	الثمثيل البياني بالدائرة النسبية للجنس.	136
19	**التمثيل البياني بالدائرة النسبية للسن.**	137
20	**التمثيل البياني بالدائرة النسبية للتخصص.**	138
21	التمثيل البياني بالدائرة النسبية يوضح موقف الأساتذة من نظام ل.م.د مقارنة بالنظام الكلاسيكي.	139
22	التمثيل البياني بالدائرة النسبية عن سبب تغيير نظام التعليم الجامعي إلى نظام الألمدي.	141
23	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول التسرع في اتخاذ قرار الإنتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد الألمدي في الجزائر.	142
24	التمثيل البياني بالدائرة النسبية لتبيان حقيقة تطبيق نظام ل.م.د شكلا ومضمونا أم شكلا فقط.	143
25	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول التكوين الذي تلقاه الأساتذة في نظام ل.م.د	144
26	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول الإمكانيات إن كانت متوفرة أم لا لتطبيق نظام ل.م.د.	145
27	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول إمكانية تحقيق الجودة أو الكفاءة لنظام ل.م.د.	146

28	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول مدى مساهمة نظام الألمدي في تغيير الممارسات المهنية للأساتذة.	147
29	. التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول عمليات التوظيف المختلفة إن ساهمت بالفعل في حل مشكلة التأطير.	148
30	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول إن كان هناك بالفعل تكوين خاص بالأساتذة لمرافقة الطالب.	149
31	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول إمكانية إعتبار المرافقة كخدمة للطالب في سبيل مساعدته للنجاح في مساره الدراسي.	150
32	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول إن كان هناك مكان ملائم للإتصال بالطالب.	151
33	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول مدى مساهمة الإجراءات الإدارية والبيداغوجية في انجاح مهمة تطبيق نظام ل.م.د.	152
34	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول إمكانية تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمحيط الإجتماعي والإقتصادي بعد تبني نظام ل.م.د في الجزائر.	153
35	التمثيل البياني بالدائرة النسبية حول التخصصات المطلوبة لمسايرة سوق العمل.	155

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة .....أ.**Erreur ! Signet non défini**

الفصل الأوّل : الوحدة الدلالية لواقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر ..15 **Erreur ! Signet non défini**.

مقدمة الفصل:.....15.**Erreur ! Signet non défini**

المبحث الأول:ماهية التعليم العالي. .....16.**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي. .....16.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الأول :تعريف الجامعة.....16.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الثاني :تعريف التعليم العالي.....17.**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الثاني:تطور التعليم العالي. .....19.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الأول:نشأة وتطور التعليم العالي.....20.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الثاني:سياسات التعليم العالي في الجزائر ومراحل تطوره. 23

المطلب الثالث:وظائف ومكونات التعليم العالي ...30.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الأول: وظائف التعليم العالي.....30.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الثاني :مكونات التعليم العالي. .....32.**Erreur ! Signet non défini**

أولا:مدخلات ومخرجات العملية التعليمية.....32.**Erreur ! Signet non défini**

ثانيا : المستفيدون من العملية التعليميّة .....34.**Erreur ! Signet non défini**

المبحث الثاني:ماهية إصلاح التعليم العالي. 36

المطلب الأول: مفهوم إصلاح التعليم العالي.....36.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الأول: تعريف الإصلاح.....36**Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الثاني:تعريف إصلاح التعليم العالي. .....37**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الثاني:دوافع إصلاح التعليم العالي.....38**Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثالث:أهداف إصلاح التعليم العالي.....40

خلاصة الفصل الأول .....43**Erreur ! Signet non défini**

الفصل الثاني: واقع إصلاح قطاع التعليم العالي والجامعي في الجزائر45 **Erreur ! Signet non défini**.

مقدمة الفصل .....45**Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الأول:نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيقي....46 **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول:مفهوم نظام ل.م.د.....46**Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الأول: سيرورة نظام ل.م.د .....46**Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الثاني: التعريف بنظام ل.م.د في الجزائر....61**Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: الأستاذالجامعي والطالب في نظام ل.م.د. .....62 **Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الأول: الأستاذ الجامعي في نظام ل.م.د ...62**Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الثاني: الطالب في نظام ل.م.د .....63**Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الثاني: أسباب إعتماد نظام ل.م.د في الجزائر.65**Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر. 65 **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر. 66 **Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الثالث: آليات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر. 68**Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول:متطلبات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر. .....68 **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: تقييم سياسة نظام ل.م.د في الجزائر 70.**Erreur ! Signet non défini**

الفرع الأول: ايجابيات نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية ..... **Erreur ! Signet non défini**.70

الفرع الثاني: سلبيات نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية .....71 **Erreur ! Signet non défini**.

خلاصة الفصل الثاني .....74.**Erreur ! Signet non défini**

الفصل الثالث :تحديات و آفاق إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر .....76 ! **Erreur Signet non défini**.

مقدمة الفصل .....76.**Erreur ! Signet non défini**

المبحث الأول: تحديات إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر...77 **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: تحديات واقع المنظومة البيداغوجية ..77.**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الثاني:تحديات الواقع الوظيفي والإقتصادي وسوق العمل80 **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثالث: تحديات متعلقة بمتطلبات وضع النظام الجديد حيّز التطبيق وكيفياته85 ! **Erreur Signet non défini**.

الفرع الأول: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له إعلاميّا.....85 ! **Erreur Signet non défini**.

الفرع الثاني: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له ماديّا88 **Erreur ! Signet non défini**.

الفرع الثالث: تعميم تطبيق النظام الجديد قبل التحضير الكافي له بشريا. .....93 ! **Erreur Signet non défini**.

المبحث الثاني: المواقف من الإصلاحات في ظل تحديات إصلاح التعليم العالي و نظام ل.م.د....102

المطلب الأول : موقف متشائم يتنبأ بفشل نظام ل.م.د. 102

المطلب الثاني : موقف مؤيّد لتطبيق نظام ل.م.د لكن بشروط.... **Erreur ! Signet non** 103**défini**.

المبحث الثالث : آليات تطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر 106 **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول : الإنفتاح الخارجي للجامعة كآلية إنمائية لمستوى التعليم العالي....106 ! **Erreur Signet non défini**.

المطلب الثاني : تنمية الهيئة التدريسية كإطار للإبداع الجامعي.108 **Erreur ! Signet non défini**.

خلاصة الفصل الثالث..... 111.**Erreur ! Signet non défini**

الفصل الثالث: الدلات الرّمزية والإيحائيّة في المعجم111.**Erreur ! Signet non défini**

الفصل الرابع:دراسة حالة نظام ل.م.د في ملحقة مغنية –جامعة تلمسان- .....113 ! **Erreur Signet non défini**.

مقدمة الفصل الرابع .....113.**Erreur ! Signet non défini**

المبحث الأول : تقديم عام لجامعة أبو بكر بلقايد – ملحقة مغنية – .....114 ! **Erreur Signet non défini**.

المطلب الأول : التعريف بجامعة أبو بكر بلقايد – ملحقة مغنية – . 114 ! **Erreur Signet non défini**.

الفرع الأول: التعريف بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ....114 ! **Erreur Signet non défini**.

الفرع الثاني: التعريف بالملحقة الجامعية مغنية ..115.**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للملحقة الجامعية مغنية ...122 ! **Erreur Signet non défini**.

المطلب الثالث : وظائف ومهام الملحقة الجامعية مغنية .....129 ! **Erreur Signet non défini**.

المبحث الثاني:تطبيق نظام ل.م.د في ملحقة مغنية-جامعة تلمسان-..131 ! **Erreur Signet non défini**.

المطلب الأول: الدراسة الإستطلاعية. .....131.**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الثاني: الإطار العام للدراسة. .....132.**Erreur ! Signet non défini**

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الاستبيان.. 133.**Erreur ! Signet non défini**

خلاصة الفصل الرابع..... 160.**Erreur ! Signet non défini**

الخاتمة ..... 162.**Erreur ! Signet non défini**

الملاحق..... 166.**Erreur ! Signet non défini**

قائمة المصادر والمراجع..... 171.**Erreur ! Signet non défini**

فهرس الجداول والأشكال والمراجع ..... .**Erreur ! Signet non défini**

فهرس الموضوعات..... 186